بوتفليقة
مؤشرات الانهيار

خالـــد نـــزار

بوتفليقة
مؤشرات الانهيار

منشورات الشهاب

© منشورات الشهاب، 2019

www.chihab.com

الهاتف : 021 97 54 53 / الفاكس : 021 97 51 91

ردمك : 978-9947-39-349-9

الإيداع القانوني : جوان، 2019

تـوضيــح

لماذا أعدتُ إصدار كتاب « بوتفليقة، مؤشرات الانهيار »

ما هي الدواعي الأخلاقية التي تمنعني من إعادة نشر الكتاب الذي ألّفته بعد ثلاث سنوات فقط من تنصيب عرشه، والذي تنبأ بجميع ما كان قد ارتكبه وما كان سيرتكبه من يوصف بالمرشح « الأقل سوءا من بين كل المرشحين » ؟

أصبح الغلو في الكلام والانحياز الجهوي واستعمال الحيل والدسائس والفساد وتفضيل مصالح الأسرة والعشيرة أسلوبا من أساليب الحكم. مثل هذه الزلات اللفظية هي التي ألّبت بعض وسائل الإعلام ضد المؤسسة العسكرية ودفعت بقضاة أجانب إلى تحريك دعاوي وإصدار إنابات قضائية كشفت عن مدى الاحتقار الذي كان يُنظر به إلى بلدنا. ولولا تلك الزلات والسقطات، ما كان ليجرؤ أي لوبي أجنبي على الطعن في سيادة الجزائر.

كان سقوط هيبة البلاد النتيجة المنطقية لترهات عبد العزيز بوتفليقة.

قال لصحفي مشهور أنه ولد ليكون رئيسا وأنه « لا يعرف فعل شيء آخر غير الحكم ». كان لمدة عشرين سنة محروما من الحديث ومن اعتلاء المنابر، فراح يركض من عاصمة إلى أخرى بمجرد توليه منصبه. كان نرجسيا إلى حدّ الجنون بصورته وهو يراها تنعكس على مرايا جميع قصور العالم.

ولقد أدت ممارسته لسلطة غير محدودة إلى تمتين وتعتيم أغشية الفقاعة التي أغلق على نفسه بداخلها. لم يعد يستطيع رؤية البلد كما كان، بل اخترع لنفسه جزائرًا حسب مذاقه : مطيعة ومتخاذلة وعديمة الشرف ومنحنية الظهر. وأصبح الدستور من فرط ترقيعه ومراجعته وتعديله وتكييفه مع مقاسه، في عهده آلة مجنونة وسلاحا يقتل ويحيي، يفلس ويغني، يسجن برسالة مختومة ويفرج عن طريق مكالمة هاتفية. أصبح صاحب القرار في كل تعيين أو ترقية. وبنفَس واحد أو نقرة واحدة على الطاولة يسقط « التمثال ». ولا يهمّه ماضي ولا أهل ولا مشاعر ولا إحباط الشخص الذي قرر سحقه. وكانت مؤسسات الجمهورية قفازه الحديدي لفرض كل نزواته.

كان مصابا بهذه الحمى التي لا شفاء منها، وهي الإدمان المميت على السلطة الذي ينتهي دائمًا بالإفراط في التعسف بحكم قانون الأمر الواقع.

لم تثنه الجلطة الدماغية التي أصيب بها عام 2013 على المضي في غيّه، بل تمادى في تجاهل حكم الخالق باستنساخ شبيه له.

قال قدماء الإغريق : « إن الآلهة تعمي أبصار من تريد التخلص منه ».

وشيئا فشيئا، غاب اسم عبد العزيز من القاموس، وحل محله اسم السعيد. السعيد صاحب السلطة المطلقة والمطلع على كل شيء والمهاب الجانب وسيّد القصر الذي يخرج شقيقه للناس وهو في حالته البائسة، شارد النظرات وجاحظ العينين ومكفهر الوجه ومشدود التقاسيم واللعاب يسيل من شفتيه، فاقد لكرامته وهو مدفوع فوق بساط أحمر كأنه محمول على نقالة، متعمدا بذلك تعريضه لتشفي الجزائريين وسخرية الأجانب. ولقد وجد الأجانب كلمة نادرة لوصف ما لا يوصف : « alacrité » التي يمكن ترجمتها بالابتهاج. أما المهرّجون على قنوات التلفزيون فاستعملوا قلما آخر منقوعا في سم

التهكم والإذلال : « الحي الميت »، « الشبح »، « العائد من القبر »، وما إلى ذلك من النعوت المهينة.

لا يوجد أقبح إهانة لرئيس دولة من سخرية البهلوانات. وكانت هناك الصورة المؤثرة لهذا الوجه الذي دمرته كثافة العلاج، والتي التقطها على حين غرة أحد كبار ضيوف الجزائر، فانتشرت في جميع أنحاء العالم. طلب من دبلوماسيينا الذين لم يستطيعوا منع الفضيحة، إجبار المصور السري على ابتلاع شريطه وإلا سيخسر صفقات مغرية.

فلقد عانى الجزائريون الأمرّين من هذا الرجل الذي زاد طموحه وحبه لذاته عن كل حدود. فلم يعانوا من تدمير الاقتصاد ونهب الخزينة العمومية، بقدر ما آلمهم الطعن في كرامتهم.

ولا أدلَّ على ذلك من هذه الكلمات التي تناقلتها وسائل الإعلام يوما من شارع منتفض في عاصمة من العواصم الإفريقية : « لسنا هنا في الجزائر ! » لقد جعل من الجزائر مثالا للسخرية والخزي.

لقد فاق هذيان هذا الرجل الذي جاء إلى السلطة بفضل ثقة الجيش وآمال شعب بأكمله كل التصورات وتجاوز كل مؤشرات الجنون البشري.

وراء مقولة « إن هناك قوى غير دستورية تقرر في الرئاسة »، يظهر الانقلاب العنيف الذي فرضه سعيد « الشبيه المستنسخ » على الجزائريين. أنشأ آلية سلطة تتحقق من تنفيذ أدنى أوامره. والذين لعبوا اللعبة وهم على دراية كاملة بعجز الرئيس الرسمي فهم أيضا مذنبون مثله. والشعب يعرف أسماءهم ويدوس عليها كل يوم. وهذا دليل على أن الألقاب لم تُعل من شأن الوظائف، بل أذلتها.

بنى سعيد لأتباعه ما يشبه سقيفة الرخاء والسخاء في قصة « زديج » الشهيرة. خرجوا منها مثقلين ومتمايلين لأن جيوبهم امتلأت. يدفعون مستحقاتهم للوزير بأحجارهم الصغيرة التي يضعونها فوق هيكل الأخ

الأكبر، في شكل كلمات سمجة وناعمة يتزلفون بها وقد أطلق عليها الشعب اسم « الشيتة ». « يحكم برأسه وليس برجليه »، « درجة الذكاء عنده أعلى مما هو عند كل الجزائريين مجتمعين ». « الله أرسل محمدا إلى الأمة، وبوتفليقة إلى الجزائريين ».

كلٌّ يحاول أن يضيف سنتيمتر زيادة على حجم الرجل. لقد صنعوا من رجل عجوز أبكم ومشلول وغائب « المجاهد الأكبر » وحجبوا بصوره العملاقة بياض الواجهات، عبقري خالد « حتى وهو ميت سنصوّت عليه ». « إذا حل المرض، أدعو أن يأخذ أولادي ولا يصيبه هو ». كان هو سيّدنا إبراهيم الخليل، النبي الشجاع الذي سمع ابنه البريء يقول له حينما أمسك السكين في يده ليضحي به. « لتكن هذه إرادتك يا أبتي »، هذه الآية التي نسجها معاذ بوشارب من خياله للمزايدة على دعايته، أثارت سخط واستياء شعب بأكمله.

من أجل مصالح دنيوية، باعوا ضمائرهم، وهم مجبرون على المزايدة والمبالغة دائما في المدح والتملق، للحفاظ على مناصبهم.

في 22 فيفري 2019، انطلق الزحف الذي أطاح بنظام سعيد الغاصب، المبني على العنف والفساد والكذب.

اختفت آخر أصنام عبادة الشخصية وتأليه « القائد » الواحد تلو الآخر : صدام حسين، معمر القذافي، بن علي، حسني مبارك، وبقية الوحوش الطغاة مدى الحياة الذين تعج بهم غابات إفريقيا والمشهورين مثلهم بحدة أنيابهم ومخالبهم.

هؤلاء الديناصورات الذين نشروا الخراب والدمار طوال فترات حكمهم المديدة. لم يفكر أيّ منهم أن ساعة الحساب ستدق عاجلا أم آجلا. لقوا حتفهم بطرق بشعة، هذا تحت المشنقة وذاك في عتمة وضيق المجاري، وآخر في صمت ووحدة المنفى، وآخر اضطر لمواجهة خط شعبه وخيانة شركائه بالأمس وحكم القضاة، نفس القضاة الذين

كانوا، تحت أوامره بالأمس، يدينون خصومه. أما ديناصورنا الذي حتّمه علينا سوء الطالع وقصر نظر البعض لمدة عشرين سنة طويلة، فهو محكوم عليه بالموت كل صباح عندما يستيقظ بعيون مفتوحة بعد ليلة هائجة، يقرص فخذه ليتحقق من أنه لا يزال على قيد الحياة.

هذا هو المصير المأساوي الذي آل إليه الذين أصبحوا أقوياء بقوة الدستور الذي يخاط على مقاسهم أو بفعل حادث طارئ في التاريخ، وينسون القول المأثور القديم : « كي تروح تقطع السناسل » بمعنى : « عندما تدق ساعة السقوط، لن تقوى أي قوة في العالم على إيقافها. »

توطئـــة

استرجعت الجزائر استقلالها الذي استمدّ جوهره من كرامة الشعب بعد أن دفعت ثمنا غاليا لم يدفع مثله أيّ بلد مستعمَر آخر، وذلك من أجل عودتها إلى الساحة الدولية. لكن كيف بات حال الإنسان الجزائري بعد أربعين سنة من الاستقلال وكيف أصبحت حقوقه الأساسية وحرياته الفردية والجماعية والضمانات الديمقراطية والمدنية إزاء السلطة وواجبات المحكوم إزاء الحاكم ؟

بديهيّ أن السلطة التي أخذت بزمام الحكم غداة الاستقلال لم تقم على ميزان الحقّ بين الدولة الناشئة والمواطن الذي لم يلبث أن خرج من وضعية المستعمر المستضعف، إذ لم يكن قيام السلطة على أساس حوار ديمقراطي بين الشعب وحاكمه الجديد ممكنا بعد ضياع الآمال التي كانت معلقة على المجلس الوطني للثورة المجتمع في طرابلس.

ومع ذلك فإنّ الجزائر لم تنفك تحاول على مرّ السنين أن تستعيد حقها في التمتع بمزايا الديمقراطية، وما أكثر العقبات التي حالت دون تجسيد ذلك، ومن أهمها تلك المتعلقة بالشرعية التاريخية التي باتت بمثابة الحجة الدامغة للتربع على السلطة، وعقبة الإرهاب الأصولي الذي حرّم الديمقراطية إبان العشرية الحمراء، وحتى التحولات الاقتصادية القاسية والصعوبات التي أفرزها محيط دولي مراوغ أو هو نفسه ضحية مغالطات أولئك الذين يؤوّلون حقوق الإنسان على طريقتهم الخاصة

كوّنت عن الجزائر صورة بلد يغوص في بحر من الديكتاتورية الطاغية إلى حدّ الغرق. ويبدو أنّ هذه العوامل لم تساعد على السير نحو الديمقراطية المنشودة، ومع ذلك فلقد شاءت المفارقة ألّا تفقد الجزائر أبدا الأمل في الوصول إليها على الرغم من مرارة المحن التي ذاقتها.

وبالرغم من الأخطاء التي وقعت فيها الأنظمة السابقة، وأيّا كانت النقائص التي شابت العمليات الانتخابية السابقة، لم تعد السلطة تتباهى بنتائج انتخابية تتحدى المنطق، وأما التعدّدية الفتية وما يصاحبها من حرية الرأي، فإنها تعاني الأمرّين من أجل فرض نفسها كمكسب لا رجعة فيه.

لقد جرت الرئاسيات الثلاث الأخيرة – بغضّ النظر عن الانتقادات التي وجهت لها – دون تجاوزات فادحة تذكر، ثم إنّ تسليم مشعل السلطة منذ نهاية فترة حكم المجلس الأعلى للدولة إلى أن تولّى بوتفليقة السلطة، مرورا بعهدة زروال الوجيزة، جرى في جوّ هادىء على عكس ما جرت عليه العادة في أعرافنا السياسية.

إننا نعيش منذ أسابيع على وتيرة حملة انتخابية لا تبعث على الاطمئنان لكثرة تجاوزاتها والمخاوف مما سينبثق عنها، لما نراه من أفعال بادرة عن السلطة القائمة تحسبا لها. هل يطمح الرئيس الحالي إلى الترشّح لعهدة ثانية كما هو باد ؟ الجولات العديدة والمكلّفة التي يقوم بها بوتفليقة عبر التراب الوطني، في وقت كان فيه طيلة أربع سنوات يجول ويصول عبر أقطار العالم، توحي بذلك، والمواطن حائر لاحول له ولا قوّة يشاهد رئيسه وهو يبذّر أموال الدولة بطريقة غير شرعية لصالح مرشّح لم يعد لباس الرئيس الذي يتدرأه يخدع أحدا.

إنّ الإدارة بمحاولتها المساس بحرية حزب سياسيّ نال الأغلبية تحطم مكسب التعددية الديمقراطية الذي تحقّق بفضل تضحيات جسام منذ 1988، وإنّ كبار مسؤولي الدولة، بتكريس صلاحياتهم في خدمة

نزعة حزبية دون سواها، وإن كانت تميل إلى الرئيس المترشّح، يرجعون بنا إلى عهد الحزب الواحد حيث كانت لغة الخشب هي السائدة، وإلى الثلاثين سنة التي تلت الاستقلال والتي أصبح الجزائريون يمقتونها أشد المقت.

إنّ من يخطّطون لهذه المناورات يعيشون زمنا غير زمنهم، فجزائر اليوم ليست جزائر الستينيات والسبعينيات، والجزائريون الذين أفشلوا أكبر محاولة لإخضاعهم بفضل هبتهم الناجحة في جانفي 1992[1] لن يسمحوا بحرمانهم من حقّهم المشروع في اختيار من يرونه صالحا لقيادة البلد، بعيدا عن أي ضغوط إدارية أو حكومية.

إنّ بعض المتخلّفين الذين ما زالوا يحنّون لزمن ولّى ومضى لا يدركون أنّ البلد في طريقه نحو تحوّل تاريخيّ جذري، وأنّ كفاح الجزائريّين تحت ألوية سياسية مختلفة (مهما اختلفت مواقع المواجهة) واحد لا يتجزأ ما دامت طموحاتهم من أجل الحرية والتقدّم والديمقراطية مشتركة.

يبدو ضروريا من الوهلة الأولى أن أوضّح بأنّ هذه الأسطر التي كتبتها لا تنمّ عن نية في تصفية نزاع ما وأنني لا أكنّ ضغينة لأحد بما أنني لم أتوان عن الإدلاء بدلوي بصراحة ولو كنت فظا في بعض الأحيان وأنا لا أنكر ذلك. وكلّما اعتقدت أنني على خطإ صححته بتواضع. وعليه فإنّ الوازع الوحيد الذي يحرّكني هو محاولة توعية أهل بلدي أمام الخيار الحاسم الذي سيطرح يوم الاقتراع.

فمن الصميم أريد أن أقول لهم : يا نساء ويا رجال بلدي، توحّدوا ما دام الوقت لم يفت من أجل قطع الطريق أمام أولئك اللذين يريدون أن يرجعونا إلى أزمان غابرة قد ولّت، توحّدوا من أجل هزم

1. بعض الأشخاص الـذين لم يعيشوا ماعاشه الشعب وما كابده، اعتبروا أنّ وقف المسار الانتخابي عنفا وخروجا عن الحق.

الأصولية الدموية إلى الأبد وإسقاط كلّ محاولة لإيقاع البلد في أسرها، توحّدوا من أجل تعزيز الديمقراطية التي تنقذ الجزائر من مغبّة الوقوع بين أيدي من يريدون أن يحوّلوها إلى سلطنة من سلطنات القرون الوسطى.

السنـــة الرهيبـــة

تعتبر سنة 1994 سنة إخفاق الإيديولوجيا الإسلاموية التي صممت على بلوغ السلطة باستعمال وسائل العنف المطلق، وخلال السنتين اللتين أخذ فيهما المجلس الأعلى للدولة بزمام الحكم، أدرجت الجماعات المسلحة في استراتيجيتها المتمثلة في الأرض المحروقة، ليس فقط تهديم النسيج الاقتصادي والتصفية الجسدية للنخبة الفكرية والثقافية، بل وعزل البلاد بتقتيل الأجانب ونقل العنف إليهم عن طريق عملية اختطاف طائرة فرنسية. وقد حضتهم أحزاب إيديولوجية تشاطرهم نفس القيم وتواطأ معهم رجال دين منتمون إلى مذاهب معينة بصمتهم وجزء من الطبقة السياسية المحافظة، واعتبرت بعض الشخصيات التاريخية بحكم حسابات حزبية أو بروح انتقامية (وفي أغلب الأحيان الاثنان معا)، أن تدخل الجيش لتوقيف المسار الانتخابي الانتحاري بمثابة « مساس خطير بالديمقراطية »[2] وأمّا السفارات الأجنبية فأخطأت في تقديراتها وزاد الأصوليين ثقة في نفسهم خيانة العديد من المثقفين أو فرارهم والتبسيط الساذج للبعض[3]، ممن منحوا لهم مبررات جعلتهم يعتقدون أنهم سينتصرون لا محالة.

2. كانت قيادة جبهة القوى الاشتراكية تتعامل على عكس قاعدتها التقدمية، مع الاشتراكيين الفرنسيين وحلفائهم مرتزقة حقوق الإنسان الذين كانوا دائما أعداء الجزائر، تقوم بحملات نشطة في الخارج لتدعيم فكرة الديكتاتورية العسكرية التي رفضت متابعة المسار الانتخابي لأسباب أنانية وتفرض نفسها في البلاد بالتخويف والترهيب وقد طالب آيت أحمد فرض حصار على الجزائر ومحاكمة الأشخاص الذين كانوا وراء توقيف المسار الانتخابي.

3. ترك الأصولية تمارس السلطة لكي تبرز طبيعتها الحقيقية ومن ثم دحضها.

بسط الإرهاب الإسلاموي – الذي استمر بفضل الدعم والرعاية اللذين حضي بهما والرعب الذي زرعه والوعود التي أوهم بها ثلة من الناس في بناء دولة إسلامية مثالية – هيمنته عبر كامل التراب الوطني، لكن دون أن يهدد فعليا كيان الدولة.

استهدفت الجماعات المسلحة الجيش قبل توقيف المسار الانتخابي، ويعد الاعتداء على ثكنة قمار بتاريخ 25 نوفمبر سنة 1991 نقطة الانطلاق في الهجوم على القوات المسلحة إذ قام الجيش الإسلامي للإنقاذ والجماعات الإسلامية المسلحة بمضاعفة الكمائن والهجمات بالقنابل وتخريب المنشآت العسكرية متسببة في المئات من القتلى.

وتبين في روما التواطؤ الفعلي مع الحركة الإسلاموية السياسية العنيفة، وقدمت سانت إجيديو، بزرع الشك حول طبيعة هذه الحركة وستر أساليبها الدموية وأهدافها المبيتة[4]، مفهوما سياسيا يصبو إلى فرض رؤية كاذبة للواقع الجزائري ومالت بحجة ضمانات « ديمقراطية » وهمية[5] إلى استسلام الجمهورية.

بمحاولة التقليل من اعتبار شريحة من الشعب الرافضة للهيمنة الإسلاموية[6] وجعل الجيش طرفا من « أطراف النزاع » الرافض للحوار والمصالحة لأنه « مهدد في مصالحه »، تسبب متآمرو روما في تهديم بنية المجتمع وأفقدوا توازن الساحة السياسية أكثر فأكثر وألحقوا ضررا جسيما بمعنويات الجيش وأجهزة الأمن وأعطوا نفسا جديدا للإرهاب.

4. صرّح عبد الكريم ولد عدة العضو باللجنة السياسية للهيئة التنفيذية للجبهة الإسلامية للإنقاذ السابقة بالخارج وعضو بوفد الجبهة في لقاء سانت إجيديو في حوار صحفي : « لم نتنازل عن أي شيء » وتؤكد ذلك النقطة 8 من الفقرة « أ » من الوثيقة الموقعة بروما مع تركيزها على « أولوية الشريعة ».

5. جبهة القوى الاشتراكية والحركة الديمقراطية الجزائرية وحزب جبهة التحرير الوطني (تيار عبد الحميد مهري) وكذا بعض من الأتباع. هذه الأحزاب والجمعيات المنفصلة تماما عن ميول قاعدتها، قدمت للجبهة الإسلامية للإنقاذ تزكية « المعارضة الديمقراطية ».

6. تلقب الأحزاب السياسية والشخصيات والجمعيات المدنية التي ترفض الطغيان الأصولي « بالاستئصاليين » أو« بحزب فرنسا » أو أيضا « بالكفرة ».

منح رفض استسلام الجمهورية للجماعات الإسلامية الإرهابية التي خرجت هكذا من عزلتها بفضل لقاء سانت أجيديو مبررا سياسيا هاما للوصول بأعمالها البربرية فظاعة قليلا ما كان لها مثيل عبر التاريخ[7].

ضعف الاقتصاد الوطني بسبب الخيارات الاشتراكية الموجهة خلال الستينيات والسبعينيات وزاده ضعفا عدم كفاءة عبد الحميد إبراهيمي وانخفاض قيمة الدولار وسعر البترول وثقل خدمة الديون الخارجية التي التهمت 70% من مداخيل البلاد[8] واضطرت الجزائر إلى التقليص من وارداتها، الأمر الذي نجم عنه بطء مستمر للنشاط الاقتصادي وارتفاع البطالة والرفع من حدة الشعور باليأس لدى شريحة الشباب. ولتفادي انهيار تام للبلاد، توجهت الحكومة إلى الهيئات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) التي فرضت شروطا جائرة مقابل تقديم مساعدتها.

كان هذا وضع البلد في أواخر سنة 1993.

تعهد المجلس الأعلى للدولة، الذي كنت عضوا فيه، بتسليم السلطة عند انتهاء ما تبقى من عهدة الشاذلي بن جديد ولم يكن في نيتنا المكوث على رأس الدولة.

---

7. صرح أبو أوسامة ما يلي : « إن رفض المفاوضات هذا يجعل نشاط الجماعات المسلحة شرعيا... إنها غلطتهم ». (إن هذه العبارات على غرار تلك التي صرح بها ولد عدة تم تدوينها من قبل فرانسوا كليمانسو صحافي بإذاعة أروب 1 / كراسيس المشرق الثلاثي الرابع من سنة 1994 / والثلاثي الأول من سنة 1995).

8. اختيار نمط صناعي على الطريقة السوفياتية وتدمير الزراعة والاعتماد على امتيازات اجتماعية سخية تقوم على الريع مما شجع التوسع الديمغرافي.

لماذا تم التفكيـر في ترشيـح بوتفليقـة ؟

اقتربت نهاية العهدة الرئاسية وكان يجب، وبأي ثمن، تفادي شغور منصب رئاسة الدولة، وللأسف لم تكن وضعية البلاد الاستثنائية تسمح باللجوء إلى الانتخابات. اقترح اسم عبد العزيز بوتفليقة. بعد أن تم إطلاعنا، تحاورنا حول هذا الأمر مطولا على مستويات عليا في الجيش. توصلنا إلى نتيجة على الرغم من بعض « العوائق »[9] مفادها أنه قد يكون رجل المهمة. لقد قيل لنا أنه يتمتع بالذكاء والحنكة بقدر يمكنه من حصد ما زرعناه. ثم إن مبدأ « الجزائر قبل كل شيء » أقنع كل المترددين، إذ مهما تعدّدت أخطاؤه القديمة، فالخطر كان محدقا بالبلد.

إن الجيش برفضه التدخل مباشرة في التسيير كان شغله الشاغل التأكيد على أن القرارات التي اتخذت منذ سنة 1992 لم يتم اتخاذها إلا خدمة لمصلحة البلد. كان على الجيش الوطني الشعبي أن يبقى موحدا ومنسجما ومستعدا لضرب الإرهاب بنجاعة.

كنّا أيضا منشغلين بإبعاد الجيش الوطني الشعبي من العراك الذي كان يشوب الساحة السياسية لأجل الحفاظ على انسجامه وهيبته.

---

9. إن الكثير من الذين لا يتناسون بسرعة، يتذكرون الفترة السخية (كان يا مكان) التي كان فيها عدد قليل من الأبناء المدللين للنظام الذين عرفوا بالعربدة الليلية في العاصمة. وذكرت شخصيات معروفة ومحترمة تابعة للولاية الرابعة التاريخية الجوانب السلبية لنظام الرئيس السابق هواري بومدين مع الإشارة إلى أن ابن وجدة كان هو المخطط الرئيسي للدسائس والضربات القوية لأجل تحقيق أهداف السلطة.

كان لا بد أن يحتفظ به مهما كلف الثمن بمثابة الحارس المؤتمن على الحدود والوحدة الوطنية والطابع الجمهوري للدولة والاختيار الديمقراطي الذي لا رجعة فيه والحداثة والتقدم. كانت هذه الأفكار البسيطة التي تطفو فوق الغليان الإيديولوجي المحيط بنا بمثابة الإسمنت الذي جعلنا متماسكين. كنا ملزمين بألا نضعها محل مساومة. لو كنّا سيّرنا الشؤون العامة مباشرة لكان ذلك يعني وضع هذه القيم غير القابلة للمساومة بين أيدي بعض الأحزاب والأشخاص، سيما وأن بعضهم كانوا مسعورين. كان بإمكان السياسيين المجادلة بكل حرية مع أولئك الذين ينادون بإقامة « نظام جهوي » وأولئك اللذين كانوا يأملون في توسيع نفوذهم بتسخير وسائلهم الإعلامية وفتح أبوابهم على مصراعيها للجماعات المسلحة، وأخيرا أولئك اللذين نصّبوا أنفسهم أنبياء يعدون بالجنة كلّ من زكّى طغيانهم.

إذن لم يكن انسحاب الجيش من الساحة السياسية مناورة ماكرة من قبل أصحاب قرار مستترين في الخفاء للاستفادة من الوضع دون المجازفة بأرواحهم مكتفين بتحريك مجموعة من الدمى.

بل هو قرار يحافظ على الالتزام الأخلاقي الرابط بين المؤسسة العسكرية والشعب الجزائري من أجل حماية إرثه الإيديولوجي المشترك الذي هو ثمرة تضحيات جسام.

هذا السبب (ليس الوحيد لكنه الأهم) أي الإبقاء على دور المؤسسة العسكرية المتمثل في الدفاع عن مبادئ الجمهورية القائمة عليها هو الذي جعلني أتخلى عن منصب وزير الدفاع الوطني لكي أتفرغ كلية للمهمة السياسية ضمن المجلس الأعلى للدولة.

في نهاية سنة 1993، كنت أمام خيار صعب، لأنني كنت عرضة للمجرمين الإسلامويين إذ حاولوا اغتيالي ثلاث مرات على التوالي : المرة

الأولى سنة 1991 خلال حالة الحصار، وسنة 1992 في بيتي، وقد تم إحباط هذه المحاولة من قبل أحد الحراس، والمرة الثالثة في 13 فيفري سنة 1993، وكان بإمكانهم إعادة الكرة في أي وقت كان. وبصفتي وزيرا للدفاع الوطني كنت معرّضا للاختفاء دون ترك من يحل محلي وهو قادر على خلق الإجماع من حوله ضمن صفوف الجيش. كان أوّل عمل وجب عليّ القيام به هو ضمان استمرارية القيادة في ظلّ احترام الموازين الكبرى التي يقوم عليها الجيش، أي تركيبته الشعبية وترقية إطارته وفقا للالتزام والكفاءة والحفاظ – عبر التذكير المستمر – على القاسم المشترك الذي يوحد صفوفه.

كان لابد من حماية هذا السلك، الذي أقيم على الاحترام الشديد للهرم السلّميّ وبنيت عليه آمال شعب بأكمله، من الانشقاق والاضطرابات، وكان لابد من وضع مسؤول على رأس هذه الوزارة التي كنت أترأسها، مسؤول قاد من قبل ضباطا ويتمتع بالصفات التي من شأنها أن تجعله يلقى رضا الجميع، ووجدت في شخص ليامين زروال هذه الصفات.

بعد أن عرضت الوضع على الإطارات السامية للجيش، قدمته للمجلس الأعلى للدولة الذي صادق عليه. إنني إذ أقوم بهذا العرض الوجيز فمن أجل التذكير بأن انشغالنا آنذاك كان يخص جانبين ألا وهما الحفاظ على وحدة الجيش، بتعيين قيادة ملائمة، والحفاظ على دوره المتمثل في حماية قيم الجمهورية بإبعاده عن الساحة السياسية. بدافع أخلاقي، وحرصا مني على احترام زملائي بالمجلس الأعلى للدولة، لم أكن أريد تمديد بقائي في السلطة بعد ذهابهم. شرعنا في البحث عن شخص بإمكانه مواجهة الوضع في تلك الظروف الصعبة. عندما ذكر اسم بوتفليقة لأول مرة على لسان عسكريين كنت قد غادرت وزارة

الدفاع الوطني. كان يبدو أن هذا العضو القديم بمجلس الثورة الذي ذاع صيته هو الشخص الملائم لمجابهة هذه الصعاب. كان بوتفليقة ينتمي للجيل الذي كافح من أجل نيل الاستقلال وكان أحد مقرّبي هواري بومدين، الرجل الذي غذّى آمالا كبرى لبلده.

يـوم المغفـلين ومناوارات وسيكودرامـا

قبل أن يتم التفكير في ترشيح بوتفليقة إلى منصب الرئاسة بكثير، رغب هذا الأخير في لقائي وكان ذلك في نهاية سنة 1992، إذ كنت عضوا بالمجلس الأعلى للدولة وفي نفس الوقت وزيرا للدفاع الوطني. قبلت ملاقاته دون تردد سيّما أنّ الأمر كان يتعلّق بأحد رفقاء هواري بومدين. بذلت قصارى جهدي لأشرح له الأسباب التي أدت إلى اتخاذ القرارات منذ شهر جانفي سنة 1992 وقدّمت له عرضا شاملا عن الوضعية التي كان يتخبط فيها البلد. لم أفكر ولو للحظة واحدة أنه سيدعى في وقت قريب لأداء دور ما على رأس الجمهورية. قال لي العربي بلخير وهو الذي قدّمه لنا نقلا عنه : « لم التق سي خالد قبل اليوم ولكنه أفادني في ظرف ساعتين ما لم تطلعني به منذ تقلدك لمهامك تحت رئاسة الشاذلي وأنت تزعم أنك صديقي ! ». قبيل افتراقنا قال لي بوتفليقـة : « سي خالد، ليس بحوزتي سلاح للدفاع عن نفسي »، فأعطيته سلاحي الشخصي، وهو مسدس عيار 9 ملم ملبس بالكروم أهداني إياه وفد مصري. ترك بوتفليقة لدي انطباع رجل ظريف وفصيح اللسان يحسن الاستماع وطرح الأسئلة المناسبة.

راح البعض يتساءل لماذا وجب علينا دائما اقتراح أشخاص من نفس الزمرة ؟ ألم تكن السلطة المطلقة التي مارسها زعماء رومنسيون أو منطوون على أنفسهم أو أشخاص غير مؤهلين أو مهووسون وغيرهم، السبب في تفاقم أزمة البلد ؟

ما العمل ؟ هل كان بإمكاننا اللجوء إلى انتخابات مفتوحة في وقت بلغت فيه المساومات السياسوية وغليان المجتمع ذروتهما ؟ هذا هو النظام السياسي الجزائري. إنه نظام لا يدخل إصلاحه في نطاق صلاحيات الجيش. فهل كان يمكننا فرض تعديل لهذا الدستور الذي يمنح سلطة واسعة لرجل واحد قد يظهر بوجه مغاير حينما يتقلدها ؟ وعيا منّا بالأخطار والرهانات اخترنا الشخص الذي بدا لنا مناسبا للاضطلاع بما كانت تصبو إليه البلاد، أي إنعاش الاقتصاد والقضاء نهائيا على العنف الأصولي والتطبيق السريع لجملة من الإصلاحات.

كانت الأغلبية الساحقة من اللذين صفّقوا لترشيح عبد العزيز بوتفليقة تعتقد أن ذلك الرجل الـذي « ترعرع » داخل نظام إذا كان سيّر الجزائر بيد من حديد بهدف قيادتها إلى التطوّر والحداثة، فإنه لم يكن لينظر من زاوية غير تلك التي حدّدتها النصوص الأساسية للحركة الوطنية.

على الصعيد الخارجي، كانت الجزائر بحاجة إلى دبلوماسي محنك ويعرف شخصيات هذا العالم والمحافل الدولية لأجل إحياء المؤسسة الدبلوماسية التي كانت عرضة للهجمات والأخبار المضللة[10]. نسب إليه البعض الإنجازات الدبلوماسية الكبرى التي تحقّقت خلال الستينيات والسبعينيات، مع أنها لم تكن إلا عرفانا من لدن العالم لتضحيات الشعب الجسام وتنـاسوا – عن قصد واضح – بأنه جلب معه عند ممارسته « لدبلوماسيته » عنجهية تلقين الدروس ووقاحة المتبجّح التي ألحقت بنا أضرارا جسيمة في ساعة التراجع.

قررنا إذا كعسكريين (أو بحكم كوننا عسكريين سابقا) بحكم استحقاقات لا مفر منها، لقاء السيد بوتفليقة. تمت المقابلة بدار

10. وهذا لا ينقص في شيء من الجهود الجبارة التي قام بها أولئك الذين كانوا يسيرون الوزارة في تلك الحقبة.

العافية. اطلع وزير الخارجية السابق في عهد هواري بومدين على نوايانا، فطلب منا أن نمنحه مهلة خمسة عشر يوما للتفكير واستشارة أصدقائه من حزب جبهة التحرير الوطني و... « غيرهم ».

إن حيطة بوتفليقة التي أرجعتها في بداية الأمر إلى تخوّفه ممّا كان ينتظره من صعاب، جعلتني أقترح عليه البقاء إلى جانبه مؤقتا قصد إعانته ودعمه، وذلك لإزالة الشك في نفسه. بدا لي على وجهه نفس الشحوب الذي كنت ألاحظه على وجوه رجالي المظليين أثناء القيام بإنزالهم الأول، وكان اقتراحي يشبه الضربة المفاجئة ما بين الكتفين التي تجعل المبتدئ يتخبط وحده في هاوية أحاسيسه. وبعد مرور بضعة أيام، استفرد بي اللواء توفيق وقال لي : « يتمنى بوتفليقة أن يكون وحده على رأس الدولة »، فأجبته قائلا : « لا يهم الأمر، فإن اقتراحي نابع من نية حسنة ». بلغني أنه لم يكن ينتظر مني هذا التساهل وأضاف أنه أبدى إعجابا بمدى استعدادي لمساعداته.

كنت أتابع عن كثب تطور المحادثات الجارية بينه وبين العسكريين وتصل إلى مسامعي تصريحات مثل قوله : « أتمنى أنكم لستم استئصاليّين ! » جعلتني أحترس. ما معنى هذا ؟ هل كان الرجل يعرف حقيقة شعور الجيش الوطني الشعبي وطبيعته ؟ ألا يفرق بين محاربة الإرهاب المحتومة والقمع الشامل الذي يستهدف الحركة الإسلاموية ؟

هل كان يعلم أن الجيش الوطني الشعبي لم يعتبر أبدا أن القمع هو الرد الصحيح على واقع سوسيولوجي بديهي وأنه كان سيستعيد السلام والوئام عقب فترة طويلة نسبيا ؟ كان المسؤولون العسكريون مقتنعين بأن الحلول الصحيحة تندرج في المدى الطويل عبر جهد معمّق يكمن في اجتهاد من شأنه أن يجدّد تفسير القرآن الكريم وتأويله قصد تلقين العامّة قيمه الأصيلة المبنية على التسامح والسلم والتطلع إلى الرقي والتقدم، وعبر تطبيق إصلاحات عميقة لتحويل البلد تحويلا جذريا.

كان ينبغي ألا تكون المرحلة الجديدة مرحلة البحث عن أدنى قاسم مشترك على غرار ذلك الذي جرينا وراءه من خلال مؤتمرات الحوار الوطني لما كان يشهده المجتمع من تمزّق، بل كان يجب أن تكون مرحلة إعادة رسم مشروع كبير تتبناه الأغلبية.

لم يكن يساورنا أدنى شك بأنه كان يجب استبعاد العودة إلى الفكر السياسي الأحادي، وأنه كان يجب – بالعكس – تشجيع رغبة الجزائريين في التعبير الحر قصد إضعاف الدغمائية الأصولية. كان استئناف المسار الديمقراطي وإبعاد الرقابة يعدّان أنجع السبل لتفادي استبدال الفكر الأحادي، الذي فرض نفسه على الجزائر قرابة ثلاثة عقود بحجة الشرعية الثورية، بفكر آخر يستند على الشرعية الإلهية.

استغربت موقف عبد العزيز بوتفليقة الذي ترعرع في أحضان جيش التحرير الوطني وكان مقربا من مؤسس الجيش، وجهله التام للأسس العاطفية والإيديولوجية التي يستند عليها والأسباب الحقيقية التي أدت إلى توقيف المسار الانتخابي في 1992.

لم يعط جوابه إلا بعد مرور شهر من الانتظار واستهل بالمطالبة بلقاء قائد أركان الجيش على انفراد والتقى به، ثم بقادة القوات وكان له ذلك، وأخيرا بقادة النواحي العسكرية فكان له ذلك أيضا. قال لهؤلاء بحضور قادة القوات ووزير الدفاع الوطني السيد ليامين زروال وقائد الأركان اللواء محمد العماري : « كلنا في نفس الخندق » في وقت كان فيه العسكريون يتلقون النيران المكثفة.

بعد انتهاء هذه الجولة الكلامية أبدى رغبته في الذهاب إلى سويسرا لتسوية بعض المشاغل الخاصة : « الآن وقد قبلت الدخول إلى السجن » [تلميحا إلى مصاعب المنصب الجديد الذي كان سيشغله] قال : « أعطوني مهلة ثلاثة أيام إذ لدي بعض المشاغل علي أن أسويها في جنيف ».

عشية ذهابه، طلب المؤتمرون – وبعضهم من رؤساء الأحزاب السياسية – الترخيص لهم بإطلاع مناضلي القاعدة باسم المرشح، فكان رد العسكريين المتميزين بالانضباط أنه يجب أولا الحصول على موافقة هذا الأخير، خاصة وأنه تابع عن كثب مجريات أشغال المؤتمر، وعلما أن العديد من الشخصيات أبدت ترددها في تقلده منصب الرئاسة. أود أن أؤكّد بأنه لم يكن مقررا ترشيح بوتفليقة من قبل المؤتمر الذي كان قد اختتم أشغاله. كل المبررات « المقبولة » التي تحجج بها وكل الأعذار الأخرى لم تكن سوى ذريعة استعملها لتبرير تراجعه.

بما أن ليامين زروال وقائد أركان الجيش محمد العماري واللواء محمد مدين كانوا يعلمون بأن هذا الأخير كان على أهبة الذهاب إلى سويسرا، طلبوا منه أن يلتحق بهم عند وزير الدفاع، ولما انتظروه وقتا طويلا وهم الثلاثة معروفون بإدمانهم على تدخين السجائر، ربما ظن بوتفليقة الذي كان عقله مشوشا بسبب إيقاضه في ساعة متأخرة من الليل وهو يلاحظ المطفئات ممتلئة إلى آخرها بأن العسكريين قد اجتمعوا على عجل، فاعترض حتى على المشاركة في الحوار ورفض رفضا باتا الاقتراح الذي كان قد قبله منذ أيام.

حاول رفيقه القديم الشريف بلقاسم[11] إقناعه على تغيير رأيه لكن دون جدوى.

استقبلت في الغد الضباط الثلاثة ومعهم اللواء التواتي وقد أنهكهم الإرهاق بسبب السهر طول الليل. تبادلنا النظرات بصمت، فالجزائر باضطراباتها ومستقبلها المرهون كانت تشكل عبئا ثقيلا. كان ليامين زروال أكثرهم تأثرا كونه لم يستوعب هذا التغيير المفاجئ في موقف المرشح الذي أصبح في خبر كان قبل إعلان ترشحه.

11. تقلد منصب وزير ووزير دولة عدة مرات.

كنّا كلنا في حالة يأس لكننا كنا متعودين على الوحدة وكان كل واحد منا قادرا على الاعتراف بذنبه ! وفي الوقت الذي كانوا فيه يبحلقون بالنظر إليّ وينتظرون رد فعل مني، كانت الأفكار تتضارب في ذهني : كان علينا أن نعير اهتماما أكبر لحجم الرجل بعد أن قدّرنا بكل واقعية ثقل العبء الذي كنا طلبنا منه أن يحمله. كانت القنابل تدوي والخزائن خاوية وسعر البترول متدنيا والسلطة عرضة لإهانة المجتمع الغربي. كانت تلك الفترة فترة الرقابة المسلطة على الصحف العالمية ولاسيما الشرقية منها وهي قراءته المفضلة التي كانت كل صباح تنبىء بسقوط النظام وانتصار الجماعات الإسلامية المسلحة.

ظهر عبد العزيز بوتفليقة أمام عيني المنذهلتين على حقيقة أمره : ضيق الصدر وضعيف البصيرة. لقد رفض أن يكون المرشد وأن يجعل لنفسه مكانة في التاريخ بطريقة غير تلك المبنية على الدسيسة والخداع. برهن في وقت الشدة بأنه لاعظمة له إلا في ظل العظماء. لكن لا بأس، فلقد كنت أنا ورفقائي « في الهوى سوى » ساهرين على ما تبقى من صرح الجمهورية يحدونا مع ذلك أمل لا يزعزع.

اكتفيت بالقول لهم : « اذهبوا وناموا فغدا سيطلع النهار أيضا ! » التحقت في الغد إلى اجتماع المجلس الأعلى للدولة. لم يترك لنا تخاذل عبد العزيز بوتفليقة سوى خيار واحد يكمن في شخص اليامين زروال الذي قبل تحمل مسؤولية رئاسة الدولة عنوة، لكن معززا بثقة الرفقاء.

منذ ذلك اليوم، لم ألتق ببوتفليقة سوى مرتين : المرة الأولى صدفة خلال حفلة اقترب مني فعاتبني عن كلام جارح قصدته به. قلت في سريرتي : « مازال يستخبر عما أقوله بشأنه ». ثم أضاف قائلا : « كان يجب عليك قبل أن تحكم علي أن تستمع إلى وجهة نظري ». اندهشت لأمره. أن استمع إليه ؟ ماذا كان المسؤولون اللذين طلب رؤيتهم يفعلون غير ذلك يا ترى ؟ لطالما تساءلت عن الأشخاص الذين

استشارهم خلال الفترة القصيرة التي اختفى فيها عن أنظارنا ؟ هل هاتف آيت أحمد سرّا. وإن كان الأمر كذلك ماذا قال له هذا الأخير ؟ أغلب الظن أنه قال له : « اتركهم يتخبطون في مشاكلهم ! » هل اتصل بمقرري سعر برميل البترول ليسألهم عن تطورات السوق في المدى القصير ؟ وإن كان الأمر كذلك فهل خيبوا آمالهم في تحسن مرتقب للسوق ؟ هل اتصل بالدبلوماسيين « المختصين » ؟ وإن كان الأمر كذلك هل أمدوه بتوقعاتهم حول ارتقاب سقوط قريب للسلطة كالثمرة الناضجة بين أيدي الإسلاميين ؟ هل قدّر ببساطة أن التحدي الإرهابي سيفتح المجال أمام مواجهات عسكرية عنيفة لم يكن يريد هو « رجل السلام » تحمل مسؤولية انحرافاتها، وحرصا على صورته فقط أراد رفض أن تشوه بسبب مصاحبة مسؤولي الجيش ؟ (بعودته إلى السلطة سنة 1999، بعد أن استتب الأمن « بفضل الانحرافات ذاتها »، يمكنه القول عندئذ لست مسؤولا عما جرى قبل مجيئي)[12].

ذهب بوتفليقة، لكنه بقي مترصدا ومتربصا على أهبة الانقضاض في الوقت المناسب لنجدة الانتصار. أين هو ؟ أين حط رحاله ؟ في أي ملجإ آمن يوجد حاليا ؟ وفي أي فجوة سوداء غرق ؟ هل انزوى « نجم » الدبلوماسية الجزائرية الكبير في الستينيات والسبعينيات على نفسه إلى حد أنه لا ينبعث منه أي شعاع مضيء ؟ لا بل كان فقط بعيدا عن الاضطرابات الجزائرية الدامية، في أحد بلدان المشرق حيث يعتبر كل شيء بها مزورا بما في ذلك ثراء الشعوب وتفاني الحكام والتضامن العربي والدساتير. كانت أصداء وتحاليل علمية تأتينا من حين إلى آخر توهمنا أن بوتفليقة صاحب مواقف مطابقة لمبادئه : « لم يكونوا يريدونني لمّا توفّي بومدين فلماذا استدعوني لمّا سار أحدهم – أي الشاذلي – بالبلد إلى التهلكة ؟ » أو : « لم أرفض تقلد السلطة خوفا من المسؤوليات، ولكن فقط لأنني لست متعطشا للسلطة ».

12. تصريح أدلى به في البليدة في شهر جوان 2003.

أكدت الانتخابات الرئاسية التي جرت سنة 1995 تمسك الشعب الجزائري بجيشه ورفضه التام للأصولية. تمّ انتخاب اللواء ليامين زروال رئيسا للجمهورية بأغلبية ساحقة. شرعت الجزائر في محاربة أعدائها وهي تتخبط في مشاكل اقتصادية، ولكنها واصلت مسيرتها رغم التخوّفات الحزبية والمناورات الدنيئة المحاكة في الخارج، وسعى رجال ذوي إرادة من حديد في إعادة تشييد الصرح حجرا بحجر : استتباب الأمن وإصلاح الاقتصاد واستئناف العلاقات مع الخارج ومع هذا وذاك مواصلة المسار الديمقراطي ! أقيمت المؤسسات ومكنت صرامة المجلس الأعلى للدولة وإرادة ليامين زروال وتضحيات الجيش الوطني الشعبي ومصالح الأمن من إضعاف الإرهاب الأصولي الذي لم يعد يمكنه تجاوز المحاولات المعزولة أو نصب الكمائن الخاطفة. كان سعر برميل البترول قد بلغ أوجّه وبدأت مرحلة جديدة تلوح في الأفق. لم يعد قصر الرئاسة كالسفينة الغارقة بل أصبح جذابا.

أقــلّ المرشّحـين رداءة

عندما عبّر زروال عن إرادته في التخلي عن السلطة قبل انتهاء عهدته[13] لأسباب شخصية، كانت المفاجأة كبيرة ؛ إذ أن الجزائر لم تخرج من أزمتها بعد، واضطر الإرهاب الأصولي إلى التراجع واتخذ موقفا دفاعيا، لكنه لم يُستأصل بعد وكان يستعد للوثوب كالوحش الجريح وإحداث أضرار مريعة. أقيمت المؤسسات إلّا أن الطبقة السياسية الداعية للعصرنة لم تكن قوية بما فيه الكفاية لتأطير الجماهير وتوجيهها. تسببت المساومات الحمقاء والخبيثة التي أبداها المعارضون المحترفون في أضرار جسيمة. ما زالت المشاكل قائمة حتى وإن كانت لا تضاهي التحديات الكبرى التي عرفتها السنوات الفارطة.

عملت جماعة من جماعات الضغط على إقناعنا بأن بوتفليقة قد قبل العرض. وذكر هذا اللوبي المتكون من أصدقاء بوتفليقة الشخصيين المسؤولين العسكريين والسياسيين برمّتهم باسم الوزير السابق للشؤون الخارجية في ظل نظام هواري بومدين.

وجد أنصار بوتفليقة ذوو النفوذ الواسع نية حسنة لدى الأشخاص المعنيين مباشرة باستقرار البلد. والواقع أن قرار ليامين زروال دفع المؤسسات إلى اتخاذ قرارات ارتجالية عاجلة. أنا مقتنع تمام الاقتناع

13. عبر ليامين زروال عدة مرات عن رغبته في الاستقالة ولم يأجل قراره سوى بسبب إصرار بعض أعضاء أركان الجيش الذين قدروا بحكمة العواقب التي كانت ستنجر عن قراره هذا.

أن ما شفع لبوتفليقة في نظر الجزائريين تخاذله سنة 1994. وهذه هي المفارقة بعينها بحيث استطاع أن يظهر في صورة الشخص غير الطموح الرافض للسلطة رغم أنها كانت في متناول يديه، وكان رفضه لفكرة « الاستئصال » (التي لم توجد إطلاقا) يقترب من وجهة نظر عقلاء الجيش.

عندما بدء اسم بوتفليقة يتداول لم أكن موجودا بالجزائر، وبالتالي لم تتح لي فرصة الاستماع والتشاور والاستقصاء وكنت على أدنى تقدير تحت وقع المفاجأة. تساءلت هل إن الرفقاء اللذين أخذوا العبرة من تجربة سنة 1994 نسوا بسرعة إلى درجة تفادي التعليق بطريقة أو بأخرى عن ترشح رجل اتصف بالتخاذل والرياء ؟

كنت أدرك تماما بأننا نقدّر الأوضاع بشكل مختلف عندما نتقلد زمام المسؤولية. إن خشية تغلب الشعور على الفكر يلهم الشخص الذي يعتبر قراره حاسما ألا يأخذ بعين الاعتبار إلا العناصر الموضوعية. لقد كان بوتفليقة بالتأكيد – بحكم قدراته الشخصية إذ ترأس الجمعية العامة للأمم المتحدة وخبرته إذ شغل منصب وزير الخارجية عقدين كاملين وابتعاده عما جرى في البلد منذ 1980 وغياب النظرة الحزبية الضيقة لديه – أقل المترشحين سوءا. وعبارة « أقل سوءا » التي وردت عن أولئك الذين ساعدوه كثيرا كذلك تعني بأننا نعرف الصفحات غير اللامعة المسجلة في تاريخه الشخصي، بَيْد أنه لا خيار لنا سواه. لم يكن لاختيارنا لبوتفليقة سوى دافع وضع المؤسسة الرئاسية التي هي روح الصرح السياسي كله بين أيدي مسؤولة وذات خبرة.

تحت وطأة المفاجأة عبرت عن وجهة نظر تناقلتها الصحف، وإن لم تخنني ذاكرتي فلقد كان لها وقع على الرأي العام.

عاتبني بعض الأصدقاء ذوي النية الحسنة على قسوتي. اتصل بي الحاج محمد زرقيني الذي أحترمه كثيرا لما بلغته أقوالي ليعبر عن

« حزنه » – هكذا قال – وقد تلقيت نفس المعاتبة من قبل العديد من الأصدقاء إلى حد أنه لا يمكنني أن أعتبر نفسي على صواب بينما الجميع مخطئون.

كنت أمام خيار صعب : إما التراجع في رأيي والظهور بمظهر شخص متهور وطائش، أو رؤية الرئيس القادم يستهل عهدته وعلى كتفه وسام وضعه القائد السابق للجيش وصاحب الفضل في الحفاظ على النظام الجمهوري. لم أقتنع في سريرة نفسي لكنني تمنيت أن أكون مخطئا في حكمي فقررت التنازل لصالح بلدي وقبلت تغيير أقوالي حتى لا أمسّ بالإجماع الذي حصل من حولي مع تحملي لسخرية البعض وسخط البعض الآخر.

عند اقتراب تاريخ انعقاد الانتخابات الرئاسية لسنة 1999 وحالما سحبت كلامي، طلب بوتفليقة من صديق مشترك كان يقطن معه في نفس العمارة أن يطلعني برغبته في لقائي فوافقت طبعا.

في يوم الموعد هاتفه صديقي وأبلغه بأنني مستعد. دهش الصديق عندما طلب منه الصعود إليه بينما كان من الأسهل لبوتفليقة نزول الطابقين اللذين يفصلان بين شقتيهما. لم يكن بوتفليقة لوحده إذ كان معه عبد القادر حجار، وحين قام الصديق تأهبا للخروج، قال بوتفليقة بصوت مرتفع حتى يسمعه الجميع : « إني ذاهب للقاء خالد نزار ! ». روى علي الصديق هذا الذي كان سيرافقه في زيارته لي الحادثة متسائلا لماذا رأى بوتفليقة حاجة في الإجهار بأنه سوف يزورني. أجبته مازحا : « حتى يعلم الجميع، ربما... ». فسألني الصديق : « ربما ماذا ؟ » فضحكت وشرحت له الموقف. تظاهر صديقي الذي كان يكنّ الإحترام للجار والصديق في آن واحد بعدم الفهم.

سوف أكشف فيما بعد عن المغزى الحقيقي لزيارة بوتفليقة.

قدّم عبد العزيز بوتفليقة ترشيحه للرئاسيات مثله كمثل المرشحين الآخرين وعندما نلقي نظرنا إلى الرواق الذي علقت به صور هؤلاء

المرشحين نجد أنفسنا في غمرة دهشة التذكر لمراحل الإخفاق الجزائري. هل من الضروري التذكير بمسار مولود حمروش وأحمد طالب أو آيت أحمد الشخص الذي ما فتئ يحرض ضد بلده كل ما يعده العالم من حاملي راية « حقوق الإنسان » ؟ وأما الآخرون فرغم ما يتصفون به من صفات إنسانية لا شك فيها وصدقهم لم يكن لهم الوزن الكافي من حيث المصداقية السياسية.

كان بوتفليقة يتمتع بما كان ينقص عند الآخرين ألا وهو حظ مصاحبة رئيس مجلس الثورة، ومن مفارقات التاريخ أنه قادر على تقليص الزمن ويمكن للملاحظ أن يتزود منه بشكل يعزز به اعتقاداته، فعندما يشرع الساحر بالإيماء والتصنع نجد أنفسنا نؤمن بمعجزة البعث وبوتفليقة ببراعته في التشبه، تمكّن من إيماء هواري بومدين وتقمّص شخصه بالشارب ورفعة الرأس والضربات الصغيرة باليد على المنبر وهز الحاجبين والكلام المزخرف والجمل الصغيرة الملمّحة، فأحيا صورة القائد الملهم لفترة لكي يزكي بها ترشيحه. مذهل ! لقد سمعنا بقالمة مقولة : « ارفع رأسك يا با ! » التي يبدو أنها اقتُبست من مقولة : « قف وامشِ ! » التي أخرجت لازار من قبره.

كنت من الذين فهموا المغزى من التنقل إلى قالمة الذي كان بمثابة حج إلى مصدر الذاكرة والإلهام. ترددت مقولة : « ارفع رأسك يا با ! » بمعنى : « لقد خانوا ذاكرتك، ولا يهم الأمر بما أن ابنك سيواصل إنجاز عملك الذي توقف ! ».

إننا نستمع إلى بوتفليقة والأمل يخالجنا فهو بمثابة عودة الغائب وانبعاث الميت، يحمل عطر وهالة ماض مجيد. استغل هذه المقارنة بالذين سبقوه الأقل ثرثرة بإفراط، واستعمل كافة أساليب البلاغة التي لديه مصحوبة بعودته إلى استخدام صيغة الفعل الماضي التي اشتهر بها. مع الآخر أصبح يشكل شخصا واحدا، ووضع صرخة انضمامه إلى الصف تحت شعار العزة والكرامة التي لطالما أشاد بهما المرحوم الكبير.

تم تجديد التأكيد على الجزائر الجمهورية بعد هذا الخطاب الرائع مثلما أرادها جيل حرب التحرير وحاول بناءها هواري بومدين، دون مراوغة ولا تلاعب ولا توجس في الكلام. إن الأمر يتعلق بالتالي بإعادة تحديد رسمي للإطار الأيديولوجي المبدئي، إعادة تحديد من شأنه البرهنة – حتى لا يجهل أحد ذلك – على أن جزائر نوفمبر التي كانت في فترة ما يتيمة ومن غير وارث، قد وجدت وصيا عظيما عليها. إن الأمل في إعادة تأسيس الجمهورية كان السبب الوحيد الذي أقنع الكثير من المجاهدين على مد يد المساعدة إلى بوتفليقة، وليس كما كتب وما زال يكتب إلى يومنا هذا أنه « مكيدة لأجل إعادة إحياء نظام على وشك الاندثار » أو « قرار اتخذته مصالح الأمن التابعة للجيش » أو « مؤامرة حاكها قدماء المخابرات العسكرية إبان الثورة، والذين يبرهنون كل مرة عند حلول ذكرى 19 جوان أنهم مازالوا هنا وأنهم بالمرصاد ».

راح بوتفليقة يجوب البلد من أجل حملته الانتخابية وقد احتفظت بتسجيلات عن خطبه وكان في جميع الحالات مقنعا وقلت في سريرة نفسي لقد عثرنا على « المهدي المنتظر ».

إذا كان سكان العاصمة قد بدوا متحفظين كونهم صدموا بمدى وحشية الجماعات المسلحة، حائرين أمام تشرذم الأحزاب السياسية، فلقد عزفوا عن مساندة بوتفليقة على الرغم من التزام بوعلام بن حمودة مسؤول جبهة التحرير آنذاك الذي اتسم بالتعقل، وإذا كانت منطقة القبائل التي لم تر منه سوى الخزي قد انطوت على نفسها قبل أن تنفجر في وجهه، فلقد تبنته منطقة الشرق والأوراس على وجه الخصوص بصدر رحب ذلك أن وجود علي بن فليس ابن البلد إلى جانبه أقنع من لم يزل لديه شك وجذب إليه الأصوات المساندة.

لقد كان لشخصيات معترف بها ومحترمة في الأوراس الأشم الفضل في صعود بوتفليقة إلى المنصة. أخرج الهادي الخضيري تبسة وعروش

النمامشة عن بكرة أبيهم، وكذلك فعل محمد الشريف مساعدية في سوق أهراس وضواحيها الشاسعة، فهب كل مجاهدي القاعدة الشرقية ممن بقوا على قيد الحياة مستجيبين للنداء فأهدوه القالة وعنابة والونزة، وانتهج شمال قسنطينة وبسكرة والواحات نفس المنهج. أما منطقة وهران الضاربة في العمق، وهران الثورة، فكانت في غنى عن الخطاب المزدري الذي ألقاه بوتفليقة على سكانها حتى يصوّتوا بأعداد غفيرة لصالحه[14].

بات ابن وجدة صاحب اللسان البعيد كل البعد عن اللهجة الجزائرية الابن المتبنّى لجزائر التاريخ التالد، جزائر الحاضر التي أضحت تنتظر وتأمل.

تعتبر تدخلاته نموذجا نادرا. شاهدت الأشرطة التي تخلد تدخلاته مرارا وتكرارا ووجدته رائعا. يا لها من سعادة ! فبوتفليقة لم يعد « أقل المرشحين رداءة » في نظري بل أفضلهم. تبدو عباراته قصيرة تارة وشاملة تارة أخرى مليئة بالقفزات والالتفافات ؛ طورا فظة تهكمية، وطورا آخر مؤثرة معلمة متحذلقة ومربّية. لقد بات يسبي القلوب إلى حد أننا أصبحنا نهنئ بعضنا البعض بنادي الضباط، ودمعت العيون في الأكواخ فصرخت امرأة ثرثارة تأثرت من وقع كلماته : « وين كانوا مدرقيـنك يا لزرق ؟ » (أين أخفوك يا فحل ؟).

« يا إلهي ! لماذا لم يقبل هذه العهدة سنة 1994 ؟ ! كم ضيعنا من الوقت ! » من يذكر زروال الشحيح في الكلام الذي جسّد حوصلته الصافية في الميدان وصدقه الأكيد وشجاعته الكبيرة ؟

إن استيعاب بوتفليقة للرهانات ومعرفته للمشاكل وطريقة الكلام وقوة الحجة وطلاقة اللسان التي يتميز بها كانت جديرة بالمهام التي

14. أفزع بوتفليقة الجزائر كلها لما لـمّح بأنه عاد ليثأر من الإحباطات التي ساورته والحقرة التي طالته عقدين كاملين كان الحكم إبانهما بين أيدي أبناء شرق البلد.

كان سيتقلدها. إنه المعجزة بعينها ! (فمعذرة ألف مرّة). لم يصغ إلى ما كان يروّج بشأنه المتشائمون والمولعون بالنكت الذين كانوا يذكّرون ببعض حلقات المسار السياسي للرجل. لقد وقع البلد بأكمله تحت سحره. أما أنا فلم أندم على التراجع في موقفي.

كان خطاب « العرش » الذي ألقاه قمة في البلاغة ونكهة اللغة وذروة الأسلوب الأدبي، ولا بأس إن كان الكثير يجهلون معنى جل الكلمات التي يستعملها، ذلك أن الجزائر التي كان يعد بها تستحق أن تعبّأ في غلاف ثمين، فمن جملة ما كان يعد به :

– النمو الاقتصادي من خلال الإسراع في وتيرة تطبيق الإصلاحات المبرمجة منذ سنة 1988 والتي سعت في تنفيذها مختلف الحكومات من أجل التوصل إلى تحرير فعلي للاقتصاد قصد فصل الإيديولوجيا الإسلاموية عن الغضب الاجتماعي.

– التحويل الجذري لمنظومة التعليم وطرائقه قصد تلقين أطفالنا العلم الحديث ومنافع المنطق والاستدلال والروح النقدية ولتفادي انزوائهم ضمن نظام تفكير القرون الوسطى.

– المحاربة الصارمة للأمراض الاجتماعية وأولاها الرشوة ليس فقط بالشروع في حملات محدودة في الزمن وديماغوجية بل بالقضاء نهائيا على الأسباب الموضوعية التي تولد الإغراء.

– البحث عن عدالة منصفة تستند على الفصل بين السلطات والوسائل القانونية الحديثة والرفع من المستوى التقني للأشخاص المكلفين بتطبيقها.

لقد وعد مبشرنا المتبصر والعازم بعدد من الأشياء المفيدة الأخرى.

جاء أداء اليمين الدستورية كتكريس وتمجيد للشخص، فحبست الجزائر أنفاسها وساد صمت مطبق داخل القاعة وقدم له عمار

بن عودة الحاجب الأكبر للجمهورية مقاليد مهامه، وكان هذا الأخير – وهو عقيد سابق وعضو بالمنظمة السرية وساهم في المقاومة قبل اندلاع الثورة – يرتعش ويزل قبل أن يجهش بالبكاء، فاستدارت الكاميرا لحظة إشفاقا عليه فأطّرت وجه بوتفليقة. ربما كانت تلك لحظة الانتصار المطلق. لقد كان عمار بن عودة الرجل الذي عكف في بداية الثمانينيات على التحقيق في قضية بوتفليقة أمام اللجنة المركزية لجبهة التحرير الوطني وحكم بطرده منها وهو الذي حضر سياسيا ونفسيا جرأة مجلس المحاسبة.

كان عمار بن عودة يحظى باحترام المناضلين وتقديرهم لأنه كان ينتمي إلى الرعيل الأول الذي أشعل فتيل الثورة، ونحن متأكدون أنه لحظة إجهاشه بالبكاء كان يطمع في نظرة إشفاق من الرئيس، وشعر في تلك الوهلة الكثير من قدماء المجاهدين بحزن عميق. عمار بن عودة، ذلك المناضل منذ 1945 والخارج عن قانون المستعمر في الخمسينيات وموقد نار الثورة يبكي بإشهاق أمام عبد العزيز بوتفليقة !

إن التاريخ يمنح لفاعليه المحظوظين فرصا للانتقام خارقة للعادة، ويبرز النظام الذي قام من قبل بإعداد آليته ومكائده ومتاهاته المعقدة وأضوائه الصغيرة الكاسفة بفضاضة ضمن هذا العصر الكثيف الخارج عن الزمن خلال فترة الهلع والذعر العميق من جهة، والابتهاج والابتهال من جهة أخرى. ربما أيقن بوتفليقة في تلك اللحظة بالذات بأنه ثأر أخيرا لنفسه من الرجال ومن التاريخ...

أولـــى العثـــرات

تحت وقع سيل الكلمات ونبرات صوته لم أنتبه في بداية الأمر إلى أن التجاوزات الكلامية التي كانت تشوب بعض الخطابات كانت أكثر من مجرد هفوات وهذا الأمر لا مفر منه ما دام الخطيب كان يسهب ويرتجل وقد أدت المبالغة في بعض التصريحات إلى خلق جو من الانزعاج، ومن ذلك قوله : « فليعد الرؤساء المتربصون إلى بيوتهم ! » ويقصد بهذه العبارة ليامين زروال الذي لم ينتظر الاقتراح المشوب بالتهديد لكي يحزم أمتعته. « اجلس إنك لا تخيفنا بعصاك » عبارة أخرى صوّبها نحو فلّاح من منطقة الأوراس الذي كان يعبر عن فرحته بتوجيه عصاه إلى السماء. « مفقودوكم ليسوا في جيبي ! »، هكذا ردّ بعنف على ربة بيت كان يعمها الحزن والأسى. ولا أنسى أن أذكر أخيرا اللفظ البذيء « طيابات الحمام » الذي وصف به الصحافيين استخفافا بهم دون تمييز في السن أو الجنس أو الانتماء. (الصحافيون الجزائريون طبعا). توعّد الجزائريين فقال : « لسوف أتركهم يعمهون في دناءتهم ». وسرعان ما اقترنت زلات اللسان بالاعتداء على مدرّس كان يعبر عن غيظه بسلم. ثم قال : « ما قمت به أنا في 1957 لم يجرؤ أحدهم على فعله ». ويذكر بوتفليقة غيران فلاوسن، تلك الغيران التي لا تبعد عن الحدود المغربية سوى ببضعة أقدام وكأنها دوّت كما دوّت ملاحم كافي وصوت العرب في تمالوس وجبال بشار ولطفي

في مرتفعات تلمسان وعميروش في جبال الأكفادو وعلي خوجة وعز الدين في الأخضرية وعباس لغرور في الجرف وحامة لخضر في سوف.

إنه يسهو. فهل وصل بوتفليقة إلى السلطة لأنه أبلى بلاء حسنا إبان الثورة ؟ هل اجتاز خط موريس كما اجتازه أولئك الذين راح اليوم يزدريهم ؟ لقد كشف هذا الغرور الذي يدفعه إلى إعادة كتابة التاريخ لتحويره وتزويره بما يخدمه عن بلاهته وهو يحاول أن يتقمص شخصية المجاهد البار مع أنها أكبر منه مقاسا[15]. في أي كتاب مجيد للثورة التحريرية كتب بوتفليقة صفحات يشهد لها التاريخ ؟ إن استعراض العضلات في بلد الثوار الأشاوس مطية للسخرية والهزل.

يتظاهر بالسخط ويلاحظ فيعتبر. يندفع فيصوب سلاحه فيطلق الرصاص على كل شيء يتحرك، لم تنج منه لا المدرسة ولا الجمارك ولا الاقتصاد ولا محافظة الجزائر، يقذفهم من القاهرة ونيويورك وكاراكاس. لا يخطئ الهدف سواء كان ذلك مؤسسات أو رجال اليوم أو رجال الماضي، فهو يعشق عشقا جنونيا انتزاع الورقات الذابلة مثلما تنتزع بتلات زهرة الربيع في بلده، ويتحسر ويتأسف عندما يذكر العهد الذهبي حينما كان يتولى منصب ولي العهد. « كان يا مكان... »، لقد توقف الزمن في سنة 1978 إذ دمروا كل شيء بعد ذاك، قاموا بتبديد الميراث في غضون عشرين سنة ليس إلا.

إن من ينظر إليه يبقى مشدوها فيراوده سؤال : « أهو رئيس أم معارض ؟ » أمّا الشعب فله وجهة نظر مختلفة : « إننا على علم بما تذكره، كفانا من تحرير المحاضر فالأجدر بك أن تتحرك ! » لكنه لا يحرك ساكنا ويتكلم ويثرثر على مدى أشهر بل سنوات متتالية.

15. كانت المعارك إبان حرب التحرير تدور في قمم الجبال وليس داخل الكهوف، فالكهوف وغيرها من الملاجئ كان المجاهدون يستعملونها لتخزين المؤن أو لعلاج الجرحى فحسب. وكانت هذه المراكز توضع تحت حراسة الجنود العاجزين عن القتال.

سألته صحافية من قناة عربية حول التدابير التي ينوي اتخاذها لمحاربة الرشوة فرد عليها : « الرشوة يا سيدتي يمكنني أن أحدثك عنها لساعات طوال ! » هذا كل ما في جعبته. إن الجزائريين الذين قصدوا صناديق الاقتراع لم ينتخبوا رئيسا بل لسانا.

تجاوزات كلاميــة

بعد انتخابه بأيام معدودات، ظهر بوجه آخر قاطع اللهجة صارم الإيماء. لم يستجد أحدا بل إن الآخرين هم الذين استنجدوا به. فما فتئ يعلن ذلك للملإ : « لا أريد أن أكون ثلاثة أرباع رئيس، وإلا عدت أدراجي »، « هذه القطط الخمسة عشر لا تخيفني ». ويعيد الكرة بدل المرة مرات : « عندما كانوا (أي الجنرالات) مجرد جنود، كنت أنا أحمل رتبة رائد في جيش التحرير ». كانت هذه الجمل القصيرة التي كان ينطقها موجِّها ذقنه – كما كان يفعل موسوليني – نحو وجهة معينة تهدف إلى التلميح بأن « أصحاب نفوذ » مستترين قد سطّروا له خطا أحمر لا يجوز له أن يتخطاه مع أنه أتى وبيده عصا موسى.

أشهد الرأي العام عبر خبر مريب أذاعته وكالة الأنباء الجزائرية نقلا عن وكالة رويترز فكانت « مبادراته » بمثابة مراوغة فردية مضحكة تحت شمس لاذعة. لقد أراد من خلال ذلك أن يظهر بأن قوى خفية تسعى إلى إجباره على القيام بما لا يريد أن يقوم به وأنه قد يضطر إلى الذهاب إلى أبعد من هذا الحد في كشف ألاعيب أولئك اللذين يتربصون به.

أخذ المتتبعون لخرجاته يتساءلون وكلهم قلق : « أليست تصرفاته أعراضا خارجية لإحباط مكبوت وعميق ؟ » لم تكن مبالغاته الخطابية وأفعاله الابتزازية تسترعي الاهتمام ما دامت لا تعدوا أن تكون إجهارا

بقلق مكنون أو عقدة نقص. كان الملاحظون يرون على أقصى تقدير أن الواقع الذي كابده رجال جيش التحرير في الماضي وجرّدهم من السلوكات البدائية وغرس فيهم التواضع لم يؤثر فيه كما أثر في غيره.

لكن سرعان ما حلت الأفعال محل الأقوال فتبين أن الأمر أخطر مما كان متوقعا، إذ بدا أن الرجل يريد تذليل الجيش في وضح النهار.

عندما استقبله مسؤولو الجيش بالاحترام الواجب لرئيس الجمهورية في مقر وزارة الدفاع الوطني في يوم حار أرغمهم على الاستماع إليه ساعات طوال حتى تخلد صورة كبار الجيش وهم واقفون باستعداد في وضعية غير مريحة أمام عظمة الرجل. ما معنى هذا ؟ هل لبوتفليقة ثأر ؟ وضد من يريد أن يقف الند للند ؟ من يكون حتى يتكبر هكذا ؟ تبادل الضباط نظرات حائرة لكنهم بقوا صامتين بحكم الانضباط، ولكن أيضا لأنه لم يكن هناك شيء يمكن فعله سوى الصمت والترصد.

توقف فجأة في ساحة الشرف بوزارة الدفاع الوطني عندما نزل ضيفا على القيادة وهو يستعرض الضباط السامين أمام عقيد مستعد يؤدي له التحية العسكرية. العقيد معرفة قديمة كان يشغل منصب وكيل لدى المنطقة العسكرية الأولى في الثمانينيات. بدا الرجل حائرا لأمر الرئيس وهو يحملق فيه قبل أن يسأله وبسمة ساخرة تعتلي ثغره : « قل لي أنت، كيف حال العدالة العسكرية ؟ » أجابه الضابط السامي : « هي بخير سيدي الرئيس ! » ذلك العقيد الذي استوقفه الرئيس بتلك الطريقة قبل أن يعزله بعد ذاك مباشرة هو القاضي الذي حكم في قضية تورّط فيها صديق شخصي لعبد العزيز بوتفليقة.

هذا التعسف الأول الذي صدر عن بوتفليقة أقلق الكثير من المسؤولين وجعلهم ينظرون إلى ذلك « الفارس » الذي منحوه أصواتهم نظرة مختلفة.

لقد أبدى بوتفليقة وقاحة لا حدود لها، فهو القائل : « لقد أمطت اللثام عن هؤلاء فكشفت عن مستواهم الحقيقي ». بمعنى أن أولئك الذين شجعوه على الترشح ذرّة رمل وأنّهم لا وزن لهم إلّا بفضل آلية السلطة.

بدأ الجميع يفهم أنّ هذه اللسعات الكلامية والأفعال المحرضة ليست هفوات بل استنجادا بالمتفرّجين الأجانب الذين يشاهدونه ومنهم الأممية الاشتراكية التي تضم في كنفها العفن المحنون للجزائر الفرنسية والتروتسكيون الذين جعلوا من المؤسسات العسكرية عامة والجيش الجزائري بخاصة دريئة لهم، وكذلك الناشرون المؤتمرون بأوامر المخابرات بمساعدة عملاء من « الأنديجان » (هكذا كان يسمي الاستعمار الفرنسي السكان الأصليين في الجزائر).

وطبعا المنظمات غير الحكومية التي ابتدعت قانونا لحسن السيرة وجب على كل من يطمح لنيل الاحترام الاحتذاء به.

لم يظهر بوتفليقة بعد بأنه لا يعدو أن يكون غاويا للسباقات الطويلة في إلقاء الخطب الجوفاء وأنّ لا أمل منه خلا التكلّف والتكبّر والمناورة السياسية. وكان قادرا على كل ما قد يخطر في البال. « إنها نزوة عابرة ». هكذا قال عنه من وضعوا قدمه على ركاب الفرس وهم في منتهى الانزعاج. لقد واجه هؤلاء الضراء وحدهم في أكتوبر 88 وجانفي 92 وطوال سنوات الجمر صامدين غير متخاذلين لمّا تحالف الجميع من أجل تحطيمهم، غير بارحين لمواقعهم جاهدين بعناء وصبر. لقد بنوا الصرح حجرة حجرة ثمّ عزّزوه وتعلّموا التحدّث إلى من احترف السياسة ومن زعمها ومن جعلها هواية ومن نطق بأكثر من لسان، وعندما لاذ هو بالفرار تحمّل أحدهم الوزر رغما عنه لكن بحزم ورصانة فدفعوا الثمن غاليا : شتموا ومقتوا وهوجموا وهددوا، ومع ذلك أثاروا إعجاب الناس أيضا. ومهما كان حجم التضحيات فلقد

تحملوا المأساة الفظيعة التي انجرّت عن مكافحة الإرهاب، غير أنهم لم يحاولوا كسب شرعية على حسابها أو التشبث بالسلطة بأي ثمن. فما لبثوا أن شعروا بأنهم أصبحوا يصرفون في الماضي ذهبوا إلى أقصى حد في التفاني ونكران الذات مبدين استعدادهم للانسحاب : « السيد الرئيس، إذا كان انسحابنا يجدي نفعا ويصلح أمور البلد فما عليكم إلا أن تضغطوا على الزر فننسحب، فما نحن إلا مادة تُستعمل فتنتهي ثم تُرمى ». ومع ذلك رفض كل الاستقالات التي قُدمت له. وإذا كان قد ردها فليس عطفا بأصحابها، بل لأنه من دونهم كان سيضل السبيل. هل كان متأكدا من أن « الطابق السفلي » الذي قد يحل محل هؤلاء الرجال المحنكين يستطيع أن يتحلى بصبر أيوب كما تحلوا به هم ؟ ثم على أي ظهر كان سيمسح السكين التي بدأ يشحذها ؟ لا بل كان في أمس الحاجة إليهم درعا حصينا ومثلا سيئا تتجلى من خلاله صورته المثلى ومطية للقلاقل وأكثر من هذا وذاك كبش فداء.

ماذا كان مصير ما تبقّى من سمعة للجزائر لو قرر فجأة التخلي عن منصب الرئاسة بعد أن اضطر الشاذلي بن جديد إلى تقليص عهدته الثالثة واغتيل بوضياف على يد شخص مخبول واستقال زروال قبل انقضاء مدّته ؟ غير معقول ![16]

كان يشعر ويدرك بأنه في موضع قوة ولم يكن فكره المبني على الدسيسة والسريرة يصدق بأن غيره قد يكون حسن النية. كان يؤمن بأنه اختير لمهارته الدبلوماسية وحسب ليؤدي دور المحامي لدى الدول الأجنبية، وأن تسيير شؤون البلد لم يكن سوى ذريعة احتج بها من استنجدوا به حتى يدفعوه لقبول المهمة، فراح يردد : « إنهم أحوج إليّ منّي إليهم »، « تجرّؤوا ولسوف أسلط المنظمات الدولية عليكم

16. ما انفك يهدد بالتخلي عن منصبه قبل نهاية عهدته. كان يردد : « افعلوا كذا وإلا سأستقيل ! » إلى أن تجرأ أحدهم في السنة الرابعة من حكمه فأردف بصريح العبارة : « فلتذهب سيدي الرئيس ! ».

وأضعكم في قفص الاتهام بالمحكمة الجنائية الدولية ! » (حيث يحاكم مجرمو الحرب).

أصبحت غايته منذ تلك الوهلة أن يذعن الجميع له وأن يخفت الأنداد صوتهم ويزنوا أفعالهم ويحذروا. لقد دخل واثقا من نفسه ومهيمنا مرحلة « الطفل المدلل ».

إنّ التجاوزات التي طالت ضباط سامين ووزراء ومسؤولين على اختلافهم وشركاء أجانب وصحافيين – خاصة الصحافيين – مصدرها توجسه من محيطه. كانت الجزائر تطمح إلى كسب رئيس يتسم بالنضج والخبرة ويعي معنى الكلمات ويزن مغزاها فاكتشفت أنها مسيّرة من قبل ابن مدلل ساخط وغاضب لا يحسن إلا التهكم والكلام القبيح. يتصرف وكله غرور وكبرياء وكأنه المنقذ الذي توسلنا إليه بدل المرة مرتين لكي ينقذ الجزائر من الطوفان إلى حد أننا مجبرون على التفكير بأن لا شخصية له ولا هيبة ولا صلابة نفسية، وأن هذا العجز المأساوي جعله يتعثر عندما تلقى الصدمة بعد انتخابه رئيسا.

رجـل التغيـّرات المفاجئــة

تحرّكت الآلة فتمخّضت عنها بأعجوبة توقيعات مساندة من لدن مناصري بوتفليقة وحتى من المنتخبين ولجان المساندة بكلّ من فيها. وقد استطلعنا على أكاذيب جديرة أن تدوّن في كتاب الأرقام القياسية واستمعنا إلى تطاولات قادمة من أعماق جنته التي تم إحياؤها فجأة بإرساله « أوامر » من قاعدته بالشرق، وقد تناسى السفيه مقولة رائجة في مسقط رأسه : « ما تغضبو حتان يموتوا كبار الحومة ! »[17].

إنّ جهله المطبق لطبيعة الجزائريين ألهمه حالما تم انتخابه ردا أقل ما يقال عنه أنه مشين مصحوب بالاحتقار والعجرفة وجّهه لأولئك الذين كانوا موجودين إلى جانبه في إطار أداء الخدمة والذين كانوا مجندين ليس لشعورهم بالمودة تجاه شخصه أو بسبب التزامهم ببرنامج سياسي، بل لأنهم كانوا مفككين أيديولوجيا ومتلاحمين آليا، ووجّهه أيضا إلى أولئك اللذين يحملون الجزائر في قلوبهم، أولئك الوطنيين اللذين تجندوا مع رفيق بومدين. « فليعدّوا فواتيرهم ! »، هكذا توجه إليهم وكأنه لا يخاطب شخصا معينا وخلط الحابل بالنابل ووضعهم كلهم في نفس المقام : الجوقة رهن المصفقين المأجورين والممثلين الصامتين اللذين يجتازون السياج ويرفعون من مقياس التهليل والتصفيق وكذا الرجال والنساء اللذين لا يختلج صدقهم

17. لا تكذبوا حتى يموت من قد يشهد على كذبكم.

أي شك، وقد كانت الوجبة التي قدّمها لهم على عجل بحدائق قصر الشعب تشبه المنفذ السري الذي يسلكه الخدم بعد غلق الباب وإطفاء الأنوار. معظمهم تركوا الأماكن بصمت... ونهائيا. يجهل أنه ارتكب خطأ فادحا في آداب السلوك، وأنه أهان أولئك الذين لم يكونوا ينتظرون منه سوى مجاملة وملاطفة وعوض ذلك تلقوا الاحتقار والعجرفة.

سرعان ما فهمت شخصيات سجلت اسمها في التاريخ بحروف من ذهب، كانت تظن نفسها مقرّبة من الرئيس الجديد، أنها لم تعرف عن الشخص إلّا المظهر الخارجي، وحالما تم انتخابه اتخذ فجأة موقف البرودة والجفاء، وإذا شعر ببذرة إصرار منهم يبدي عجرفته واحتقاره ويكتشف الذي كان مقربا منه وقت الشدة وقاسمه مائدته في الماضي، آلة جافية سمتها البرودة وعندما يتفضل باستقبال معرفة قديمة يقهرها بالعاميات أو الكلام الحنون وعندما لا يدرك الآخر أنه يزعجه يوجهه إلى من يسوقه نحو الخارج بحذق وهم من يسميهم « المستشارين ».

يصبح الشخص غير المرغوب فيه بالأمس محبوبا ومدللا بين عشية وضحاها، فيصبح موضع اهتمام خاص وإن خزينة الدولة تسمح له بالتعبير عن سخائه إذ يضع تحت الخدمة سيارات فخمة ويتكفل بأبناء من رسا عليه اختياره فيمنح لهم منح الدراسة في الخارج.

إنّ أبرز مثال عن مناورات بوتفليقة يكمن في شخصية فلكلورية للغاية تتميز بالأنانية البارزة التي جعلته ينطق مزدريا فيقول : « عندما أرغب في سماع الناي سأتصل بك ! » واتصل به فعلا عندما وجد نفسه لوحده وضاقت في وجهه الدنيا فاحتاج إلى التعرف على الأصوات التي كانت تتعالى من وراء الستار. هذا المتآمر الذي لم تخذله الإهانة عاد فقبل منصبا مغريا كسفير.

بما أنّ المحافل الدولية تشيد بحرية التعبير، رفع بوتفليقة حرية الصحافة إلى أوجّها وراء الحدود ونسبها إليه إذ راح يصرح متفاخرا : « لم يضطهد أي صحافي في عهدي ! » بينما يُدين الصحافيين ويهينهم ويحتقرهم ويشتمهم هنا في الجزائر.

إنّه عربي قحّ عندما يكون صحبة أصدقائه من الخليج، أمازيغي بأتم معنى الكلمة عندما تتعالى الهتافات في تيزي وزو وبجاية، ولا يتوارى عن بسط بلاغته بالفرنسية أمام من يحنّون إلى لغة موليير. ويتحول الرجل الظريف والمتحضر والساحر في أوروبا إلى مستبد طاغية حينما تحط قدماه في الجزائر.

أعـراض مــرض سيـــــسي

وبدأ الطواف الرئاسي الكبير نحو وجهة باريس...

لقد سجل سفره إلى باريس عودة الوزير السابق للشؤون الخارجية إلى السياسة من بابها الواسع ونزعت الشك عن شرعيته ففتحت له أبواب العالم كلها. إنّ البذخ الذي تستقبل به الجمهورية الفرنسية من تريد تشريفهم تليق بالصورة التي يريد أن يلهمها لنفسه وهو يعلم أن فرنسا مهما كانت التقلبات والعوائق والظروف كانت وستبقى تجذب الجزائريين إليها. فاللغة وتنقل الأشخاص والتبادل التجاري ووزن التاريخ والذكريات جعلت البلد الاستعماري القديم أفضل حجة لرئيس يرغب في « البروز ». عرف عبد العزيز بوتفليقة كيف يستفيد شخصيا من هذه الفرص ما دام همّه « إصابة الهدف » ضمن قاعات الاستقبال المهمة بالجزائر، ويعتبر اعتراف باريس بشرعيته بمثابة تسريح وسقوط الرهان على عهدته. وهو بعبارة أوضح تهديد لكل من يخاف منهم، وكأنه يقول : « إياكم أن تلمسوا شعرة منّي ! ».

الحال أن زيارات الدولة لا تأتي أبدا بشيء ملموس. ثم إنّ فرنسا تغيرت بعد وفاة فرنسوا متيران وأصبحت في ظل حكم جاك شيراك تتوخى البراغماتية والواقعية، يسيرها جيل لا يحنّ للجزائر الفرنسية، وباتت على علم بواقع الأصولية وطبيعتها وأن عواقب انتصارها المحتمل في الجزائر وخيمة على استقرار منطقة البحر الأبيض المتوسط،

واكتشفت بشيء من الدهشة وكثير من الاحترام قدرة المجتمع الجزائري العظيمة على المقاومة فوجّهت سياستها في الاتجاه الصحيح وبدأت تتلاشى حادثة اللقاء الذي لم يتم مع ليامين زروال شيئا فشيئا.

لم تكن زيارة عبد العزيز بوتفليقة لا بداية ولا بعثا للعلاقات الجزائرية الفرنسية، فهي لم تأت بجديد يُذكر لأن كل شيء موجود ويسير على ما يرام قبل تنقله إلى فرنسا. ولقد اعترف بذلك بنفسه : « لقد رجعت من فرنسا بخفّي حنين ». لم يستطع حتى ضمان عودة الخطوط الجوية الفرنسية، اللهم إلاّ توصله إلى فرض مزيد من الإنسانية على إجراءات منح تأشيرة الدخول إلى فرنسا ! لم يكن الهدف من هذه الزيارة تعزيز العلاقات الثنائية، وإنما إجراء استعراض إعلامي لتعزيز أبهته في عيون مواطنيه. لقد جعلته زيارته إلى باريس يعلو ولا يُعلى عليه. في ذات الوقت، كانت الملفات الساخنة تتراكم في الجزائر والحكومات المتعاقبة مشلولة والإرهاب متصاعدا. الوقت يمر وهو يسافر ! يكتسح كل المحافل بشراهة سواء تعلق الأمر بمؤتمر حول مرض السيدا أو لقاء مع المتعاونين الاقتصاديين في بلد مغمور أو تدشين الأقحوان في أحد قصور الخليج.

لا تستجيب أغلبية أسفاره إلى أيّة ضرورة دبلوماسية وبلغ الاستخفاف واللامبالاة ذروتهما عندما انتقل رئيس الجمهورية الجزائرية شخصيا إلى باريس قصد تحضير زيارة جاك شيراك إلى الجزائر ! اعتبر الرأي العام الجزائري بالإجماع أن موقف « الصداقة » هذا هو إهانة لوظيفة رئيس الجمهورية. لم يكن سفره إلى فرنسا غير اللائق سوى تأكيدا عن حبه لإلقاء الخطب على علية القوم وعشقه لشخصيات عالم الفن وتتيّمه بالصحافة الغربية ليرمي بسهامه السامة صوب بلده، وقد تجاوز هذا « الخنوع » حدود اللياقة عندما فرض على نظرائه الأجانب عاداته المتصنّعة. إنّه يقبّل في كلّ مناسبة وعلى

الجميع وفي كلّ وقت أربعة مرات بدلا من المرة. لا يفلت من قبضته أحد. إذا كانت قبلته ترعب مسؤولي التشريفات الأنجلوساكسونيين فإنّ الفرنسيين – على عكسهم – ينزلون عند رغبة ضيفهم احتراما لعادات غيرهم وأعرافهم. أفلم يصلّي نابليون مع المماليك ولم يرتد شرلمان معطف هارون الرشيد ؟ أولم يتناول جيسكار ديستان كل ما قُدِّم له من وجبات بمائدة بوكاسا ؟ أما جاك شيراك فكان يخاطر كلّ شهر باحتمال إصابته بآلام في الظهر من كثر انحناءاته للتقبيل على بوتفليقة. إنّ هذه المغالاة المخزية في إظهار الصداقة لا تمتّ إلى عادات الشعب الجزائري بصلة.

لقد أقرت العواصم التي اجتاحها رحّالتنا المغوار مرتين بصريح العبارة بأنّه تنقل إليها بطلب ملحّ منه، وأجاب شيراك منتقديه لما صرح بوتفليقة عند زيارته إلى فرنسا قائلا : « وكأنني أصافح خائنا » بقوله : « هو الذي طلب المجيء إلى فرنسا ». وحدث ذلك أيضا بعد أحداث 11 سبتمبر لما انقض على مسؤولي شركة أمريكية كبرى تعمل بالجنوب الجزائري ليطلب منهم أن يشفعوا له لدى جورج بوش حتى يدعوه لزيارة واشنطن. ولم تقدّم الأطراف التي ورّطها بوتفليقة في رحلاته غير المنتهية حجة مقنعة. صرّح جاك شيراك خلال القمة الثامنة للفرنكفونية التي انعقدت في بيروت من 18 إلى 20 أكتوبر 2002 قائلا : « لقد دعا الرئيس بوتفليقة نفسه إلى القمة بنفسه ».

ما الذي يجعله يركض من باريس إلى نيويورك ومن موسكو إلى كاراكاس ؟ كان المنطق يملي عليه أن يعكف على ملفين مهمين هما مساندة الجزائر في حربها ضد الإرهاب والإنعاش الاقتصادي بمعالجة قضية المديونية، إذ أن إلغاءها أو تخفيفها كان سيمكّن الجزائر من كسب الاحترام لكونها قاومت الفاشية الخضراء. أمّا الإرهاب فينكر استمراره أو يخفيه، والسبب في ذلك واضح وضوح الشمس، يكمن

في سياسة الوئام الوطني[18] التي دأب عليها. وأما الاستثمار فلقد اقتصر على ثلّة من رجال الأعمال ممن عرفهم في الخليج فحجبوا عليه النظر إلى أن دفعته المشكلات التي اعترضت سبيلهم بسبب تفطن الإدارة إلى التخلي عن التسيير.

وكأن قوة داخلية لا يمكن كبتها تحث بوتفليقة على ترك مكانه والتحرك باستمرار. هل للرحلات المكوكية حول العالم التي أضرت كثيرا بهيبة الجزائر وخزينتها سبب آخر غير كسب اعتراف الآخرين به وضمان حمايته (لكن حمايته مِن مَن ؟ إن الجيش لم يكن ينتظر إلّا شيئا واحدا منه ألا وهو نجاحه. ولم يقم العسكريون بوضع عراقيل أمامه أو فرض أمور عليه أو تضليله رغما عنه في أمور لم يكن يرغب الالتزام بها).

كيف يمكن تفسير رحلاته المتزامنة تقريبا ؟

هل سبب « هوسه الشديد بالتنقل » هو شعور بالحرمان لطالما كان تحت الأضواء الكاشفة ثم أزيح بعنف إلى غياهب النسيان وأرغم على الصمت وحرم من « التشريفات » والخطب المفخّمة والذي امتص بكل مسامه ومخاطه نكهة المجد المستعاد التي لا نظير لها ؟ هل هذا السباق حول العالم وهذه الشراهة لحضور المراسيم والتشريفات هي فقط وجه النرجسي الذي ينعكس ويتضاعف إلى ما لا نهاية ما بين مرايا أروقة المرايا البديعة ؟ أم هو تملّص أبدي من المشكلات العارضة التي لا يستطيع حلّها بسبب عدم الكفاءة أو الإرادة ؟ أم هو اضطراب عميق أو ما يسمى بمرض سيسي تلك الإمبراطورة النمساوية التي استعملت عربات قطار أريونت إكسبريس بمثابة دواء قارديناال ؟

18. مهما كان المكان الذي يمر عليه وأينما يجد أذنا صاغية كان يبذل قصارى جهده للإقناع بأن جيش بلده يعرقله في عمله على « استتباب الأمن » (سأعود إلى هذه النقطة فيما بعد).

سقطت أسطورة الدبلوماسي المحنّك ولم يبق إلا الواقع المرّ لرئيس تائه بعيد عن حقيقة بلده وغير قادر على استيعاب أن دور رئيس الجمهورية، لا سيّما ضمن النظام السياسي الجزائري، هو الحضور والهيبة. أصبحت المؤسسة الرئاسية وهمًا وضعفت الدولة الجزائرية بسبب الغياب المستمر لرئيسها غير القادر على التحكم في نزواته، فباتت اليوم أضحوكة الدول الأجنبية إذ ابتذل عبد العزيز بوتفليقة وظيفة الرئيس وأمسّ بكرامتها[19].

لقد قام عبد العزيز بوتفليقة بمعدل عشرين سفرا في العام، وكلّ سفر دام ثلاثة أو أربعة أيام. يرافق بوتفليقة في كلّ مرة عشرات من الأتباع وتقدّر تكلفة كلّ رحلة عشرة ملايين فرنك فرنسي. إنّ انعدام الشفافية في استعمال الأموال المخصصة لهذه الرحلات قد يدعونا إلى التساؤل عن مصير ما يتبقى من الأموال المرصودة في كلّ مرة، ويحق لمنافسي بوتفليقة في الرئاسيات القادمة أن يطالبوا بإجراء تحقيق حول مصدر هذه الأموال وحجمها بالضبط وكيفية استعمالها، لا سيّما وأنها لم تخضع لمراقبة البرلمان.

إنّ للتحرك الدبلوماسي هدف مغاير منذ فترة، فبوتفليقة يسعى لتعبئة الخارج وإدماجه في حملته الانتخابية. وعندما نعلم أن العلاقات بين الدول تستند على المصلحة، فإنّنا نتساءل ما هو الثمن الذي ينبغي أن تدفعه الجزائر لكي يعاد انتخاب بوتفليقة لعهدة رئاسية ثانية ! لقد سبق للاتحاد العام للعمال الجزائريين أن وجه الأسئلة المناسبة لشكيب خليل[20].

---

19. لقد حاول بوتفليقة أن يفسر تنقلاته العديدة. فخلال حضوره في براتيسلافا في جوان 2003 سأله صحفي من سلوفاكيا مندهشا لرؤيته يزور بلده في الوقت الذي أغلقت سفارته في الجزائر، فرد عليه بوتفليقة محرجا بأنه يهتم بتجربة الخوصصة الناجحة في سلوفاكيا. ها هو ذا بوتفليقة الذي استغنى عن خدمات طمار يقرر الاقتداء بمدرسة براتسلافا.

20. وزير الطاقة والمناجم.

عــودة أم استعــادة ؟

قلت فيما سبق إنّ الحاج محمد زرقيني عاتبني بشدة بسبب اتخاذي موقفا عنيدا (كان يقصد بذلك اللسان الطويل) عندما عبرت عن رأيي حول ترشيح بوتفليقة. استقبلني محمد زرقيني – رحمه اللّه – شخصيا أياما قلائل قبل وفاته، وأتذكر بكل تأثر هذا اللقاء الأخير مع هذا الرجل الذي كان يتسم بجسم نحيل ووجه نحيف بسبب المرض. كان الحاج محمد في انتظاري في مدخل بيته وهو يرتدي معطفا ومستندا على عصا، وكنت بعيدا عنه بمترين حينما رفع عصاه تجاهي وهو ضاحك، فتوقفت مندهشا لأمره إذ قال لي : « يا خالد، النية اللي هدراتك. هاي اليوم ما غلطاتكش. هذا العبد ما هوش في عقله » (لقد أبديت رأيك بنية صافية ولقد صدقت نيتك اليوم. هذا الإنسان ليس في كامل قواه العقلية).

يغمرك انطباع سيّء بأن عبد العزيز بوتفليقة يعتبر وجوده بالسلطة ليس كعودة أصبحت ممكنة بسبب ظروف خاصة لكن كاسترجاع لملك افتقده واستولى عليه نزلاء غير شرعيين منذ أمد من غير وجه حق. وأكد هذا الاعتقاد الراسخ لديه عندما « أولى اهتمامه » لوزارة الشؤون الخارجية.

إنّه يعتبر وزارة الشؤون الخارجية ملكه وإنجازه الكبير والتسلية التي ألهته في ريعان شبابه ومنابه الذي لم يكن ليباع عندما تم تقطيع الجزائر إلى حصص.

علّمته ممارسة طويلة كيف يتصرّف عندما يرغب في تحطيم رجل أو مبنى سياسي، فإنّه عوض الهجوم على الدرع يلقّن سلسلة ضربات سريعة وقوية، وبما أنّ كلّ ما يتفوّه به فيه جزء من الصحّة فإنّ الذين يستمعون إليه يوافقونه الرأي : « ما هذه الوزارة التي تُضرب عن العمل بسبب وظائف يخصص لها راتب دون جهد ؟ » « هل يتوجّب علينا أن نعلن عن تخصيص مناصب في مختلف عواصم العالم كما نعلن عن قائمة متحصلين على سكنات اجتماعية تلصق على جدار البلدية ؟ » « هل يتوجب علينا إجراء قرعة لإرسال السفراء إلى العواصم المغرية ؟ »

ما إن عاد حتى أراهم ما هو قادر على فعله : استدعاهم ونظر إليهم بازدراء ونطق بحكمه. كلهم مسؤولون عن وجودهم ها هنا بينما كان هو غائبا. تجرأ الأمين العام – وهو تلميذ قديم وخريج المدرسة الوطنية للإدارة وسفير لعدة مرات – بالإدلاء برأيه باحتشام مدافعا عن إدارته، وما إن تفوه حتى صعق ولم يسعه الوقت حتى لجمع أمتعته. برز حقد بوتفليقة عندما اتّخذ قرار تسيير وزارة الخارجية كما تفرك الورقة المسوّدة وترمى إلى القمامة، فقام بطرد عمالها من المبنى الجديد ورمى بهم إلى مقر ضيق لا يليق بسمعة وزارة مهمة كوزارة الخارجية، فبات المبنى المهجور يذكّر بحقد بوتفليقة وضغينته.

الخطيـــب الوحيـــد

يريد بوتفليقة أن يكون الخطيب الوحيد. فالخطاب اختصاصه، لا يحق لأحد التكلم بدله، ولا يريد أن يغامر بتضييع كلمة من سجلّه ؛ فإنّ الكلمة ذات أهمية بمكان وجدّ حساسة، لا يمكن تفويضها لكل من هبّ ودبّ. الكلمة سلاح وسيف وهبة صنعت مسار أشخاص ودمرت مسار أشخاص آخرين، ومن ثَمّ، فإنّه لا يرغب في أن ينطق أحد باسمه، فهو الخطيب الوحيد. ولما جهل رحابي ذلك، إذ لم يستقرئ بشكل صحيح طبع الرجل الذي يريد أن ينفرد بالكلام حتى يبهر الجمع بموهبته اللغوية، طُرد.[21]

لم ينج خلفاء رحابي العابرون الذين حاولوا اعتماد السماع والحوار من غضب الرئيس، فالشخص الوحيد بالنسبة إليه هو الكلام. يحاضر دون انقطاع في حين يتم تحضير خطاباته للأمة ساعات قبل إذاعاتها حتى يتسنى له استعمال الحديث المتهافت والتلميحات والاكتشافات الزائفة والسخط والإشفاق والإيماء والتكشيرة وتقطيب الوجه والتصنع والهمس والصراخ والتنديد وتحريك الذراعين، وعندما يشعر بقلّة انتباه الجمهور إليه يوقظه بتكرار نفس العبارة ثلاث مرات برمق السبابة والتهديد بالرأس.

---

21. السؤال الوحيد الذي أقلق بوتفليقة عندما ذكر مرة واحدة شاذلي بن جديد هو : « ترى، ماذا دار بينه وبين الرئيس ميتيران طيلة عشر ساعات متتالية لما التقيا بالجزائر ؟ » مع أنه الوحيد الذي يستطيع التحدث إلى رئيس من هذا الوزن لمدة طويلة كتلك.

الجهويـة كمنهــج سيــاسي

يمكن للشؤون العامة أن تنتظر، إذ أنه ليس بحوزة الرئيس الوقت الكافي ؛ فلقد جاء ومعه برنامج كامل، لكنه لا يدري من أين يستهله. إنه لا يحب الحكومة ولكنه لا يُجري عليها تعديلا، وحتى لا يخرجَ عن عادته راح يتهم الجيش بأنه يعترض سبيله ويريد أن يفرض عليه أشخاصا موالين له.

لقد تطلّب تشكيل حكومة جديدة قرابة ثمانية أشهر.

سرعان ما تعطلت الحكومة الجديدة بسببه، وما فتئ يتهجم على أعضائها إذ وصف وزير الصحة بالطبيب الجيّد لكنّه عاب عليه كونه « وزيرا رديئا ». ولقد انسحب هذا الأخير من الحكومة حينما أتيحت له الفرصة. وكذلك الشأن بالنسبة إلى محافظ الجزائر الكبرى الذي اتهمه بوتفليقة بالاستحواذ على صلاحياته ففصله من منصبه في الوقت الذي كان يجسّد فيه مشروعا حضريا كبيرا كانت العاصمة في حاجة ماسة إليه، وتم توقيف الورشات التي بدأت في العمل منذ مدة وأجلت تلك التي كانت مبرمجة لأجل غير مسمّى. فبقيت العاصمة ملجأً للمدمنين والصعاليك اللذين أصبحوا ينشرون الرعب في أوساط السكان، كما غدت العاصمة مجمعا للنفايات والقاذورات بينما كان سكانها يأملون أن يعمّ الإصلاح كلّ الأحياء. أما وزير الاتصال فله أن يظهر على الصفحة الثالثة من الجرائد التي ترغب في استضافته

على أن يترك الصفحة الأولى للرئيس دون سواه. باتت البرامج الهامة التي بادر بها كافة الوزراء باطلة قبل أن يشرع في تنفيذها، وقد قرّر أحمد بن بيتور – أحد كبار أعوان الدولة الذي أرهقته الأوامر المفروضة والقرارات الاستبدادية والتنافر والغضب دون معنى والتهم غير المؤسّسة وبخاصة الأوامر الرامية إلى فرض متعامل تجاري أو آخر على حساب القواعد والأنظمة – ترك منصبه، إلى أن عبّر ابن ميزاب المعروف بكفاءته وتربيته الحسنة عن سأمه فقدّم استقالته.

عندما تولى علي بن فليس رئاسة الحكومة، استشرت الجهوية على نطاق واسع بشكل صريح وعلنيّ ومتعجرف. إنّ الأسماء الكبرى للمدوّنة البوتفليقية من الوزراء غير القابلين للعزل والمنتمين إلى « أقرب مقرّبيه » من شاكلة شكيب خليل وحميد تمار وعبد الحفيظ بن اشنهو يكلّفون ميزانية الدولة 000 600 دج كلّ شهر في إقامة « جنان الميثاق »، في حين تركوا زوجاتهم وأبناءهم مقيمين في الخارج[22]، وينتمي كلّ هؤلاء الوزراء إلى نفس المنطقة الجغرافية. إنّه متمرس ولديه ذوق خاص ومتكلف في اختياراته ومقيّد بأصول المعاملة ويتصرف بتعجرف جلي تجاه الآخرين المصطنعين والمحتقرين الذي يعتبرون « العقل المفكر ورجال الثقة » المعصومين للرئيس، لا يكذبون عليه ويطبّقون سياسته حتى ولو كره بن بيتور وعلي بن فليس وأويحيى[23] الذين كان من المفترض أن يعرضوا حصيلة أعمالهم على هؤلاء.

لقد قام بوضعهم في كلّ مكان يوجد به ضرع بقرة حلوب وقاع قارورة للامتصاص قصد تسيير ومراقبة سيل الأموال التي يظن بإصرار أنها موجودة بين أيدي « المافيا التي تحكم البلاد » : وزارة المالية

22. يقوم هؤلاء الوزراء بالذهاب والإياب ما بين بيوتهم الموجودة بالخارج وبالجزائر. هل يدفعون من جيوبهم نفقات هذه التنقلات ؟

23. إن أويحيى الرزين والمتحفظ هو كأبي الهول، فبسمته تنطوي منذ الأزل على ملاحظات وخبرات...

وسوناطراك (إذ أن وزارة الطاقة ليس لها أهمية دون سوناطراك، هذه البقرة الحلوب، فوضع كلاهما في قبضة شكيب خليل !) وتصرّف الثنائي بوتفليقة/شكيب خليل مثلما يتصرّف دهاة الاستيراد والتصدير الذين يستعملون سجلّا تجاريا باسم شيخ في التسعين سنة ؛ فاختيار السيد خان المحترم والمريض يعتبر شعوذة مشينة ومقرفة. من ذا الذي سيعارض شكيب خليل عندما سيقوم بتمويل حملة عبد العزيز الانتخابية قبل الأوان. لكنّه سوف يطالب بالحسابات إن آجلا أم عاجلا..

عوقب سيد أحمد غزالي لأنّه خان سيرة « البني عمّيزم » مع أنّه كفء متخرّج من مدرسة الطرق والجسور المرموقة بباريس. لقد تمرّد غزالي على سياسة الجهوية.

سأل الوسطاء بسخط غزالي، فردّ عليهم « إنني أعرف جيدا بطلكم ! » « ولكنك تنحدر من نفس المنطقة التي ينتمي إليها ». إن الرجل الذي يرفض أن يحصر ضمن منطق جهوي يهزّ كتفيه مشمئزّا فتمت مقاطعته ومعاقبته إذ أن ملف حزبه جدّ « معقد » مما يستدعي دراسته دراسة دقيقة.

إنّ غزالي هو الكتكوت الأسود الدخيل على الخم، فالهجوم على الدخيل ! وفي الصالونات حيث يتبادل كبار الحاشية الحديث بإطناب تجتر هذه « الخيانة » بصعوبة. يستحضرون عبر البلور البوهيمي الذي يمتزج فيه النبيذ النادر والأقوال الجارحة لابن ندرومة الضال. هذا الرجل تعرضت سمعته للإهانة بينما هو الذي كان في الواجهة للدفاع عن الجمهورية من هجمات الإسلامويين، فربما تم اكتشاف، مع غزالي،[24] أن عبد العزيز بوتفليقة ليس سوى مجرد رئيس طائفة.

24. إني جد مسرور بالإشادة بسيد أحمد غزالي إذ إني رأيته يواجه خلال سنوات الجحيم بكل برودة أعصاب الفتن والإضطرابات والإفلاس و... الوشاية وكان إثر محاكمة باريس من بين الذين قاموا بتدخل مصحوب بإقامة الحجة وأدلى بأقوال متجانسة وقوية بلسان باهر. إنه شرف الجزائر.

أساليـــب المـــافيا

كان علي بن فليس، الذي استخلف بن بيتور، قد أدهشهم في أول وهلة ثم أقلقهم وأخيرا أخافهم. ظلوا يراقبونه بعشرة جواسيس ويترصّدون حركاته ويحلّلون جمله. أين هو ذاهب ؟ وماذا يريد ؟ « فالمحلّلون » اللذين ينتشرون بالبلاط يردّدون عباراته الصغيرة وتصرفاته التي تجعل الإبرة تصل إلى الخط الأحمر. فإن رهط الإخوة (الحقيقيين أو المزيفين) الذين يحيطون بالرئيس يأتمرون مرارا وتكرارا قصد إضعاف رئيس الحكومة[25].

رغم ذلك، حاولت حكومة بن فليس – المشكّلة تشكيلا شاذّا والمشلولة من الداخل والمرهقة بسبب تشويش الوصاية الرئاسية – التحرك، إذ نشطت بواسطة وسائلها وصعوباتها وأتى اليوم الذي انتهى فيه بن فليس إلى التصريح تحت ضغط الإرهاق : « أنا كنت حاضرا لما فرّ الجميع » مذكرا « المهدي » ليس فقط باختفاء هذا الأخير لعشريتين بل بفعل أن بن فليس قد بذل ما في وسعه لأجل التقليص من الأضرار عندما كان الآخر يقوم بجولة حول العالم وأدى اقتراب الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 إلى زعزعة ثبات عبد العزيز بوتفليقة، إذ أنّ بن فليس على أهبة تقديم ترشحه لمنافسته.

---

25. ترفض الصحافة بمختلف شرائحها أن ترشى وتتهاطل صفحات الإشهار على الجرائد التي تبدي استعدادا « للتفهم »، وإننا نشهد ونحن مندهشون تحولات عجيبة. فهناك أسبوعية كانت في وقت مضى تدافع عن الأداب السياسية غيرت اتجاهها وراحت تنفث خلف بعض أعمدة الدخان سيولا من الأكاذيب والافتراءات.

طالب عبد العزيز بوتفليقة علي بن فليس بالاستقالة « الإرادية » !...

تعتبر الاستقالة « الإرادية » أسلوبا من أساليب الدكتاتورية. إنها تحفظ سرية الحكم وسمعة الأمير. فذهابه الذي أصبح لا يليق لا ينبغي أن يحدث صراعا أو ارتدادا أو مشاكل، فعزل أي مسؤول يجب ألّا يولد إزعاجا اللهم إلّا حديثا يتداول بالصالونات الفاخرة وكتابة مقال صغير في الجرائد.

لا يعير بوتفليقة المصقول بعشرين سنة من الفكر الواحد أي اهتمام لشعور الآخرين ولا لحجمهم الإنساني ولا للقيم التي يوقنون بها. إنّ الرجال هم كبيادق لعبة ميكانيكية شاحبة ومطيعة للعبة معقدة يرغب في تحريكها والتصرف فيها كما يحلو له.

إنّ الإطار الذي عاش فيه بوتفليقة خلال الستينيات والسبعينيات لم يكن يشهد إلا قواعد غير مكتوبة ؛ فعون الدولة لا يفصل أبدا بل « يستدعى لمهام أخرى »، والرجل الذي تم إبعاده دخل « بمحض إرادته » ضمن متاهة طاف فيها بمرارة ودون عمل إلى أن قيّد فجأة، وعلى حساب نزوة وبأعجوبة، نحو المخرج، فعاد مقلم الأظافر ومعقما ومؤقلما ومسخّرا، وتمّ تركيبه ضمن إحدى مفاصل الآلة.

إن الذين يستفسرون ويعارضون يتمّ إبعادهم فورا ونهائيا من اللعبة السياسية، وانقلبت الأمور فدرجو بين عشية وضحاها ضمن الأفراد وذابوا كلية وسط العامة.

إن السلطة التي كانت قائمة في الستينيات والسبعينيات كانت تتحرك تحت نفوذ استبدادي يفرز نظريات « ناجعة » ويضاف إلى هذه التأكيدات الراسخة توابل لكي يهضمها الشعب بسهولة ولا يجرؤ أحد إلا الفاقد لصوابه، على انتقاد أو تفنيد أو معارضة أو حتى

التمرد. فالسلطة لا تهتم بالعملاء الذين يناقشون ويعارضون، إن لها أعوانا ينفذون دون أي تردد القرارات الاستبدادية التي تأمرهم بها.

إنّ الطاعة العمياء والولاء التام المطلوب من الإطارات كانا يشكلان المدرج الثابت للفكر الواحد ويعتبر بوتفليقة أحد مؤسسيه دون منازع، وإن كافة روابط النظام الذي حكم هذه البلاد دون بديل آخر ماعدا تجديده لنفسه لم يكونوا – رغما عنهم – سوى وسائل تقنية للتنفيذ، وأقصد الجيش والحزب والإدارة.

رفض رئيس الحكومة الثالث لعبد العزيز بوتفليقة بصوت عال وواضح منطق النظام القديم، فقد عارض بشجاعة المساومة وأساليب المافيا التي يراد إرغامه عليها، ولكنه مرّ كالآخرين عبر فتحة الباب !

تحاك ضمن صفوف الحزب الذي شهد ترعرع بن فليس المعارضات، وأعيد إحياء العداوة ؛ فهل يوجد ما هو أكثر إيلاما من إحساس الرجل بأنه غير مرغوب فيه وسط أهله ؟

باشر الساخطون وغير المرغوب فيهم والذين صرح في وجههم الأمين العام قائلا : « اتركوا المكان للشباب » والذين قصدهم بقوله : « إنّ الحزب لا ينبغي أن يظل وظيفة عاطلة »، في شن الحملات والخطب الرنانة والنقاش والجدال والتردد على قسمات حزب جبهة التحرير الوطني والتآمر والاطلاع على المخطوطات السياسية، مقسمين أنهم سيزلزلون الأرض في اليوم الموعود.

السلطـــة قضيـة عـائليـة

كان سعيد شبيه شقيقه والرئيس المكرر الذي أصبح محركا بارعا للمكانة، يسحب ببكرات « مشحمة تشحيما جيدا » الأغلال والحبال والخيوط، إذ أنّ سعيد تقلد منصب مدير الديوان والقائم بشؤون المنزل والمسؤول عن الأمن والمتحكم في وسائل الإعلام.

يدير ويحكم ويوجه ويشتم ويهدد ويكافىء كما يحلو له. إنه الرقم الثاني صاحب الحق الإلهي ويجد نشوة في أداء هذا الدور. إنه صاحب الإنجاز المتمثل في كسر الرجال وتحطيم الأجهزة والأحزاب والمؤسسات التي ترفض الاغتصاب. فالضابط فلان المكلف بالأمن « سيوضع تحت التصرف » لأنه تجرأ بشجاعة في طرح سؤال ثقة : « لكن من هو الرئيس هنا ؟ » غير أن هذا الضابط ربح هذه الصفقة ؛ إذ أنه منذ ذلك الحين أصبح يتنفس في المناطق الشاسعة هواء أنقى.

ولكي يكون الانتقام تاما، ينبغي أن يحدث إشباع ولهف على الجبن الطري والإفراط في الشرب والتشبع بالقصور والأثاث الثمين والترف والمال وكل ما يقع في اليد رفقة أعضاء الأسرة والإخوة في الأول، وإشباع الغرائز والتحديق إلى مناظر إفران والرباط ومواصلة المشوار الشخصي الذي تم توقيفه سنة 1978. إنه من الآن فصاعدا البرنامج الوحيد للرئيس الجديد.

وقد بادر بإسكان والدته في إقامة الدولة التي كان يقيم بها ليامين زروال، وورث كل واحد من إخوته قصرا واحتفظ هو بشقته الموجودة

بشارع الشيخ البشير الإبراهيمي للرفاهية، وخاصة لكي يتظاهر بتواضع ذوقه وحرصا منه في اقتصاد أموال الدولة !...

من بين عشرات « المستشارين » برئاسة الجمهورية، كم عدد أولئك الذين لم تطأ أقدامهم عتبتها ؟ ما هي الروابط العائلية أو الشخصية التي تربط هؤلاء بالرئيس ؟ ففي البلدان المحترمة يحال المسؤولون السامون على العدالة بسبب توجيه أوامر أو تغطية منصب مزيف، ويعد تشريع هذه البلدان المناصب المزيفة بمثابة اختلاس الأموال. أيّ علاقة عائلية أو شخصية تربطهم بالرئيس يا ترى ؟ في البلدان التي تحترم نفسها، يساق مسؤولون سامون في الدولة إلى المحاكم لأنهم أمروا بفتح منصب مزيّف أو غضّوا البصر عنه. هذه البلدان تحكم على المناصب المزيفة شأنها شأن اختلاس أموال الدولة.

تنكشف روح « السلطان العائد إلى بلده » سريعا في السلوك المكافئ. فإنّ الذي أنهى ملف التنازل عن الفيلا الفاخرة « دار علي الشريف » لفائدة بوتفليقة يكافأ بمنصب مستشار بالرئاسة حيث يمكنه فورا تصفية كافة حساباته الشخصية.

تطلّبت مختلف العمليات المنجزة بالكواليس – لأجل ترسيخ سلطة الأخ الأكبر وتخليدها – الكثير من الأموال، ولقد تمّ العثور بسرعة على هذه الموارد.

قضيـــة الخليفـــة

تقع قضية الخليفة، التي كلفت ثمنا باهظا للدولة والهيئات العمومية والخاصة والعديد من المواطنين، تحت مسؤولية الرئيس السياسية، ولست أنا الذي أتهم بوتفليقة دون تقديم دليل باستفادته شخصيا ومباشرة من سخاء مومن خليفة (المدعو رفيق)، ولكن هناك العديد من العناصر الجلية والدامغة التي تبين أن المسؤولية السياسية لهذا الأخير كاملة.

أحدث وجود أخيه عبد الغني بوتفليقة بصفة مستشار قانوني ضمن إدارة المجمع وعبارات التزكية التي ألقاها الرئيس تجاه الشاب عبد المومن خليفة وظهوره بجانب هذا الأخير خلال الحفلات[26]، انقباض مصالح الرقابة إذ لم يجرؤ أحد على المساس بما يبدو بمثابة منطقة محمية، وقد أدركت المافيا التي استعملت بنك الخليفة للسطو على الجزائر والجزائريين أنها يمكنها الشروع في النهب بكل راحة، وأنها فلتت من القصاص لأنها حازت « بتوريطهم » على رعاية الذين لديهم الوسائل لحمايتها والرأي العام في انتظار قائمة المستفيدين من سخاء مومن الخليفة وسيحصل عليها عاجلا أم آجلا !

---

26. قام الشاب الداهية الذي كان على رأس مجمع الخليفة بتحرٍّ دقيق لطباع عبد العزيز بوتفليقة، إذ سيوقع بهذا الأخير في فخ بعض فنانات عالم الاستعراض فستجلب الصنارة المزخرفة والمزينة والمعطرة بوتفليقة بلا مقاومة إلى الحفل الذي أقامه مومن، وكانت فرصة لا تعوض للمصورين. فمن ذا الذي سيجرؤ ويتدخل ويدقق في حسابات الخليفة بعد هذا ؟

إن الرأي العام الجزائري مازال ينتظر معرفة اختفاء مبلغ 100 مليار دينار جزائري (أؤكد مائة مليار دينار جزائري) لم يعثر عليها الخبراء المكلفون بالتدقيق في حسابات هذا « البنك » بدفاتر الحسابات، 100 مليار دينار جزائري إضافة إلى 100 مليار دينار جزائري تم اختلاسها (وثائق محررة بخط اليد) وعلى مومن الخليفة ومن تواطأ معه أن يدلوا بتصريحاتهم عاجلا أم آجلا !

لا يستحق مومن خليفة كل هذه الضجة ؛ فالظروف وكثير من التضليل وشراهة محيط الرئيس جعلته بمثابة نصّاب القرن بلا منازع.

ما هو سبب بقاء جمال الدين حبيبي في مجلس الشيوخ بينما أصبحت تتداول الصحف نهبه للأراضي الفلاحية والعقارية ؟ فبوتفليقة يحميه لأن هذا الأخير هو الذي دافع عنه بحماس في جريدة « الخبر » عندما قمت بالإدلاء برأيي حول ترشيح هذا الأخير إلى منصب الرئاسة، والذي تم التأكد من صحته – للأسف – فيما بعد... وقد بيّن التحري الصغير الذي قمت به حول هذا المقال الرد الذي أثر في آل بوتفليقة (بذلوا كل ما في وسعهم لإقناعي أن الرئيس الجديد ليس له يد في ذلك) أنه قد تم تحريره ونشره بتحريض من موسى مراد[27].

تدْخل المبادرات لإيجاد متعاملين اقتصاديين ضمن صلاحيات كل رئيس دولة، غير أن تلك الخاصة بـ « أوراسكوم » قذفت شبهات أقل ما يقال عنها أنها شرعية.

اتُّهم رئيس الجمهورية علنية باختلاس الأموال قصد شراء شقة بباريس (182 شارع فوبورغ سانت هونوري). هل يمكن لبوتفليقة المخادعة بالتزام الصمت والاحتقار ؟ يجب أن يبرر موقفه احتراما لأولئك الذين صوتوا عليه، وأن يتخذ إجراءات صارمة إذا ما تم اتهامه

27. ضابط سابق بالولاية الخامسة جيء به إلى الحدود الشرقية من طرف هوراي بومدين سنة 1960 وتمت ترقيته إلى رتبة رائد من العدم.

زورا، وإن التزم الصمت فإنه يؤكد ما جاء به الذين اتهموه بأنه استعمل منصبه للاغتناء الشخصي. وإن كانت الخطة المستعملة هي انتظار الوقت المناسب، أي احتمال إعادة انتخابه لعهدة ثانية، لكي يتصرف، سيفسر الرأي العام هذا الموقف في رغبة انتقام الرجل المدان ضد الذي بلّغ عنه من موقع القوة. إنّ هذا الأمر لمرعب حقا بالنسبة إلى الدولة والجزائر ككل !

خطــة الخطــاب المزدوج

إذا كان يحق للسياسة استعمال التلميح من أجل تجسيد أي مشروع، فشريطة أن يكون الخطاب المزدوج الذي تفرضه ظروف خاصة في خدمة البلاد وليس في خدمة مصلحة شخص. إن وضوح الهدف وتحديد المسعى اللذين كانا جليّين، أصبحا بين عشية وضحاها باطلين بسبب حدث جديد ألا وهو البحث عن بقاء السلطة التي تنكرت في لباس المصلحة العليا للدولة، وقد كشف الستار أخيرا على برنامج بوتفليقة الذي ما هو إلا مخادعة موجهة إلى السذّج.

سقط القناع على قناعات طالما عرضها ببراعة خلال الحملة الانتخابية الغنية بالوعود لكنها أضحت شعارات جوفاء. من فرط ما كان يرغب أن يكون رجل الإجماع – أي مقبول من قبل الجميع – عطل ديناميكية التغيير التي حرّكها سلفه وثبط همة أولئك الذين تجندوا لإنجاز المشروع الذي كان البلد يطمح إليه، وتحدث عنه بإطناب.

عالج كل المسائل التي كانت تستلزم نظرة واضحة ومسعى ونشاطا عازمين بالتخمين والتردد في اتخاذ القرار ومقاربة فوضوية وديماغوجية، متقدما تارة ومتراجعا تارة أخرى. همه الوحيد عدم إزعاج المسار الهادئ لعهدته.

وجد نفسه داخل الأزمة دون أيّ معرفة لأهمية عنصر الوقت. وقد حاول مواجهة الوضع بالتزييف والأعذار الكاذبة. كان على علم

أنه يستطيع فعل ذلك دون أن يدفع بنفسه إلى الهاوية، وهو يعتبر أن السلطة المطلقة التي يخولها له النظام الرئاسي (وللأسف كما جرت العادة في بلدنا) سيحصنه من العقاب.

لم يُبد أيّ شخص أبدا قبل بوتفليقة الحيلة والرياء والتقلبات المذهلة، فهو يغيّر الوجه واللّغة حسب الظروف واللقاءات. استدعى متعصبي الحزب المحلّ فجأة من أجل مقابلتهم من جديد وتناسى تهجماته على زعيم جبهة القوى الاشتراكية الذي كان يتهدّده بنفض الغبار على أرشيف الثورة، وراح يقترح عليه التحالف معه ليس إرادة منه في حثّه على التقليل من انتقاداته اللاذعة ضد بلده بل لتجنيده في حملته الشخصية ضد أعدائه.

إنّ الرياء في حاجة مستمرة إلى الخداع والمراوغة، ويعتبر عدم البقاء على نفس الحال من ساعة إلى أخرى والتصريح بكلام ثم بعكسه هما حسب المتملقين الموجودين حوله بمثابة ذكاء سياسي، وبالتالي فإن الأخلاق والمصداقية تتأثر بفعل التناوب المستمر بين الفعل وعكسه.

ما كان يبدو في المسعى الأول لبوتفليقة من قبيل التخطيط – إذ تم الحفاظ على الأهم – تبين فيما بعد بأنّه الجوهر والأساس البحت لخيار سياسي، أي لعب دور الحاكم الفتاك بين أنصار المشروع الإسلاموي والمدافعين عن المشروع الجمهوري. وقد شجع الخطاب المغلف بالرياء في بلد يواجه الإرهاب الوحشي والتقتيل ومنح الاعتبار السياسي للإجرام. وقد أدى رفض التحديد الواضح للمصدر الأيديولوجي للإرهاب الإسلاموي وانسياق كلمات العفو والغموض السياسي للوئام إلى إبقاء الأمل في صفوف كتائب المجرمين.

يعتبر الخطاب المزدوج عنصرا من عناصر التفرقة والفتنة تمكن بوتفليقة من زرعها.

تتغيّر الكلمات عنده بتغير المتحدث إليهم، سواء كانوا من الإسلامويين أو العقلانيين، يلجأ إلى القضاء والقدر لكي يواسي باب الوادي التي جرفتها المياه وبومرداس ضحية الزلزال، ويستشهد بحديث نبوي والأمثال القديمة الثرية « بالأقوال » في إنشاده السياسي، وتعتبر الآيات القرآنية التي تحمل فيضا من المراجع لا جدال فيها بمثابة حيل يحتمي بها من الاتهامات بانعدام الكفاءة وعدم اكتراثه بمصائب غيره، ولكن رفض المنكوبين – خاصة الشبان منهم – الذين تفطنوا منذ زمن طويل للخطر الإسلاموي، للوعود المنمقة بالمرجعيات الدينية أجبر الرئيس الإمام على استعمال لغة أكثر تطابقا مع الواقع، إذ أشبعوه كلاما نابيا ورموه بالحجارة.

يعتبر نفاقه المتعصب تعبيرا عن احتقاره الكبير الذي يعيره لرعيته ويعبر أيضا عن قلقه من الطبيعة التي جاءت لتخلط نظام تسلسل الأحداث كما أرادها أن تكون.

في اليوم الموالي تحوّل خطابه من الهرطقة والتهديد إلى نقد تقنوقراطي، إذ تخلى عن حججه الدينية واستدعى المسطرة والمدوار وليذهب الأموات إلى الجحيم. سلط غضبه على مؤسسة المراقبة التقنية للبنايات، لأنه كان عليه أن ينقذ مصيره السياسي.

عودة إلى الماضـــي

أسرد في كتاب عنوانه روايات معارك[28] سوف يصدر عما قريب كيف كنت أولّي وجهتي نحو أعالي الجبال لاكتشاف ما كان يدور فيها خفية. وأروي كيف كنت أدحض الزيف والمظاهر حتى لا يعودان بالسوء على رفاقي وعلى المهمة الملقاة على عاتقنا. لذا قرّرت أن أطبّق على الرجل الذي اتّخذ موقعا في قمّة المرادية الحصينة بدرع واق مدعيا البطولة إبّان الثورة، مبدأ التوغّل من الناحية الأخرى للمرآة. وما اكتشفته كان جديرا بالاهتمام.

سوف تجيب الصفحات الآتية على أولئك الذين يتساءلون عن الماضي « المجيد » للمناضل بوتفليقة، وستحكم على ادّعائه في الإرث الفكري لهواري بومدين، وقد يقول قائل : « كنتم على اطّلاع بكافة هذه الأمور ولكن رغم ذلك ساندتموه ؟ » فليسمحوا لي بدوري الرد عليهم بأننا لم نلعب نحن الضباط الشبان في الفترة التي كان فيها بوتفليقة بجانب بومدين دور الملاحظين ولا المراقبين، وفي سنة 1991 « دخلنا عالم السياسة » مجبرين ومرغمين، وتدخلنا للحد من الأضرار دون معرفة دقيقة لرجال السياسة الموجودين على الساحة أو الذين كانوا ينشطون من قبل، وأحسن مثال عن « ترددنا » هو بحثنا في بداية سنة 1990 عن رجل اقتصاد كبير من شأنه إصلاح

28. خالد نزار، روايات معارك، منشورات الشهاب، الجزائر، 2002.

الوضع على هذا الصعيد، وأغرتنا نحن العسكريين الصيغة الجذابة المتمثلة في « اقتصاد الحرب » واستدعينا صاحب هذا المفهوم وكلنا أمل أنه سيقوم بتطبيق ناجع لها لأجل التقليص من الديون التي أثقلت كاهل البلاد، وقد بيّن هذا الإطار السامي الكبير والسابق في الدولة، رغم طيبته ونضاله الذي لا غبار عليه، أن صيغته تنطوي على إرادة حسنة ولكن ليس إلا، وما عسانا أن نعرفه عن بوتفليقة ؟ نحن الذين قضينا كافة وقتنا بالجنوب على رأس القيادة الميدانية ؟ ولم يكن يدفعنا سوى هدف واحد ألا وهو الخروج ببلدنا من الأزمة التي كانت ستقضي عليه. وكان يبدو بوتفليقة الرجل الذي يملك الكفاءات التقنية للاضطلاع بهذه المهمة. وعندما سقط القناع عن بوتفليقة كشف عن نفسه واكتشفناه نحن كذلك.

عندما نادت جبهة التحرير إلى إضراب الطلبة سخّر بوتفليقة – كغيره من تلاميذ ثانوية وجدة بالمغرب – نفسه استجابة للنداء فأرسل إلى مقر قيادة الأركان بوجدة ومكث هناك. تجدر الملاحظة بأنه كلف بإجراء تفتيش داخل التراب الوطني لم يتجاوز خلاله حدود الولاية الرابعة.

بعد مرور فترة من الزمن، تم تعيينه ككاتب خاص لهواري بومدين قائد الولاية الخامسة بعد ذهاب عبد الحفيظ بوصوف إلى تونس.

عند انتهاء الحرب، تم استدعاؤه لتسيير أمانة مركز القيادة بغار الدماء، إذ مر من أوروبا حيث طالت إقامته هناك دون مبرر. سلوك يشبه إلى حد ما التخلي عن الواجب، مما عرّضه عند عودته إلى عقاب بإرساله إلى مالي للتكفير عن ذنوبه. وهناك عرف بالسمع حقيقة الثورة. يرى الشرق في خياله ويريد أن يطلع على كل ما يخص هذه المنطقة، إذ بدأ التاريخ يسجل حروفه الأولى انطلاقا من الشرق، بلد الثوار المحاربين، من أبطاله أحمد دراية ومحمد الشريف مساعدية

الناجين بأعجوبة من « مؤامرة العقداء » إذ تم وضعهم تحت الإقامة الجبرية عند موديبو كيتا[29] من قبل الحكومة المؤقتة للجمهورية، وذلك من أجل فتح « جبهة » بالجنوب على حسب زعمهم.

احتفظ بوتفليقة من إقامته في مالي بصورة مشرقة خاصة عن مساعدية، إذ أن دهاء السوق أهراسي وثقافته الواسعة ومعرفته الجيدة بالشرق الجزائري، بقبائله وعروشه وبطونه وعائلاته ووجهائه القدماء والجدد، وتحالفاته وشقاقه وعملياته الانتقامية، كل هذه العناصر تعد ثمينة لرجل قرر المضي قدما بسرعة وبعيدا. ولما استدارت فيما بعد عجلة الحظ استدعي مساعدية إلى جانبه لإطلاعه عن الجغرافية المعقدة لمنطقة الشرق الجزائري.

عندما اتخذت الأزمة القائمة بين الحكومة المؤقتة وأركان قيادة الجيش منعطفا خطيرا، تنقل بوتفليقة دون انقطاع بين وجدة المغربية وغار الدماء التونسية، إذ أن جوّ « التآمر » كان يناسب تماما طبعه، واندفع بكل طاقته في هذه المأمورية إذ أرسله هواري بومدين الذي كان في صراع مع الحكومة المؤقتة إلى قصر أولنوي للقاء « القادة الخمس » (محمد بوضياف وأحمد بن بلة وحسين آيت أحمد ومحمد خيضر ورابح بيطاط) قصد مطالبتهم بالتحكيم في الأمر، وقد طرده بوضياف المتمسك بمواقفه رادا عليه بفظاظة : « أتطلب مني أن أساند شقاقكم ؟ » واستدار نحو بن بلة الذي استشعر على الفور بالفائدة التي كان سيجنيها من الشقاق القائم بين قيادة الأركان والحكومة المؤقتة. كان اللقاء الذي تم بين بن بلة وبوتفليقة لقاءً بين طموحين شرسين انجلى عنه أمر ما بعد ذلك بقليل.

حصلت الجزائر في 5 جويلية 1962 على استقلالها، وانطلقت المناورات الكبرى للاستيلاء على السلطة والاحتفاظ بها، وحاول كل ممثل من ممثلي حرب التحرير أن يستثمر النصيب الشخصي في الجهد

29. رئيس جمهورية المالي آنذاك التي كانت قد نالت استقلالها.

الجماعي، لكن نصيب بوتفليقة فيما يتعلق بالحضور الفعلي بالجسد والتضحية الشخصية يعتبر شبه منعدم، وأصبح لديه بفضل الرتب الممنوحة له مسيرة مناضل كبير.

لم تكن رتبة النقيب التي تقلدها بوتفليقة في الأول تتطابق والقيادة العملية كما هو الأمر بالنسبة إلى الولايات المكافحة، ورغم ذلك تم تعيينه مقدما مع جملة من إطارات غرب البلاد في مارس سنة 1962، بينما لم يكن أبدا عضوا من أعضاء مجلس الولاية. وكان يرغب هواري بومدين الذي كان يفكر في المستقبل البعيد في الحصول ضمن هياكل الجزائر المستقلة على إطارات مخلصة له تكبر وترتقي برتب يصنعها هو بيديه.

اعتصم جزء من فرقاء أزمة صائفة 1962 بتلمسان والجزء الآخر بتيزي وزو.

بدأت تبرز ببوسعادة (ملحقة تلمسان) تضاربات في الآراء حول المسعى من أجل الإسراع في هزيمة الفريق الخصم وتبلورت ضمن الاتهامات التي وجهها بومدين إلى بن بلة. لما علم بومدين أن بن بلة يطوف عبر ساحات الوغى بين القوى المساندة له وتلك التابعة للولاية الثالثة والرابعة المعادية، ثار إذ أن الاتفاق بالتراضي لم يكن يخدم مصلحته. اكتشف بومدين الطبيعة الحقيقية لـ « المغناوي »[30] وهو شخص ذو طموح جامح وصاحب مبادئ متناقضة ومقالب فظة ومنافق ومتقلب، لكنه صراحة لم يكن يرغب في تدشين مساره السياسي الثاني بمجزرة دموية.

كان بومدين متحفظا، لم يفرق بعد عند خصمه بين ما هو تكتيكي وما هو صادر عنه عن قناعة. وكانت موازين القوى تزيد تعقدا كل يوم وتثير القلق والحيرة عنده، فاستشار مقربيه.

30. بن بلة أصله من مدينة مغنية.

هاتَفه بوتفليقة من وهران وشجعه على التشبث بموقفه مدعيا أن الوضع قد « تم التحكم فيه بغرب البلاد » وبيّن لقائد أركان الجيش أن ميزان القوى يميل لصالحهم، ونصحه بالحزم. كان الحديث الثنائي مع بن بلة في إطار ممارسة سلطاته خياره الأفضل، إذ كان يتم ذلك في غياب بوضياف المستميت وكريم بلقاسم المزعج الذي لا يوقفه شيء.

أسرع بومدين الذي دعم تحليله بهذه الطريقة في مسيرته نحو الجزائر العاصمة، وكان سليمان هوفمان ينتقل مرتين في اليوم إلى بوسعادة حيث مقر أركان الجيش مسرح العمليات.

لقد كان ميزان القوى فاصلا، فاستحوذ بن بلة على السلطة وتم تشكيل أول حكومة في الجزائر المستقلة. وكان يوجد ضمنها عبد العزيز بوتفليقة بصفته وزيرا للشباب والرياضة. خرج فجأة من الظلمات إلى النور عندما قرر بن بلة إقالة أحمد فرنسيس الذي كان له نفوذ واسع لاستبداله بهذا الأخير على رأس الوفد الجزائري الذي تنقل إلى فرنسا حيث كانت ستجرى دورة مفاوضات جزائرية فرنسية مهمة. ولم يكن بوتفليقة يحلم بفرصة كهذه. وبما أنه حضّر نفسه لهذا اللقاء بإجراء دراسة معمقة للملفات، علاوة على تحكمه في اللغة، فقد استغل كثيرا هذه الفرصة التي أتيحت له.

جاء مقتل وزير الشؤون الخارجية الشاب محمد خميستي بمثابة إشارة من القدر وقد أعطاه بوتفليقة دفعا ويسر له بومدين، الذي كان يشيّد الصرح بلمسات النجاح وكان بن بلة ذو النزعة الجهوية المستترة يستحسن رؤية المبعوث السابق للأركان العامة للجيش في منصب الشؤون الخارجية. وهكذا أصبح بوتفليقة وزيرا للشؤون الخارجية لمدة طويلة ومازال كذلك إلى اليوم.

تدهورت العلاقات بين بن بلة وبومدين بسرعة، إذ كان رئيس الجمهورية آنذاك يجهل الثورة والجزائر جهلا مطبقا، واستلهم مسعاه

السياسي من قوالب جامدة وخليط من المعارف السطحية، وكان يظن أن هيبته وتحالفاته مع الخارج، خاصة مع جمال عبد ناصر وفيدل كاسترو وتيتو وجوليوس نيريري، سترجح الكفة لصالحه ضد خصومه.

لما احتدّت الأزمة بين هواري بومدين وأحمد بن بلة، اقترح بومدين خلال المؤتمر المنعقد في شهر أفريل سنة 1964 بقاعة سينما « إفريقيا » استقالة جماعية للوزراء المنبثقين عن الأركان العامة للجيش بما في ذلك استقالته، وكان بوتفليقة الوحيد الذي رفض تقديم استقالته قائلا إن على الآخر أن يتقبلهم كما هم وأن « يرضى بالوضع » أو ينسحب.

كان بوتفليقة يدافع عن مبدإ البقاء في السلطة مهما كلفه الأمر، ذلك أن ترك السلطة التي هي « هدف وجود أولئك الذين ولدوا ليحكموا ويأمروا ». كان بمثابة اختلال عقلي فاقترح انتهاج الحيلة والمراوغة والتحلي بالصبر إلى غاية وقوع كافة وسائل القرار بين أيديه، وعندما يتم بلوغ الهدف يجبر الخصم على التراجع (يندرج الخطاب الذي ألقاه بمناسبة العيد الواحد والأربعين للاستقلال أمام إطارات سامين للجيش الوطني الشعبي ضمن المبدإ البوتفليقي المتمثل في التراجع التكتيكي).

بدأ الخطاب الناري الذي اعتمده بن بلة يتعب، وقد أفقدته تحالفاته غير الطبيعية وهجماته المخالفة للمنطق وتغييره المفاجئ لآرائه ثقة أولئك الذين ساعدوه لاعتلاء السلطة وحاول استعادة مكانته بإحداث الفراغ من حوله وإزاحة الرجال الذين كان يعتبرهم مخلصين لرئيس مجلس الثورة الذي كان سيخلفه. هكذا أقال موسى حساني وأحمد مدغري وقايد أحمد، الواحد تلو الآخر، من مناصبهم ولم يغيّر بوتفليقة من طباعه وقد شبكته الشرطة السياسية وكانت التقارير الصادرة عن المخابرات العامة تطلع يوما بعد يوم

عن تجاوزاته وطيشه الذي كان ينزعج منه بن بلة المتحفظ أيما انزعاج ؛ فطالبه بالاستقالة من خلال تصريح أدلى به في بلعابس وكرره في وهران، ولما رفض بوتفليقة الذهاب من تلقاء نفسه، أبعده بن بلة بخشونة فراح بقلب متلهف وروح معذبة يطرق الأبواب التي كان يوجد خلفها بصيص من السلطة، وكان على علم أن الحجة الوحيدة التي كان يمكنه بفضلها تحريك مشاعر أمثاله هي مقولة : « احنا السابقين وأنتم اللاحقين ! » (أي سوف يأتي دوركم يوما ما). كانت هذه العبارة التي اتخذها حجة دامغة تتصاعد كرغوة فاسدة وتنشر صدى الخوف في كافة الأماكن التي كانت ترن فيها، وما عجز كل من موسى حساني ومدغري وقائد أحمد عن تحقيقه، رغب هو في التوصل إليه. لم تكن حالته المأساوية تؤثر إلّا في أولئك الذين لم يكونوا يعرفونه. وكان الشاب الطموح الذي تقلد المسؤوليات انطلاقا من حصن وجدة يدهش ويزعج أحيانا ويبرهن أنه يعشق السلطة عشقا، وأنه سيبذل قصارى جهده للاحتفاظ بها حتى وإن تطلب الأمر استعمال القوة ولاشرعية الانقلاب العسكري !

أنا لا أسرد هذه الوقائع التاريخية رغبة مني في إعطاء حجم لموضوع كتابي، ولكن فقط لأبيّن إلى أي حد يستطيع بوتفليقة أن يذهب من أجل الاحتفاظ بالسلطة. إن أولئك اللذين يندهشون من المناوشات التي سلطت ضد حزب جبهة التحرير الوطني « المتمرد » لم يشاهدوا شيئا بعد، ذلك أن بوتفليقة وإخوانه يستعملون كافة السيناريوهات المبنية على الخداع والمناورة السياسوية لاستمالة التيار الأصولي وسياسة الأمر الواقع والتحريض والرشوة والتهديد وجعل الخارج يتدخل في شؤون البلد وتملق الجيش الذي كان يهدده بالأمس القريب، كل هذا من أجل بقائه في السلطة.

19 جــوان المغتصــب

يسود الاعتقاد الخاطىء بأن انقلاب 19 جوان تم لأن هواري بومدين لم يتقبل إقالة عبد العزيز بوتفليقة. والواقع أن الانقلاب كان نتيجة تدهور طويل للوضع الداخلي للبلد وللعلاقات القائمة بين بن بلة ووزير الدفاع الوطني. لم تكن « قضية بوتفليقة » سوى حادث طارئ من جملة حوادث ووقائع جرت في غضون السنة الأخيرة من رئاسة بن بلة، وإنّ الزعم بأن 19 جوان تم بتحريض من بوتفليقة ولصالحه ما هي إلا أكذوبة من بين الأكاذيب العنيدة، ويؤكد هذا ما صرحه بوتفليقة بنفسه إذ قال : « ما دام بن بلة كان يشعر بأنه يتحكم في بومدين بفضلي فإنه كان بحاجة إلي ». هذا دليل قاطع على أن بوتفليقة لم يعدُ أن يكون حلقة تافهة في سلسلة التاريخ.

بقي بومدين مترددا إذ رفض الخوض في مجابهة مباشرة مع بن بلة قصد مجاملة سكرتيره القديم الذي ما فتئ يلعب دور الأرملة الكئيبة في جميع غرف الانتظار في الوقت الذي كان فيه البلد على أهبة استقبال العشرات من رؤساء الدول للاحتفال بذكرى مؤتمر بان دونغ. وكان بن بلة يجسد ويمثل الهيبة العظمى لحرب التحرير التي أفضت إلى الاستقلال، وكان هذا الأخير خطيبا لا يضاهيه خطيب ويتمتع بشعبية بلغت ذروتها، فالجزائر أصبحت مزار نخب الثورة العالمية. تم إدراج تحضير الاحتفال بالذكرى العاشرة لمؤتمر بان دونغ الذي كان

سينعقد بالجزائر العاصمة، لأن الجزائر أصبحت آنذاك كعبة يحج إليها تيتو وشوآنلاي ونيهرو وسوفانا فوما وسوفانو فونغ وسيهانوك وفان دونغ وسيكوتوري وغيرهم كثير.

استثمر بن بلة أيضا في الجيش، إذ تم تعيين الطاهر زبيري كقائد لأركان الجيش، وكان خليفة مصطفى بن بولعيد على رأس ولاية الأوراس يحضى بتقدير رئيس الجمهورية واحترامه الذي لم يكن يفوّت أية مناسبة للتعبيرعن تقديره للأوراس. وقد أعطى البرهان عن حبه له بتدشين الفندق الضخم الذي أمر بتشييده من أجل استقبال قادة العالم بتسميته « فندق الأوراسي ». إن هذا الجبل الشامخ المطل على العاصمة كان بن بلة يعتبره جبل شيليا الحقيقي، ذلك المرتفع البربري الكبير الذي جعله صديقه بن بولعيد حصنا للثورة. كانت الناحية العسكرية الأولى التي تتحكم في كافة المنافذ المؤدية للعاصمة بين أيدي المقدم أحمد بن أحمد عبد الغني الذي اتهم بتآمره مع بن بلة وإنشاء ميليشيا تحصلت على أسلحة وكانت تحت قيادة محمود قنز من مناضلي حرب التحرير الأوائل. كانت هذه الميليشيا تخضع للأوامر الصادرة مباشرة من الرئيس. أخذ هواري بومدين في معادلته كافة هذه العناصر في عين الحسبان لأنه طالما تحاشى كل أنواع الفِخاخ التي زرعت في المسار الثوري أمام كل من غامر فيه، فلم يرد بومدين أن يراهن بمستقبله السياسي أو حريته ففضل التريث. أمام قلة الاهتمام الذي حظي به من حوله، تثبطت عزيمة بوتفليقة وقبل تقديم استقالته « حفاظا على مستقبله » كما قال.

عزّز تحالف المستائين والساخطين دعاة الانقلاب وتسارعت الأحداث ولم يكن يساور بن بلة أيّ شك بما كان يحاك ضده، وبدأت الوفود في التدفق على الجزائر وكان قصر الأمم مستعدا لاستقبالهم. والغريب في الأمر أنّ هذا الحدث هو الذي كان سيمنح لعبد العزيز

بوتفليقة الذريعة التي كان سيقنع بها هواري بومدين لتنفيذ الانقلاب ونصحه أن ينتهز فرصة كون الجزائر أصبحت قبلة كاميرات العالم بأسره لكي يشق طريقه في ساحة العظماء !

حمل 19 جوان هواري بومدين وحاشيته، ومن بينهم بوتفليقة، إلى السلطة وتم استحداث مجلس الثورة. وقد مكنت الصدفة التي تزامنت مع عزل بن بلة والخيبة السياسية لوزارة الشؤون الخارجية بوتفليقة من الاستحواذ على أسباب « التصحيح الثوري » فنسب إلى نفسه انقلاب 19 جوان مدّعيا أن لولاه « لما تجرّأ بومدين ».

أسكرته نشوة الفوز وتناسى نفسه إلى حد التصريح بأنّه كان أهلا لتولي رئاسة مجلس الثورة. لكنه لا يجهر بذلك بل يهمس به فقط.

كـان يـا مكـان...

وضع المقربون من بومدين على رأس الوزارات السيادية، فسيّروا شؤون البلد دون أيّ رقابة. كانوا مدللين وكان يجوز لهم القيام بما يحلو لهم، وكلما ضعفت الإدارة الجماعية وتقلصت كلما كبر شأن شباب نادي فيكيك ووجدة والناظور وغار الدماء المغلق.

بلغت قوة ابن وجدة ذروتها إذ أصبح يتمتع بالوجود وينتفع من لذات السلطة ويطلق العنان لغريزته المتلذذة. لقد أصبحت الجزائر أكثر من ذي قبل ملكا لهم.

قاوم بشراسة لكي لا تقع وزارة الشؤون الخارجية تحت السلطة المباشرة والسرية للمخابرات، إذ كان قاصدي مرباح عدوه اللدود المطلّع، بفضل فرحات زرهوني، على محتوى الملفات الصغيرة التي أعدّها مرباح ضده، إذ كانت مراقبة المجون في تلك الحقبة وسيلة لضمان إخلاص الندماء بواسطة المساومة والفضيحة. لم يكن يريد أن يظل القائد الوحيد بالمركب بذريعة إخلاصه لمبدإ ما، بل لأن النهب الذي كان يتأهب للقيام به كان يتطلب منه الحيطة والكتمان. ولقد انتهج نفس المنهج عندما أصبح رئيسا للجمهورية فوضع على رأس المناصب الرئيسية موظفين ينفذون أوامره دون نقاش.

لا قوة آنذاك سوى لمصالح الأمن حيث كان القائمون عليها متواجدين باستمرار ومتحكمين في كل شيء. النظام متأكد من أمانتهم

وهم متأكدون من امتنان النظام لهم. أقام قاصدي مرباح الذي كان يتصف بالمنهجية والعمل دون هوادة، شرطة سياسية مؤهلة وفعالة لا يفلت شيء من يقظتها. ولقد كان بعض من أهم المسؤولين السياسين موضوعين تحت رقابتها.

لم يكن أحد منهم يتوقع أن العاصفة ستضرب عما قريب. توفي أحمد مدغري بطريقة عنيفة ولم تبق الأمور كما كانت، إذ أدت وفاة مدغري إلى زرع الريبة ثم الخوف، وهجر عبد العزيز بوتفليقة البلد بسرعة والتحق في الأول بالولايات المتحدة الأمريكية حيث مكث عشرة أشهر.

بدأ بوتفليقة في حبك شبكة أصدقائه في الخارج خاصة بالولايات المتحدة الأمريكية وبالمشرق العربي. وأصبحت قضايا الجزائر الداخلية لا تهمه، إذ لم تعد لديه لا الرغبة ولا الوقت للتمرن على بلده. لم يخدمه ابتعاده عن الجزائر بمعناه الحقيقي والمجازي، عندما طمح سنة 1978 إلى خلافة بومدين.

تعد محاولة الاغتيال التي دبّرها المقدم عمار ملاح ونفذتها فرق الأمن الوطنية في شهر ماي سنة 1968 والتي كادت أن تودي بحياة هواري بومدين، الفرصة التي كشف فيها عن هدفه المنشود ؛ فبومدين الذي نجا من طلقات رصاص المعتدي عليه كان لم يزل طريح الفراش في المستشفى العسكري في حين كان الأعضاء المتبقون من مجلس الثورة متواجدين بالمرادية. شرع هؤلاء في تنظيم اجتماع مرتجل، وكان الكثير منهم يجهل مدى خطورة الجروح التي تلقاها الرئيس، وكان أحمد بن شريف قائد الدرك الوطني آخر من التحق بالقاعة، وقد تربع بوتفليقة بوقاحة على كرسي هواري بومدين. إنّه يترأس الاجتماع وكله عجرفة. توجه بن شريف شديد الانضباط نحوه وكله استعداد لكسحه بعنف فأمر بوتفليقة قائلا : « قم من هذا الكرسي ! » أذعن بوتفليقة

للأمر. أخفقت خطة الأمر الواقع التي رسمها وعلم من تلك الوهلة أن العسكر لا يرون في شخصه البتة المرشح الأجدر لخلافة بومدين.

بوتفليقة شخص دائم الحركة ولا تثبط من عزمه أية مسافة مهما طالت وهو يحب الانفراد بالكلام والمبالغة في المزاعم ليوهم غيره بأنه المهندس الرئيسي الذي أشرف على تشيد البنايات الزائلة أو الدائمة التي بناها رئيس مجلس الثورة لنفوذه الخاص.

يتباهى في الصالونات ويريد أن يبين أنه هو الذي ألهم الخيارات الكبرى للنظام وأنه أيضا هو « المشجع على تطبيق الفعل » عندما يغرق « المعلم » ضمن دوامة الوساوس والحسابات، أو عندما يتردد أو يفزع. ويوحي أنه هو الأول الذي استطاع القراءة في وجه بومدين المبهم الأهداف البعيدة التي رسمها قائد الجيش الوطني الشعبي، وهو الذي توصل أيضا بفضل لمسات متتابعة إلى توجيه تفكير هذا الأخير ومسعاه، وهو الذي استطاع – حسب قوله – إزالة الهيبة وإبطال القداسة على قيادات الحكومة المؤقتة والزعماء التاريخيين بأولنوي.

يصف بوتفليقة بومدين حين يتحدث إلى مقربيه – وهو الرجل الذي كان السبب في تمهيد الطريق له والذي يعود له الفضل في نجاح مسيرته – بأنه ضعيف وخجول ومعقّد، خاصة تجاه النساء، بينما يصف نفسه على أنه الرجل المتألق والواثق من نفسه والمسيطر الذي يستميل قلوب النساء ويجعل المستمعين إليه يعتقدون أن صاحبه الأكبر كان يحسده ويغار منه ومعجب به بشكل لاشعوري.

الأكيد على أية حال هو أنه كلما ظهر بومدين في مستوى أدنى من مستواه الحقيقي كان بوتفليقة إلى جانبه.

العاليـة أو سقـوط القنــاع

فوجىء بوتفليقة بوفاة بومدين وحاول ألّا يفقد توازنه وأن يبذل جهده كي لا يدفن مستقبله مع الرجل الذي قضى المرض عليه، وأن يكافح بكل ما أوتي من طاقة من أجل أن يسمح له بالمطالبة بحقوقه الشرعية في التركة بذريعة أنه مندمج سطحيا مع النماذج المحلية – لم يشقّ بوتفليقة طريقه إلّا في خضم السياسة الخارجية بما تتضمنه من اختلاف وبعد عن الساحة المحلية، ولا تعكس مرجعياته حقائق الوضع الجديد – وحاول أن يتسلق إلى القمة بمساعدة من الخارج (اعتاد الاستعانة بالخارج منذ تلك الحقبة !) واستخدم شبكاته ومعارفه، وأراد أن تدركه الصحافة الأجنبية ولا سيما جريدة « لوموند » الفرنسية التي تميل إليه (هل أغدق عليها بسخاء ؟) وتكتب أنه سيكون حسب كافة التوقعات الوريث الطبيعي لبومدين. كان بوتفليقة يعلم أنه جرت العادة في الاتحاد السوفيتي أن يقوم مستخلف معين من قبل المكتب السياسي بإلقاء خطاب الوداع على روح الأمين العام للحزب الشيوعي الذي وافته المنية، فقام بإلقاء خطبة الوداع بعد أن تنازل له عن ذلك الأعضاء الآخرون بمجلس الثورة الذين كانوا يشتكون كلهم من قلة التحكم في اللغة، فاستهل خطابه من على مشارف القبر الذي أنهي من حفره قبل لحظات بجملة مؤثرة وهي : « كيف ننعيك يا بومدين ؟ »

لكنه سرعان ما أدرك أنه لن يبلغ السلطة بالكلام الحلو الذي ألقاه في مقبرة العالية والعيون الدامعة والنبرة الحزينة والضغط، وإنما عن طريق موازين القوى التي ترتكز على الصداقات الواسعة والروابط المتينة والمصالح.

لا يمكن أن توضع مقاليد الرئاسة ست عشرة سنة بعد الاستقلال سوى بيدي شخص لديه سيرة « مناضل » أصلي ومجاهد حقيقي معروف ومعترف به من قبل أولئك الذين كانوا يعتبرون في تلك الحقبة بمثابة فاعلي السياسة والجيش. هكذا كان النظام مبنيا، ذلك النظام الذي ترعرع فيه وكلل بالنجاح. هل يقتضي الأمر أن نذكّر بأنه ساهم بنفسه مساهمة كبيرة في إقصاء كافة الإطارات الذين كان من الممكن أن يوجد من بينهم بديل للشاذلي بن جديد ؟

إذا نظرت إليه ووزنته لا تجد له أيّ وزن، فهو شاب توصل إلى المسؤوليات الكبرى بخفة الساق وليونة الرقبة وطول العضو المتحرك الموجود داخل جوف الفم وغياب تام للضمير الأخلاقي. أين هو مجده العسكري عندما يصرح أمين سره بنفسه أنه لم يكن بطل حرب مغوار ؟ فيما يتمثل إسهامه في الثورة عندما يرتبط اسمه بالهدم والمؤامرة والانقلاب ؟ أين هي قاعدته الشعبية بالجزائر ؟ أين يوجد مساندوه عندما نعلم أن اللوبي الذي قدم اسمه لا يملأ صالونا واحدا ؟

كان أعضاء المكتب السياسي الذين ما فتئوا يرافقون بومدين إلى مثواه الأخير ينظرون إليه بسخط لما بدأ يتظاهر بالزعامة. مازالت عجرفته راسخة في ذاكرتنا. اعتلى الشاذلي بن جديد الحكم برعاية قاصدي مرباح فزاده ذلك غيظا. راح يعبّر عنه بكلام لاذع فدخل منذ ذاك في زمرة الغاضبين. سرعان ما اكتشف هذا الوزير الذي أصبحت أيامه في صفوف الحكومة معدودة أنّ الشرطة السياسية عكفت على ملفّه الحافل بالفضائح، لكن الشاذلي المتسامح عفا عنه.

ذلكم هو في بضع صفحات مسار المناضل بوتفليقة الذي، بفضل المصادفة وكثير من الحظ، وجد نفسه وسط محيط هوراي بومدين.

هذا السياسي الذي عرف كيف يستفيد شخصيا من تواتر الأحداث، وعرف كيف يستثمرها لفائدته ويتبع فيما بعد عندما يصبح رئيسا للجمهورية، نفس النهج ونفس الفلسفة.

لقد أقام البرهان أنّ الحلول الوحيدة التي يفضّلها قصد وضع حدّ للمشكلات التي يعانيها البلد هي تلك المدرجة بنفس المخطط الذي يدير مساره السياسي وتعد أزمة القبائل ومسألة الإسلاميين المثل الواضح عن النظرة الأنانية التي امتاز بها الرجل.

أزمـة القبائـل أو التعفّـن المقصـود

تعد أحداث القبائل أكثر الأحداث تأزّما ومختصر المشاكل الكبرى التي تعيشها الجزائر. إن شبان القبائل يتظاهرون لنفس الأسباب التي تدفع الجماهير بخنشلة وميلة والأغواط إلى الاحتجاج بنفس المنوال لفرط ما أحدثته آثار الأزمة التي يعانون منها على كامل التراب الوطني.

الخطابات النارية والتصرفات المتعجرفة التي عُرف بها عبد العزيز بوتفليقة حلت كالجمر على السخط الشعبي بالقبائل وتدفع بمحتجين جدد إلى الشوارع : « كنتم تبدون لي من بعيد عمالقة ولكنكم لستم في الحقيقة سوى أقزام »... « لن تصبح تامازيغت أبدا لغة وطنية ! » أو عندما تم وصف الشاب قرماح بالشاب المنحرف دون أن يجد هو داعيا للتلطيــف من انزلاقات ناطقه الرسمي ووزير الداخلية زرهوني بكلمـــة تعاطف. ولما تفاقمت الأحداث برر استعداده للسفر لحضور مؤتمر عن مرض الإيدس قائلا : « الأفضل التحدث عن الإيدس بدلا من استحضار مشاكلكم ». وقد أدى خطابه الذي ألقاه بالجنوب إلى الحطّ من اعتبار « سكان الشمال » بشكل مهين.

يعتبر التنديد « باليد الأجنبية »[31] بمثابة تضليل مسيء ومهين. من تكون هذه « اليد الأجنبية » التي تملك قوة كافية لتحريك هذه الجماهير ؟

31. صرح عبد العزيز بوتفليقة لأول مرة بالحقيقة : إن اليد الأجنبية هي في الواقع يده. هذا الرجل ولد بالمغرب وعاش فيه 26 سنة وتقلد لمدة 18 سنة أخرى منصب وزير الشؤون الخارجية، وبالتالي فإنه قضى 80% من عمره بالخارج. وبعد وفاة بومدين وانتخاب الشاذلي بن جديد, هاجر إلى بلد بالمشرق العربي ثم عاد وهو يناهز الستين من عمره.

لما ردّد عبارته « لن أستسلم » كان يتهم « أعداءه » بخلق الأحداث التي تعيشها القبائل، ويفهم كل واحد منا سريعا من يقصد باتهامه ؛ فلفظ « الاستسلام » موحٍ يقصد منه بأن مكانته القوية عرضة لهجمات جماعة معيّنة، وتمنعه أنانيته المفرطة من النظر إلى الواقع اليومي الذي يجابهه المواطنون والذي يدفعهم إلى الثورة ويحرض الشباب على إفراغ غضبهم على رجال الأمن الذين أنهكتهم المقاومة... وسينجح في محاولته الأولى للإلهاء وذلك بتحويل الغضب الشعبي وتسليطه على رجال الدرك مما ينجر عنه قتلى، وللأسف كثيرا من القتلى. خلق بوتفليقة الإجماع ضدّه حتى وسط المجاهدين عندما يقوم الرئيس الأسبق أحمد بن بلة بمهاجمة عبر قناة « الجزيرة » مؤتمر الصومام وعبان رمضان دون أن يحرك رئيس الدولة، حارس رموز الأمة، ساكنا.

يُعتبر مؤتمر الصومام[32] المؤتمر الذي انبثق عنه جيش جزائري متطوّر، وقد أعطى لجبهة التحرير الوطني روحا ثانية. فلا تهم الاعتراضات من أيّ صنف ومن أيّ مصدر، صحيحة كانت أم كاذبة. فبالنسبة للمجاهدين يعدّ عبان رمضان واضع الأسس الحديثة وباعث الروح الجديدة للثورة مهما كان رأي الساخطين ومحرّفي تاريخ الجزائر.

يعتبر مؤتمر الصومام خطوة جبارة إلى الأمام على الصعيد النوعي والكمي للهيئات الوطنية لحزب جبهة التحرير الوطني، إذ سمح ببروز إدارة ألا وهي لجنة التنسيق والتنفيذ. وينطوي الرمز على المفهوم الشامل للبرنامج : « التنسيق » هو الشرط الأساسي للنجاح، و « التنفيذ » الذي دونه تنحل الحركة وتنهار. وتعتبر هذه اللجنة بمثابة المنسق الفعال والمنفذ المصمم الذي سيجسد حتما على أرض الواقع القرارات المختلفة

32. هل يعقل أنه بعد مرور 40 سنة من انتهاء حرب التحرير لم يتم القيام بأي مسعى للبحث في التاريخ وترك المجال مفتوحا أمام كافة المناورات والمراجعات ؟ إن ما يصيب هذه الحقبة العظيمة من تاريخنا والمتمثلة في مؤتمر الصومام تعتبر مأساة فكرية قبل أن تكون أخلاقية أو تاريخية.

المنبثقة عن المؤتمر... إن منطقة القبائل التي دفعت الثمن الغالي لتحرير البلاد فخورة بانعقاد مؤتمر الصومام على أرضها، وإن القاسم المشترك للشعوب هو الدين والأساطير والرموز والمقابر المشاعة. كل هذا يخلق نوعا من الإحساس المتفشي والقوي جدا. ومن وسط هذه الأحاسيس تنبع وجوه طوطمية يرسخ فيها الخيال.

يعتبر السكوت عما بدر من شخصية من حجم أحمد بن بلة من هجوم على مؤتمر الصومام وعبان في وقت تحتاج فيه الجزائر إلى توطيد تلاحمها وراء رموزها، محاولة مساس خطيرة بوحدة الأمة[33] قبل أن تكون إهانة للتاريخ.

إنّ محرّفي التاريخ الذين انتهكوا الأسس الحسية والمكتسبات التاريخية للثورة قد ألحقوا نفس الضرر بالتلاحم الوطني على غرار الضرر الذي ألحقه الإسلاميون بالإسلام عندما حاولوا تشويهه.

ستبقى في حصيلة أعمال بوتفليقة نقطة سوداء لا يستطيع محوها عندما تغاضى عن الإساءة لرموزنا.

بدأنا ندرك ما يريد الوصول إليه إنه يدير ظهره لأي فكرة حوار. فـ »ترك الأمور على حالها » يحير أولائك الذين يرغبون في اتصال مباشر وتفاوض بإشراك رجال ذوي استعداد. ونكتشف أنه بلغ منعرجا وهذا المنعرج شبيه بذلك الذي حوّل الوئام المدني إلى أداة في خدمة طموح اختار من الآن فصاعدا سياسة التعفين.

هذا المسعى ليس عرضيا بل واع ومقصود، يريد تأليب باقي الجزائر ضد القبائل، وانكمشت القبائل التي هي عرضة للفوضى على نفسها، وهي أولا وقبل كل شيء خصم تم التخلص منه. استخدم الحساب العددي بكل وقاحة لخدمة طموحه الشخصي.

33. لم يتنقل إلى إيفري بتاريخ 20 أوت سنة 2001 وذلك بسبب خوفه من تعرضه للرشق بالحجارة من قبل شباب منطقة القبائل من جهة، وأخطر من ذلك تأكيدا على أقوال بن بلة.

تسبّب عبد العزيز بوتفليقة، بفعل تردده في زيارة منطقة القبائل منذ الأيام الأولى وتحريضه باللفظ وصمته المشين وحساباته السياسية، في نشر الفتنة في البلاد، ولم يختلج تفكيره ولو لحظة خطر استفادة إرهابيي الجماعة السلفية للدعوة والجهاد من الغضب الشعبي وتعزيز صفوفهم، وتمّ تفادي هذا الوضع الوخيم للبلاد بفضل الروح الوطنية لأغلبية المواطنين ووعيهم.

بدافع الضرورة (أفق 2004) وظنا منه أنه بلغ هدفه ألا وهو التوصّل إلى تحريض المعارضة ضد القبائل، دعا بوتفليقة إلى الحوار لكي يظهر بمثابة « المؤلف بين القلوب » بأقل نفقة وللاستفادة من تصويت هذه المنطقة من البلاد عليه.

لكن رغم هذه الانتهازية والحسابات الدنيئة تظل هناك حقيقة دامغة ألا وهي نضال حركة المواطنة بالقبائل التي انتزعت الأهم، الاعتراف بالأمازيغية واحترام أولئك المتمسكين بمبادئ ثابتة والرافضين لأيّ تسوية.

وئـام بـعـد وئـام...

هدّم ليامين زروال بإنعاشه للنشاط العسكري دوافع الإرهاب، وقبل أن تكون هذه النتيجة نصرا حققه جنود الجيش الوطني الشعبي ومصالح الأمن فهي أولا وقبل كل شيء نصر للخطاب الصريح : « الخونة والمجرمون والمرتزقة » أولئك اللذين تم وصفهم بهذه الألقاب قد استسلم معظمهم ووضعوا السلاح أو تم التقليص من عددهم بصورة محسوسة.

تمّ وضع حدّ لعمل الجيش الإسلامي للإنقاذ المسلّح سنة 1997 إذ كان يفتقد إلى الدعم الخارجي وإلى وسائل هامة، وتم استفراده ضمن مناطق محدّدة اقتناعا منه بإخفاقه الحربي، طالب « بالأمان » وقد تم إبقاء رجال مدني مزراق بمعسكرهم في انتظار تطور بعض المبادرات الجاري إبرامها لفائدة البلاد، ألا وهي توجيه المستائين من الجماعات الإسلامية المسلّحة نحو معسكرات مدني مزراق. إنه نصر كبير إذا ما وافق الجمع الذي تم التحكم فيه عن الإقلاع عن الجرائم التي تُرتكب يوميا ![34]

34. بتاريخ 21 سبتمبر سنة 1997 صرح مدني مزراق قائد الجيش الإسلامي للإنقاذ ضمن بلاغ مفاده : « إن الجيش الإسلامي للإنقاذ... عبر الاتصالات التي قام بها... يحاول [تشجيع] الأبناء المخلصين للجزائر الذين يحبون بلدهم قصد أخذ المبادرة والعمل معا لاستتباب الأمن والاستقرار لأجل إخراج البلاد من هذه الأزمة... ويأمر كافة قادة الفرق المحاربة تحت لوائه بوقف عمليات القتال ابتداء من الفاتح أكتوبر، ويدعو كافة الجماعات المسلحة إلى الاستجابة لهذا النداء ». وهذا يعني بوضوح قرار وضع السلاح.

بعد مرور ثلاث سنوات من شن « حرب المدن » اعترف الجيش الإسلامي للإنقاذ بعجزه على تحقيق أهدافه المسطّرة بالعنف عند إنشائه أي : إعادة إحياء حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ وتأسيس دولة إسلامية، وعكس ما أفادت به بعض جرائد الصحافة المكتوبة، لقد استسلم الجيش الإسلامي للإنقاذ دون شرط ودون « اتفاقات سرية مبرمة بينه وبين الجيش الوطني الشعبي » كما سيؤكد عن ذلك قائد أركان الجيش.

وأثبت هذا الاستسلام أن الجمهورية بأسسها ورموزها ومؤسّساتها بقيت صامدة، ورفضت الجماعات الإسلامية المسلحة تلبية هذا النداء وضاعفت من شراستها بارتكاب مجازر على سكان القرى (بن طلحة والرايس وسيدي يوسف وغيرها...).

تسمح هذه المحطات التاريخية القليلة والمذكورة باختصار بفهم أفضل للإطار الذي جاء فيه القانون المعروف بـ « الوئام المدني ».

لقد تقبّل عبد العزيز بوتفليقة أصول وخصوم الرئيس السابق، وكانت تستوجب أحد هذه الودائع ضرورة إيجاد صيغة لأجل الاضطلاع بالمشاكل القانونية والإدارية والاجتماعية التي سيحدثها رجوع الأبناء « الضالين » إلى أرض الواقع، وكان بإمكاننا منح هذا القانون اسم « قانون التسيير الأمني » وكان بوتفليقة هو مخترع مفهوم « الوئام المدني » الذي – حسب أقواله – « سيسمح باستتباب الأمن ».

ينص القانون في مادته الأولى : « يهدف هذا القانون إلى إحداث تدابير خاصة لأجل إيجاد حلول مناسبة للأشخاص المتورطين أو الذين تورطوا في أعمال إرهابية أو تخريبية والذين عبروا عن إرادتهم بكل وعي وقف أعمالهم الإجرامية، وذلك بمنحهم فرصة تجسيد هذا الطموح عن طريق إعادة إدماجهم المدني في المجتمع ».

نصّ القانون تجاه الأفراد الذين قرّروا وضع حد لنشاطهم الإرهابي ثلاثة تدابير :

1) الإعفاء من المتابعات القضائية.

2) الوضع تحت الرقابة.

3) التخفيف من العقوبات.

يقصد بالإعفاء من المتابعات حسب المفهوم القانوني أن أولئك الذين أبلغوا السلطات المختصة بنيتهم في وقف كل نشاط إرهابي وإثبات أن أفعالهم الإجرامية لم تسبب في وفاة أشخاص ولم يقوموا باستخدام المتفجرات في الأماكن العمومية ولم يرتكبوا أفعال الاغتصاب، وعليه لن يتعرضوا إلى متابعات قضائية من قبل النيابة العامة (المادة 3 من القانون).

يُقصد بالوضع تحت الرقابة المحددة بالتفصيل (ابتداءً من المادة 8 إلى غاية المادة 26) أنه سيتم تعليق المتابعات مؤقتا (أجل محدد) قصد مراقبة تصرف المعني بالأمر الذي عليه أن يقدم ضمانات بحسن السلوك وإعلان التوبة (بمعنى الندم وإدراك الخطإ الجنائي والأخلاقي الذي ارتكبه) (المادة 6 من القانون).

أما التخفيف من العقوبات المعروف في القانون الجنائي الجزائري تحت تسمية « الظروف المخففة » فهي تقليص من العقوبات الجزائية بالنظر، تحديدا، إلى الإرادة الذي يعبّر عنها المعني بالأمر بوضع حد لكل عمل إرهابي. (المادة 27 إلى المادة 29).

وأخيرا، ينصّ القانون في مواده 36 و37 و38 أنه يمكن للأشخاص الموقوفين والذين عبّروا عن إرادتهم في وضع حد لكل نشاط إرهابي أن يستفيدوا من إطلاق سراحهم المشروط والخاضع إلى نظام الرقابة. يبيّن القانون المتضمن « الوئام المدني » في أحكامه بوضوح أنه لا

يخصّ هذا القانون سوى الأشخاص الذين أبدوا استعدادهم لوضع حد لنشاطهم الإرهابي والذين لم يتسببوا في وفاة أشخاص ولم يستخدموا المتفجرات ولم يمارسوا الاغتصاب.

وعلى العكس لا يمكن للمتورطين في جرائم من هذا القبيل الاستفادة من تدابير العفو ومن المتابعات القضائية والتخفيف من العقوبات أو الوضع تحت الرقابة، وهذا صحيح بحكم المادة 7 من القانون المشار إليه أعلاه التي تنص بوضوح : « يستثنى من الاستفادة من أحكام هذه المادة الأشخاص اللذين ارتكبوا أو ساهموا في ارتكاب جرائم أودت بحياة أشخاص أو التقتيل الجماعي أو محاولات القتل باستعمال المتفجرات في الأماكن العمومية أو التي يتردّد عليها العامة أو ارتكبوا أفعال الاغتصاب ».

تم تدعيم هذا الحكم – الشيء الذي يزيل كل التباس حول الأهداف المتوقعة – بالفصل الرابع الذي يحمل عنوان « تخفيف العقوبات ». هذا ما يعني بوضوح أن حق التقاضي محفوظ، وأفضل من ذلك تنص المادة 40 ما يلي : « إثر تحريك الدعوى العمومية، يجوز أن يدّعي ضحايا الأعمال الإرهابية وذوي حقوقهم بالحق المدني والمطالبة بتعويض عن الضرر الذي لحق بهم ».

تسمح كل هذه الأحكام بالاستنتاج أنه لا يجوز في أي حال من الأحوال اعتبار القانون المعروف بالوئام المدني الذي عرض على البرلمان في جويلة سنة 1999 بمثابة عربون إعفاء أو صفح أو عفو شامل.

لهذا السبب بالذات، ولأن حق التقاضي مضمون[35]، صادق المواطنون، بمن فيهم عائلات ضحايا الإرهاب، على هذا القانون. وقد

35. خلال محاكمة باريس, أثارت السيدة عائشة شفقة كل المتواجدين بقاعة المحكمة لما قامت بذكر زوجها وأولادها الثلاثة الذين تم تذبيحهم كلهم تحت أعينها. لقد اهتز القضاة والمحامون والصحافيون والجمهور من هول ما سمعوه، وأيضا لما ذكرت نفس المرأة العجوز المتألمة عودة قتلة زوجها وأبنائها الذين تم العفو عنهم إلى القرية وكيف يقومون باستفزازها بعدما بقيت وحيدة.

تجاوز بوتفليقة بالمادة 41 غير الواردة في النسخة الأصلية والتي حررها بخط يده، خطوة أولى نحو المجهول وذلك بتشويه النص الأصلي من القانون وتحريفه عن هدفه الأمني. وهذه الزيادة غير المتوقعة أفرغت الوئام ما بين المواطنين من مغزاه الأخلاقي.

تنص المادة 41 : « لا تطبق الأحكام الخاصة بحق التقاضي على الأشخاص اللذين كانوا ينتمون إلى منظمات أقرت إراديا التوقف عن ارتكاب الأعمال الإرهابية والتي وضعت نفسها تحت سلطة الدولة ». وبفضل هذه المادة 41 لم يبق هناك داع للمتابعات القضائية ولا لإجراء الوضع تحت الرقابة ولا لتخفيف العقوبات ! الأمر الذي سمح لعبد العزيز بوتفليقة بإصدار مرسوم بتاريخ 13 جانفي سنة 2000 موضوعه « العفو الفردي بناء على العفو الشامل »، الذي يعد ظاهرة خارجة عن المعايير القانونية والمعايير الدستورية، والذي تم سنه لصالح الذين سلموا أنفسهم دون التفرقة ما بين الذي قام بطهي الطعام لأصدقائه والذي شن بيده تقتيل الأهالي (بمقتضى المادة 7 الفقرة 2)... وأيضا لصالح أولئك الذين يرغبون في تسليم أنفسهم مستقبلا (أنور هدام وكبير والزاوي والآخرين الموجودين بالمهجر).

قام عبد العزيز بوتفليقة بنزع المسؤولية عن أولئك الذين ارتكبوا العديد من الجرائم وترك المجال مفتوحا أمام الذين سيعبّرون عن رغبتهم في العودة إلى البلاد. ويعتبر هذا الأمر بمفهوم مصداقية الدولة وتسيير الميدان الأمني، بمثابة كارثة، إذ أصبح أنصار الإرهاب حزبا معارضا ومحاربا يقف في وجه دولة مهزوزة تفتقد حتى الثقة في حقها الشرعي وتحاول الحصول على الأمن بواسطة نداءات للتعقل تثير الشفقة.

فبمنح العفو للذين لم يحاكموا أبدا – ولن يحاكموا – غفر بوتفليقة للإرهابيين، وعليه يمكن لهؤلاء المعنيين الذين لم يتم محاكمتهم ولا

إدانتهم إبطال مخالفاتهم والحصول على صحيفة سوابق عدلية بيضاء.[36] ويقصد بالعفو الشامل محو آثار الماضي وتمكين الإنسان من انطلاقة جديدة في الحياة، وهذه من صلاحيات رئيس الجمهورية (المادة 122 فقرة 7 من الدستور). وقد سمح العفو الفردي للإرهابيين الإسلاميين من تبرئتهم بكاملهم دون تمييز وبلا رجعة، ودون أن يطلب هؤلاء العفو. إنه من الصعب عموما وحتى في حالة تغيير سياسي، إعادة فتح ملفات المجرمين الذي تم العفو عنهم إلا إذا ما أدخل المشرع الجزائري ضمن القانون الجزائي مفهوم الجرائم المرتكبة ضد الإنسانية غير القابلة للتقادم.

تمّ منح الجماعات المسلحة، التي لم تبرح الجبال، والذي كان ينتظر منها انتهاز فرصة النجاة التي قدمت لها، مهلة ستة أشهر لتسليم نفسها ووضع السلاح، وحدّد تاريخ 13 جانفي سنة 2000 كآخر أجل. ووعد بوتفليقة بعد مرور هذه المدة باستخدام « سيف الحَجّاج » أي محاربة الإرهاب الإسلاموي دون شفقة، وكل من يرفض الاستسلام سيعرض نفسه لغضب الدولة الذي ستعبّر عنه دون أيّ عقدة بالترسانة القمعية التي تمتلكها، ولن تجد الحكومات والرأي العام ووسائل الإعلام ما تصرح به هذه المرة طالما أن الجزائر أثبتت وجودها في وضع الدفاع عن النفس.

تتوالى الأسابيع والأشهر ويستمر التقتيل وتسلب المتفجرات الأرواح وتدمر الحرائق كل منجزات البلاد ويقرع تاريخ 13 جانفي سنة 2000 كوقع دقات الثانية عشر ليلا التي تعلن بفوات المهلة الممنوحة للإرهابيين الذين لم يقوموا بتسليم أنفسهم ووضع السلاح.

36. في أيّ حالة يوجد فيها القاضي الذي حكم على سارق صغير للدرّاجات النارية بالسجن بينما يُجبَر في نفس اليوم على الإفراج على قاتل نساء وأطفال صاحب سوابق ؟

يوجد رئيس الجمهورية عند منعرج حاسم وهو في وضع محرج، هو الذي كان يستعمل سبابته كالسيف المهدد للحجّاج ابن يوسف. هل سيظهر على شاشة التلفزيون متّشحا بالوقار والعزم لأجل إعادة التوكيد باسم احترام القانون وباسم مصداقية الدولة وباسم احترامه لشخصه وعزمه الذي غالبا ما يبديه على مواصلة القضاء على آخر أوكار الإرهاب ؟

هل كان بوتفليقة سيصرّح دون التباس لأولئك الذين اختاروا مواصلة الحرب ضد الشعب الجزائري : « سنعلنها حربا شاملة عليكم بعد الآن ! » ؟

إنه يراوغ ويدور حول نفسه، يغدو ويروح. كان مقتنعا اقتناعا عميقا أن هالته ودعواته ستؤدي إلى معجزة التقارب والأخوّة. إنه لفرط ما كان يثق بسياسة الوئام، كان يطمح في الحصول على جائزة نوبل للسلام وأصبح سجين هذه الشخصية المسوَّقة للخارج ولم يبق له سوى أن يؤمن بها بالإيحاء الذاتي.

أعطت الجماعات الإسلامية المسلحة، المنبثقة أغلبها عن الحزب المنحل والتي كثّفت من العوامل السلبية في المجتمع، منطقا مخادعا لكن منطقا يصل رغم ذلك إلى حد التخريب والتقتيل وزرع الرعب. تعصب هؤلاء هو ثمرة ترويض مذهبي طويل بحيث أصبحوا لا يفقهون أي لغة اعتدال، ولا يتنازلون أبدا عن الأساسيات طالما يمكنهم الوعظ والحصول على آذان صاغية وتجنيد جنود جدد.

بيّن التطرّف الإرهابي وظاهرة الأواني المستطرقة ما بين كافة هذه النزعات ومواصلة التقتيل، بيّن لبوتفليقة – المحرج – حقيقة الاستراتيجيات والأهداف الإسلاموية، وسيدرك أن المراوغة والخطاب المزدوج « لا يقع في شباكه الإسلامَويون ». وسيُحدث هذا الإخفاق

عنده شعورا بالقلق والإحباط الذي يحاول طمسه بإعادة التوكيد المستمر على المبادئ الخيّرة التي ألهمت سياسة الوئام المدني.

بين رحلتين خرج فيهما لتغيير الجو وأحيت أوهامه لأجل الخروج من المحور الذي سجن نفسه فيه، قام بصياغة قانون خاص بالوئام المدني بطريقة حيّرت الملاحظين. ابتدع مفهوما جديدا لهذا الإشكال... بما أن سياسة الوئام المدني غير مكتملة ينبغي إذن، قصد جلب المعارضين، القيام بقفزة سياسية إلى الأمام بصياغة سياسة جديدة تسمى « الوئام الوطني » !

لا يقول ذلك صراحة، ولكن يصرح بها مهما يكن باستعماله المئات من التلميحات : إن الإسلام السياسي النابع من غليان المجتمع هو حقيقة اجتماعية وينبغي إذن التسليم بهذا الواقع والقبول به، وبالتالي ينبغي أن يكون هناك قبول متبادل (بحلق لحية عباسي مدني الكثيفة وإطالة تنورة خليدة).

يلمّح أنّه بما أنّ الجيش « أخفق » في محاولته للقضاء على الإرهاب فلم يبق هناك سوى خيار واحد ألا وهو القبول برجوع حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ولكن جبهة ترضى – لأنها أدركت الثمن الذي دفعه أولئك الذين دعوا إلى التطرف – بوجود أحزاب أخرى لا تتقاسم معها نفس الاعتقاد وقبول التناوب على السلطة وإبعاد العنف ؛ أي باختصار قبول اللعبة الديمقراطية. إنه يحلم ! إن تصور قبول الحزب الإسلاموي بالتنازل عن مبرر وجوده يعد إما قمة السذاجة أو أوج الاستخفاف.

غرق الملاحظون في التخمينات بما أن لا أحد فيهم يشك في ميول بوتفليقة الأيديولوجية وقربه من الإسلاميين. ولم يقم بمساعدتهم على تعزيز موقفهم باعتقاد (لا أحد باستثناء بعض الصحفيين الشباب من الذين يملكون سرعة البديهة) فإننا نتساءل : ماذا يقصد بمصطلح « الوئام الوطني ؟ » هل هو أمر تم إصداره لأجل تنفيذ « الوعود »

التي قدمها سريا لحزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ ؟ أم رد اعتبار للحزب المنحل تحت قميص جديد ؟ هل هذا ناتج عن تناقض رجل حالم أخذته نشوة العظمة والسلطة ؟ هل استنسخ النموذج الإسلاموي الجزائري من النموذج السائد في بلدان المشرق العربي ؟ هل يدرك أن الأسس البشرية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية مختلفة عنها اختلافا جذريا ؟ هل يعلم أن نجاح المذهب الإسلاموي بالجزائر يعني استحواذ السلطة من قبل طائفة رجعية وعنيفة ستؤدي لا محالة إلى تمزيق النسيج الاجتماعي وبالتالي إلى إقامة حرب أهلية ؟

لا يرغب في الأخذ بعين الاعتبار أن الشاذلي بن جديد ورؤساء حكومته المتعاقبين ومحمد بوضياف وعلي كافي وليامين زروال، قد حاولوا بكافة الأشكال المتاحة لهم انتزاع ولو تنازل جزئي من الطائفة التي أضرمت نار الفتنة في البلاد. لا يريد أن يدرك أن كافة التنازلات التي قدّمت فسرها الإسلاميون على أنها مؤشرات ضعف وأتبعوها بمساومات وعمليات تقتيل كبرى.

فبأي معجزة يأمل هو تحقيق النجاح حيث أخفق غيره ؟

لا يستمع إلى الذين يصرّحون له (بما فيهم رؤساء الأحزاب وأعضاء التحالف[37] الذين فهموا المغزى الحقيقي من الوئام الوطني) أن إعادة إدماج حزب استخدم كافة طرق العنف للفوز وشجع الرغبة في الانتقام الاجتماعي وحرّض غرائز العدمية لدى شريحة من الشباب ونادى صراحة بشن حرب شاملة لأجل إخضاع « العدوّ »، وأمد معاقل الإرهاب بمفكريها وقادتها وقتلتها، هو بمثابة تزويد نفس الأشخاص باسم وهم يدعى « الوئام الوطني » الوسائل القانونية والأعذار

37. رفض أحمد أويحي وعلي بن فليس عقب انعقاد جلسات حزبيهما سياسة « الوئام المدني » وأدرجا ضمن برنامج حزبيهما نقطة القضاء على الإرهاب. وأجبر قائد أركان الجيش على الصراخ بأعلى صوته لأجل طمأنة البلاد أن الذين يرغبون في إرجاع البلاد إلى الوضع ما قبل جانف 1992 سيجدون الجيش الوطني الشعبي في مواجهتهم.

السياسية لأجل السطو على السلطة، لكن هذه المرة زيادة على رغبة الثأر الاجتماعي، بشغف الانتقام الذي تتفاقم حدته بالحرمان والحقد المتراكم طيلة عشر سنوات من المواجهة.

ملأ الرفوف وزخرف وروّج للبضاعة وأنهك حباله الصوتية وهو يتباهى بمزايا الوئام، لكن دون جدوى. ولم يعد أتباعه يدركون ما يجب فعله، وبادر المتملقون وكتّاب المقالات المحضرة في الكواليس بالإنشاد لبعض الوقت، وعندما أحسوا بالفراغ من حولهم « خفضوا أصواتهم » ثم رفعوا رنتهم لحظة قبل أن يلتزموا الصمت نهائيا.

يعتبر « الوئام الوطني » بمثابة التجبير الذي يوضع على جرح لم يلتئم، وتكرار لطريقة الدكتور كويي بعيون معصوبة وآذان مسدودة.

فهذا الزواج يعتبر شذوذا لم يهتم به إلّا بعض من المتنكّرين.

إن فشل سياسة الوئام المدني هو ناتج مباشر عن الوهم والتفكك والحسابات الأنانية الضيقة، ولا يمكن القضاء على الإرهاب بالرياء والتصرف الملائكي. إننا لا نشفي مرض الكلب بتصويتنا على نص قانوني.

سـانت أجيـديو تحـلّ بالمـرادية

يستعيد الرجل الذي أنهكه الإخفاق (فالجماعات الإسلامية المسلحة تتظاهر بالغفلة وكل ما تعده الجزائر من الرجال ذوي حكمة يساورهم الشك أو ينددون) عنفوانه بعد مرور زمن من القلق. إنه يريد أن يجني أرباحا سياسية من هذا الوضع. لا يريد أن يكون فقط ذلك الذي أمضى على وثائق الملف الذي أنجزه زروال والعماري، بل يرغب أن يظهر في نظر الحركة الإسلاموية – وفي نظر الخارج خاصة – بمثابة « جامع الشمل » لكافة أبناء الشعب و « رجل السلم » الذي لم تفهمه الصحافة، وأبدى المجتمع المدني استياءه منه وتمت « عرقلته » في المضي قدما. إنه يدرك بأية طريقة استغل كل من عبد الحميد مهري وأحمد بن بلة وآيت أحمد لفائدتهم الخاصة، الآراء القبلية والانحياز الذي تغذيه بعض الأطراف الأجنبية ضد الجيش. أدرج هذا المقلّد مسعاه ضمن قالب هؤلاء « المعصومين » القدماء. يعيد خلق سانت أجيديو باختفائه وراء حجة « السلم » المكررة دون ملل والمذكورة بكل اللهجات.

تراه يركض وراء نفس الأهداف التي ركض من ورائها آيت أحمد سنة 1995 والطوائف الأجنبية التي وضعت الجيش الجزائري نصب أعينها. لا يستطيع تجنب اختبار الجيش الوطني الشعبي، واستعمل الطرق التي يجيدها ألا وهي طعنة الخنجر في الظهر.

وجدت الجزائر نفسها بعد أن قهرت الإرهاب الإسلاموي أمام سلطة تنفيذية تفتقد إلى أيّ بُعد مستقبلي، وكالحاكم المبعد عن الساحة والمنطوي على نفسه، وهو يقلّد نماذج مبتذلة ومتردّدة وضعيفة، وهو مفزوع وأعمى أمام حقيقة جلية ويدور حول نفسه في عالم افتراضي وكوكب مختلف اختلافا كليا عن ذلك التي يعيش فيه الجزائريون أو بالأحرى يموتون فيه.

ما دامت النزعات ذات الوزن الثقيل هي نفسها – رغم اختلاف أساليب التعامل معها – ليس هناك داع لأيّ إشكال. ولكن عندما يزعزع التوازن عنوة، تُحدث الفوضى هزات عنيفة ومدمرة حتى داخل أعماق البلاد.

تُعدّ آثار هذه اللعبة الفاسدة بالنسبة لعبد لعزيز بوتفليقة مأساوية في نتائجها الأولى ألا وهي استرداد الإرهاب لعنفوانه الذي يترجم كل يوم بموت الجزائريين.

ونتج عن تلك اللعبة أيضا اتضاح الرؤية بانعدام التقارب الاستراتيجي ما بين المؤسسات التي عهد إليها تسيير البلاد.

لقـــاء عـلى انفـــراد

زارني بوتفليقة سنة 1999 قبل انتخابه كرئيس للجمهورية بقليل، وتحدثنا معا عن مواضيع عامة جدا بينما كنت أفضل لو أننا تطرقنا إلى المسائل العسكرية بما أنه سيصبح في بضعة أيام القائد الأعلى لقوات الجيش.

احتفظت في ذاكرتي بكل أحداث سنة 1994 عندما اضطررنا إثر بحث هذا الأخير عن ضمانات للقيام « باستعراض مفصّل » لأعضاء القيادة العليا، وكنت أستهدف من وراء شرحي له ما أصبح عليه الجيش الوطني الشعبي، إلى إقناعه بأنه بفضل إدخال الاحترافية على هذا الجيش سيبدي في كل الظروف احترامه للمؤسسة الرئاسية وأنه سيبذل قصارى جهده لتسهيل مهمة رئيس الجمهورية الجديد. وكنت أود مثلي كمثل زملائي القدماء أن أعرض عليه أمورا بديهية تبدو جلية للأعين وحقائق ملموسة وقناعات ومبادئ متقاسمة على نطاق واسع وسط الجيش الوطني الشعبي الجديد.

كنت أرغب في إقناعه، ذلك لأنني كنت أتخوّف في سريرة نفسي بأن أراه يفر مرة ثانية على... نحو الطريقة السويسرية[38].

استنتجت من تملّصه سنة 1994 حقيقة بديهية، وهي أنه اتضح أن الرجل بسعيه المهووس لتحقيق الإجماع حول شخصه وسط الجيش،

38. إن عبارة « وإلا سوف أعود من حيث أتيت » المتكررة والتي أدلى بها بعد أن تم انتخابه، هي تهديد بإعادة سيناريو سنة 1994 وإنها ستؤخذ محمل الجِد.

لم تكن له أية فكرة عن التحولات التي عرفتها المؤسسة العسكرية منذ وفاة هوراي بومدين. فلو أصغى إليّ ولو قليلا لخرج دون شك بتصور مختلف عن الجيش وقادته.

تركت المراحل السياسية المختلفة التي مرت عليها البلاد آثارا متكررة وعنيفة قضت على الأنظمة الروتينية إذ « الحاجة تنشىء الوظيفة » ضمن الجيش العصري أكثر منه في أيّ هيكل آخر. فالرجال والمحيط ليسوا كما كانوا عليه، فقد فرضت ضرورة التكيف – أو استباق التطورات المستقبلية – تغييرات جذرية قصد جعل المؤسسة مؤهلة للاضطلاع بأهدافها ومهامها. فالجيش الوطني الشعبي يخضع منذ إعادة هيكلته التي تم الشروع فيها في منتصف الثمانينات، إلى قيادة قائمة على هرم مختلف عن ذلك الذي كان قائما في سنوات الستينات والسبعينات.

كنت أود أن أدلي له بكل هذه الأمور وأمور أخرى مفيدة كان من شأنها « تنوير رأيه » أحسن من الرجل الذي كان له عظيم الشرف في إدارة ورشة إعادة الهيكلة، وعلى سبيل المثال فيما يتعلق بطبيعة الصلاحيات والمسؤوليات المنوطة بوزير الدفاع بالمقارنة مع تلك المعهودة إلى قائد أركان الجيش الذي يعد في نفس الوقت القائد الأعلى للعمليات.

إن وزير الدفاع هو المبتكر للسياسة الدفاعية (تحت سلطة رئيس الدولة). فهو الذي يدير المسار المهني للموظفين والمتصّرف العام في أموال وأملاك المؤسسة ومدير العدالة العسكرية، ومنذ أن تم التكفّل بالهدم والتدمير من قبل مجمع حكماء سانت أجيديو ونوابهم، توجب عليه أن يتخذ مهام محامي المؤسسة وناطقها الرسمي ومحدثها الأساسي.

لكنني أدركت بسرعة أنّ شغله الشاغل هو الاستحواذ على وزارة الدفاع. وعندما تجرأت على طرح السؤال عليه، رد علي قائلا : « لن أترك أبدا منصب وزير الدفاع ! » إنها فعلا فكرة متسلّطة عليه. يريدها كمغلاق أو « قفل » ليؤمّن به ضد كل « مفاجأة ».

أجبته قائلا : « لم يطلب منكم أحد ترك هذا المنصب، لكنه من الضروري أن تفهموا فهما تقنيا لما ينطوي عليه هذا الأخير ! » وساورتني الدهشة لفكرة أنه يظن ولو للحظة أنني – أنا أو غيري – ننوي الاستحواذ على هذا المنصب. ففيما يخصّني، فلقد قررت الخروج بمحض إرادتي وبصفة نهائية، وكنت بالتالي جد مرتاح عندما تطرقت لهذا الموضوع. فلم يستبق في عقل الرجل سوى تصميم واحد أي التصميم الذي كان مستفحلا في سنوات الستينيات والسبعينيات في الحقبة التي كانت فيها العلاقات الرابطة ما بين هواري بومدين ورؤساء النواحي العسكرية قائمة على الولاء الشخصي وقد دفعت المعارضات المختلفة التي كانت تواجهها السلطة هواري بومدين إلى اختيار تجزئة إرادية للجيش. فهذا الانحياز منع تجديد القيادات وتوقيف (أو تجميد) الترقيات وانعدام الحركية في التنظيم (وحدات ليست كبيرة) وتوزيع متحيّز لوسائل غير مناسبة بمعنى الإنتاجية (سنجبر عند نشوب أزمة الصحراء الغربية إلى استخدام الارتجالية في حالة الطوارئ) ومنح مهمات ذات طابع اقتصادي (السد الأخضر والطريق الصحراوي والقرى الفلاحية إلخ.) وتم تعطيل تطور الجيش بصورة خطيرة.

استدركت قائلا : « الأفضل أن تحتفظوا بهذه الوزارة، فرئيس الدولة وفي نفس الوقت وزير الدفاع الوطني هذا ما سيرفع من شأن هذا المنصب المهم نظرا إلى الدور الذي يؤديه الجيش على الصعيد

الأمني وأمام إعادة انتشار الموكلين والمروّجين والمتواطئين مع الإرهاب على الصعيد الدولي ».

احتفظ بمنصب وزير الدفاع بحيث اضطر قائد أركان الجيش لعدة مرات أمام الصمت المخيم على المرادية وأمام هجوم صحفي لا مثيل له شن على الجيش الوطني الشعبي، إلى الخروج رغما عنه من دوره العملي لأجل الاضطلاع بوظيفة السياسي !

قبل مغادرتي، ترك لي رقم هاتفه الشخصي ووعدني بإرسال نسخة من برنامجه الانتخابي.

بعد مرور بضعة أيام استلمت فعلا هذه النسخة، وعندما قمت بتصفّحها لاحظت أنه فكّر في برمجة ورشات عمل كبرى للشباب ذات منفعة عامة، وتساءلت : « وماذا عن الخدمة الوطنية ؟ » ولما كان لدي – على غرار زملائي – تصور واحد حول هذه المسألة المهمة، ظننت أنني أستطيع محاورته في هذا الموضوع بكل ارتياح.

ماذا يعني بوتفليقة بورشات الشباب ؟ هل بقي الرجل متأثرا بحملات التطوع التي شهدتها سنوات الستينيات ؟ فهل سيرضى الشباب الثائرون بالشوارع كلما زاد استياؤهم عن حده، حمل المعول وارتداء قبعة فيها زهرة وينشدون أغاني مقابل أجر زهيد ؟ إن الشباب في حاجة إلى فرص وآفاق. ألم يدرك بوتفليقة أن الترخيص بالخروج وحضر العملة الصعبة خلال سنوات الستينيات والسبعينيات قد قضت على روح المبادرة عند الشباب وقتلت طموحهم ؟ وكان من الضروري ودون تضييع الوقت، إزالة كل ما يمنع الشباب من التعبير. إنهم لا يطالبون بالمساعدة، بل يطالبون بالحرية والإمكانيات لأجل القضاء بنشاطهم وعبقريتهم على البطالة.

لقد أصبحت الخدمة الوطنية المفروضة على كل شاب جزائري بلغ سن المسؤولية « كابوسا » بالنسبة لفئة من الشباب الجزائري،

ولكنها تعتبر في أيّ حال من الأحوال بمثابة واجب مكره لدى الأغلبية. وكانت قيادة أركان الجيش مقتنعة منذ ذلك الحين بقرار جعل مؤسسة الجيش مؤسسة محترفة، وكان من الضروري تحسين الظروف العامة مع الاحتفاظ بمبدئها فيما يتعلق بالخدمات التقنية التي تعتبر المستخدم الأكبر للكفاءات كالصحة والهندسة العسكرية إلخ. ولقد فرضت احترافية الجيش الذي يعتبر عملا منهكا، أشغال تهيئة ضخمة وتم توجيه التفكير على أساس الاحتياجات الحقيقية للجيش بالنسبة لعدد وحجم الوحدات المتطابقة، وتم التحكم في المسعى النظري والتقني قصد تطهير الوضع، كما تم التحكم في تنظيمه من قبل أركان الجيش وأصبحت الأحكام الجديدة جاهزة للتنفيذ.

كان الرأي العام ينتظرها بشغف وحان وقت تجسيدها في الواقع.

هاتفته في ذلك المساء بالذات قائلا : « سي عبد العزيز، إنّ ما قمتم ببرمجته ممتاز، ولكن الشباب منشغل بواجب الخدمة الوطنية، فأولئك الذين لم يتمكنوا لسبب أو لآخر من القيام بواجبهم عند حلول الأجل يعانون من هذه الوضعية التي لم تتم تسويتها » وطلب مني بطاقية قمت بإرسالها له في الغد.

سهّلت له قيادة أركان الجيش المهمّة.

فهو الذي سيفوز، إثر انتخابه، بشرف إعلان الأخبار السارة للشباب ولم يكن يحلم بتلقي هدية أحسن من هذه من قبل محمد العماري في وقت كان سينطلق في عهدته الرئاسية.

كتبت في الصفحات السابقة أن الجيش الإسلامي للإنقاذ الذي أوقف الحرب قد طلب وحصل على شروط استسلام مشرّفة وسيحضى الرئيس بشرف إعلانها حسب طريقته الخاصة وسيلعب دوره بإتقان.

هكذا حصل بعيد تقلّده الحكم على هديتين ثمينتين ألا وهما استحسان الرأي لدى شريحة الشباب (الذين يمثلون 60% من السكان) وهالة صانع السلم.

لكن لنعد إلى زيارة عبد العزيز بوتفليقة عندي، لقد أحسست من تصرفه الشامل أنه بالنسبة إليه قد سبق السيف العذل لما صرّح لي بنبرة غريبة : « إني أعلم أنّ سي بومدين ترك رسالة وصية تم تعييني فيها كخليفة له. إنّ هذه الرسالة كانت موجودة في وقت ما بين يدي عبد المجيد علاهم. ماذا جرى لهذه الرسالة ؟ إني أرغب في معرفة ذلك لأنني رأيت هذه الرسالة ! » فعبرت عن دهشتي وأجبته فيما بعد : « إني لم أسمع بتاتا عن هذه الوصية ». وقد أدركت من بعض تصرفات الشخص أنّه استعاد أخيرا ملكه « الشرعي » الذي ظن مخطئا أنه انتُزع منه.

رافقت بوتفليقة إلى غاية السيارة، ولما أخذت سيارة بيجو 205 القديمة والمرتجّة في الابتعاد، كنت أتساءل حول إمكانية الرجل في تقدير صعوبة التحديات التي سيواجهها وضخامتها.

فقدت اليقين بعد أن استمعت إليه بأنّه سيقدر الجمع ما بين مؤسستي الجيش والرئاسة جمعا استراتيجيا حول المسائل الجوهرية التي يتوقّف عليها مصير البلاد.

هل يمكن لعبد العزيز بوتفليقة احترام وتقويم – خدمة للجزائر – الخبرة والحكمة وحب الوطن التي كان يتميّز بها أولئك الذين كانوا على رأس قيادة الجيش الوطني الشعبي ؟

هل بإمكانه تفادي شن معارك عديمة الجدوى والمزعزعة للاستقرار في وقت تستلزم التحديات والأخطار الكثيرة، تماسكا في خطاب القمة ؟

الأوّل والثـــاني

حدث ماكنت أخشاه : رئيس الجمهورية يحاول زعزعة الجيش. هذا الجيش، الذي يعد بمختلف عناصره العروة الوثقى التي ترتكز عليها ثوابت الأمّة، سيكون عرضة لمناورات سياسية وهجمات غادرة.

بالنسبة إلي، كنت مقتنعا أنّ لا أحد كان يتصوّر ولو للحظة أن الضغينة التي يكنّها عبد العزيز بوتفليقة لمؤسسة الجيش ستدفع به إلى هذه الأبعاد.

كانت لمختلف رؤساء الجمهورية الذين سيّروا البلاد نظرة مختلفة حول دورهم ومسؤوليتهم كقادة سامين لقوات الجيش.

إنّ تشبيه بوتفليقة بالنموذج الرئيسي الذي نعرفه لم يكن سوى مخادعة لامتصاص الرأي العام وانعكاس مرآة مشوهة يهدف لـ « مخادعة » أولئك اللذين كانوا يظنون. أنّه ينتمي إلى نفس الرحم الذي ينتمون إليه، رحم حرب التحرير « فحبل الوريد » الذي كان يربطه بهواري بومدين وفكره لم يكن له أثر في الوجود.

لقد أمسك هواري بومدين بزمام الجيش من البدء إذ شهد خطواته الأولى وكان وراء تطوّره وأخيرا صانع كافة إنجازاته، إنّه يعرف كلّ ما يختلج فيه وتفصيل تركيبته البشرية، وقد بذل وسعه لكي يحس هذا الأخير بالانتماء الشديد لبلده، وقد كان التوافق قائما ما بين الرجل والجيش على الأهم فلم يفتر على الجيش الوطني الشعبي،

اقتناعا منه أنّ الدولة-الأمّة في حاجة إلى هيكل قادر على الصمود أمام الهزّات عندما تحدث، ولم يحاول تشتيت صفوفه، وقام بقصد تفادي التصدعات والصدمات، بالعفو عن الذين أوقدوا نار الفتنة ضده، ليس بحافز الروح الطيبة (إذ كان حقودا وميّالا للثأر) ولكن لكونه رجل دولة بحق، يعرف كيف يُسكت العداوة الشخصية عندما تفرض عليه مصلحة البلاد ذلك، وبعد تهيئته وجد الجيش نفسه في قائده وفرض إرادته عليه لأن نظرة هذا الأخير كانت نظرة القائد الذي أدرك أنّه دون جيش شعبي وجمهوري فإنّ النظر إلى المستقبل عبر مرآة نوفمبر الانعكاسية ستختم وتزول. ساهم الجيش الجزائري في تشييد الصرح الكبير ورضي بالخيبة والتبعية لأن الخلفية جديرة بالتضحية رغم الواجهة.

لم يكن هواري بومدين يطمح بالقضاء على معارضيه، بطريقة أو بأخرى، إلّا إلى تحقيق الفعالية وربح الوقت لأجل تطبيق البرنامج الذي لم يقحمه جوهريا حتى معارضيه. ويعتبر مشروعه الاجتماعي، الذي عرضه بوضوح، في الطليعة، إذ كان يستدعي كلّا من العلمانية والعقلانية لأجل تحقيق الرفاهية المادية للشعب، ولم يكن يختلج خطاباته التباس أو تناقض، وكان اعتقاده يرتكز على التخطيط والعدالة الاجتماعية والتجهيز الصناعي وتحقيق الاكتفاء الذاتي والغذائي واستقلالية القرار السياسي الجزائري.

سرعان ما اكتشفنا أن الفضائل والطموح الصافي لا يورث بالملامسة البسيطة ! إن هواري بومدين وعبد العزيز بوتفليقة لا يتشابهان. فالأول عمل وشيّد وعاقب أو جامل خدمة لمصلحة البلاد ومجدها، أما الثاني فقد سافر ودمّر واغتاب وافترى خدمة لمصلحته الشخصية فقط !

وحـــدهم فـي الخنـــدق...

إنّ الإخفاق الشامل في حاجة إلى الضحية لأجل تخليص الفاعل من مسؤوليته. وتعتبر إعادة تمويل الإفلاس إلى مدرّ لأرباح سياسية بمثابة طريقة قديمة قِدم امتهان السياسة.

يزعم بوتفليقة أن السلم انهار بسبب الجيش الوطني الشعبي. لكن الحقيقة هي أن الحرب ضد الإرهاب سوف تكون طويلة بسبب سياسته التي أفقدت مصداقية الدولة لعدم تأكيده على قرار القضاء على مناصري الإرهاب وفتح مجال العفو أمام هؤلاء إلى ما لا نهاية (« الوئام » الذي لا يحمل في فكر الإرهابي إلا معنى واحدا ألا وهو : اقتلوا ودمروا إنه سيعفى عنكم في آخر الأمر !) ولما عبّر عن عنايته وتفهمه لوضع القتلة (« لو كنت في سنهم... ») ولما أعطى مفهوما سياسيا لجرائمهم (« ومهما يكن فإن حطاب لم يهاجم سوى العسكريين ») ولما نزع الشرعية عن المسار الذي تم اتخاذه منذ 11 جانفي 1992 بوصفه « بالعنف » ولما اخترع مصطلحات جديدة (« السيد حطاب ») لوصف المجرمين طامسا بذلك الفائدة النفسية والأخلاقية للألقاب التي بذل هؤلاء جهودهم لكي يستحقوها، وخطابه السياسي المتردّد في التعيين بوضوح إلى نزعة المجرمين ودوافعهم قد شجع شركاء هؤلاء وحرّض على التواطؤ والدعوة، وكذا التعليق الذي أدلى به بعد وفاة حشاني الذي يعد نموذج التلميح الأفعوي، ولما عين بمناصب السيادة أصدقاءهم والمدافعين عنهم، ولما أعاد

إنعاش معنويات قادتهم الرئيسين بحركية قوية، ولما قام بإعادة توحيد صفوفهم وجعل أولئك الذين قاوموا هجماتهم عرضة إلى الانتقام (« إني لست مسؤولا عما جرى قبل سنة 1999 »)[39] لما تراجع في تطبيق الإصلاحات[40] التي كانت ستساهم في تحويل الورقة الاجتماعية التي تشكل أرضية الإسلاميين. لا يتوقف نجاح مهمة قوات الأمن التي تحاول إحباط أعمال الجماعات المسلحة، على نوعية القيادة وفعالية التنظيم والوسائل المادية الموجودة وشجاعة الرجال فقط، بل هو مرتبط مباشرة وبالتناسب مع تماسك الخطاب السياسي ووضوحه المحدد للهدف الواجب محاربته. فالخطاب الذي يناقض كل يوم ما تقوم به قوات الأمن على جبهة الإرهاب والسياسة التي تتنكر بوضوح وفي الواقع بجهودهم, تقحم نجاحهم المحقق في الميدان[41].

يعدّ التنديد الصريح بوقف المسار الانتخابي في 11 جانفي 1992 بمثابة تحويل الاتجاه الذي جعل بوتفليقة يسترجع نقطة بنقطة وبطريقة طبيعية الألفاظ التي بادر بها الناطق الرسمي للحزب المنحل : « إن عنف السلطة نزع من الإسلاميين فوزا شرعيا » وتحمل كلمة « عنف » في فمه مفهوما مليئا بالمعاني السياسية، وهي المعاني التي تدركها الدواوين الأجنبية والمنظمات غير الحكومية التي تترصد أيّ صدى آت من الجزائر.

ودفعه هذا الموقف طبيعيا إلى البحث عن تحالفات واستخدام الوسائل التي يراها ناجعة لإضعاف المؤسسات والأحزاب أو الأشخاص الذين لا يتقبلون عودة الوضع الذي كان يستفحل عشية 11 جانفي.

---

39. إنني الرجل الأكثر تعرضا لحقد كل هذا الجمع وقد حذرني بعض الأصدقاء الذين يعرفون معرفة جيدة بوتفليقة قائلين : « حذار، إنه لن ينسى أبدا أنك وصفته في يوم ما بالجواد الهرم ». ومنذ ذلك الحين تم منعي من حضور احتفالات الفاتح نوفمبر تاريخ اندلاع الثورة والجيش.

40. البليدة بجوان 2000 : « إني أتيت دون مشروع » وهذا يعني بوضوح أنه « كل ما وعدت به خلال الحملة الانتخابية كان مزاحا ».

41. « إن محاربة الإرهاب لن يكون فعالا إذا لم يدعّم بخطاب سياسي » (تصريح أدلى به محمد العماري).

بما أنه غيّر وجهته ورسا على نظريات سانت أجيديو كان يتعيّن أن يجد كبش الأضحية، وتسمح له الهجمات الموجهة ضد الجيش باعتماد فكرة « أنه ليس حرا في تصرفاته لأجل تحقيق السلم » ولكن أصبح قادرا على تحقيق ذلك إذا ما تمت مساعدته على « التخلص من الجنرالات »[42].

إنه يرافع في أي مكان يجد فيه أذنا صاغية : أمام الملوك ورؤساء الدول والوزراء والسفراء والصحافيين وصنّاع الرأي الآخرين، ويحاول أن يطمس إخفاقه بالحجة الخادعة ألا وهي « معارضة الجيش » لسياسته الانفتاحية و « الوئام الوطني » وواجه شركاءنا الذين لا يطالبون سوى النظر إلى ظاهرة الإرهاب نظرة مختلفة، بلبلة وأصوات متنافرة تركتهم في دهشة وحيرة من أمرهم.

إن الدواوين التي لها أهمية على الساحة الدولية والتي ينتظر منها أن تمنحه بركاتها وكل الدعم اللازم، تعرف الجزائر معرفة جيدة ولديها في عين المكان وداخل سفاراتها ملاحظون يدرسون ويحللون ويستمعون ويعدون خططا وأدخلت ضمن معادلاتها الألفاظ التالية : الكثافة السكانية والديون والنقص الغذائي والبطالة والمدرسة المنكوبة والإرهاب، واحتسبتها احتسابا واقعيا، وتعلم أن ما يبقي الجزائر صامدة ومحمية من اتخاذ المنهج « الصومالي » وواقفة في وجه جعل الجزائر « كابول الثانية » هو الجيش. فالاهتمام الذي حظي به بوتفليقة من قبلها كان في بادئ الأمر محفوفا بالتعاطف، ولكن عندما اكتشفت أنه يريد إعادة تأهيل حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ اتخذت منه الحيطة والحذر وموقف الانتقاد، وتقوم هذه الدول بإطلاع كل من يهمه الأمر وبطريقتها المحتشمة والحاذقة أنها لا تتبعه في منطقه.

42. إن بعضا من هؤلاء السفراء، ومن بينهم إدريس الجزائري، يبذلون ما في وسعهم للتأكيد في العواصم التي هم معتمدون فيها على أن « الجنرالات هم الذين يعرقلون الرئيس في مهامه ».

بعد أن حاول المساس بسمعة الرجال المحاربين، والذي يعد هو دستوريا بمثابة قائدهم، بالتهكم والافتراء، وضع حدّا بينه وبينهم قبل أن يشهر في وجههم سلاح المنظمات غير الحكومية ووسائل الإعلام الأجنبية، التي يراها أكثر الأسلحة فتكا.

لم يقم بوتفليقة ولو لمرة واحدة بزيارة إلى ناحية من النواحي العسكرية ولا إلى وحدة من وحدات الجيش الوطني الشعبي التي تشن حربا شرسة ضد الإرهاب ولا إلى مركز من مراكز المعطوبين، ولم يستقبل أرملة أو يتامى جندي أو دركي بطل، ولم يُدل بأيّ كلمة نابعة من القلب ولم يشفق على الذين يموتون كل يوم حتى عندما يسقط 50 جنديّا شابّا[43] في نفس اليوم تحت وقع رصاص وقنابل المجرمين، بل بالعكس، فكلّ حركة يقوم بها أو موقف يتخذه يعد بمثابة تحريك للسِّكّين داخل الجرح[44].

هل يعلم رئيس الجمهورية ووزير الدفاع هذا ما يعانيه قادة الجيش ومصالح الأمن من آلام وحزن عندما يسقط زملاؤهم تحت وقع الرصاص وقنابل المجرمين ؟ هل يتصوّر حجم قلقهم أولا ثم غضبهم عندما يلاحظون عدم اكتراثه مما يواجهونه يوميا من متاعب ؟

بعد أن عبّر عن احتقاره لمؤسسة الجيش، تحالف مع المنظمات غير الحكومية بهدف جليّ ألا وهو تفكيك الجيش بتوجيه اتّهامات تعتبر انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان، وشنّ مضايقة مستمرة ومتواصلة من قبل وسائل الإعلام.

---

43. لم يعرف الجيش الوطني الشعبي، حتى عندما بلغ الإرهاب ذروته من التقتيل خلال سنوات التسعينات، مجزرة مثل هذه.

44. سيبرهن هو نفسه أنه لم يحتفظ بمنصب وزير الدفاع إلا لأسباب نفوذ شخصي وليس للرفع من قيمة المنصب. وقد اضطر محمد العماري الذي رفض أن يتورط في صلاحيات غير تلك التي تهمه أن يتدخل علنية لكي يمنح وزارة الدفاع مسؤولا. ولما أضاف العماري عبارة « حتى مدني » يقصد منها أنه ليست لهم مطامع حول هذا المنصب ولكن دون جدوى !

أعادت أمنيستي أنترناسونال الاعتبار إلى الجبهة الإسلامية للإنقاذ، بعد زيارتها للجزائر من 2 إلى 12 ماي سنة 2000 (بدعوة منه). حجة أثيرة ولن يحتج ولو بكلمة عندما يطالب ممثلوا هذه المنظمة الاستماع (أو الأفضل أن أقول استدعاؤهم لسماعهم) لقادة الجيش.

كما أنّه لم يرفع أبدا صوته للرد على التهمة الشنيعة التي مفادها تلاعب الجيش الوطني الشعبي بالجماعات الإسلامية المسلحة، فمقولة « من يقتل من ؟ » لم تحرّك فيه ساكنا على الإطلاق.

فكتاب « الحرب القذرة »[45] الذي يلخّص كافة الاتهامات والتهكمات الموجهة ضد الجيش الجزائري و « مافيا الجنرالات » كتاب هجائي محرر من قبل هشام عبود – أحد أعوان الكامورا المضادة للجزائر – والمقالات العديدة التي ظهرت بالصحف الفرنسية والحلقات التلفزيونية التي تنظم حول الأفلام التحقيقية المتعلقة بالمجازر، كل هذه الهجمات لم تحرضه على إبداء أيّ تعليق.

كما جعلته التهم بالرشوة الموجهة نحو أصحاب الرتب العالية بالجيش، يغتبط فرحا، ذلك أنّه لا يمكن أن يتّخذ موقفا مغايرا بما أنه هو الذي قام بتجهيز المدفعية وحساب مسار المقذوف وتحديد مسافة الرمي[46].

---

45. كتاب أُلف تحت إملاء فرانسوا جيز ومن قبل أحد عناصر الاستخبارات التابعة لبلد مجاور للجزائر والذي اخترق الفدرالية الدولية لحقوق الإنسان (FIDH) وقام بإمضائه ملازم سابق تم إبعاده عن الجيش الوطني الشعبي بعد محاكمته بجنحة السرقة.

46. خلال الدعوى التي رفعتها ضد الخائن حبيب سوايدية، قام الأستاذ ويليام بوردون محامي هذا الأخير، وهو متأكد من نفسه ومتخذا موقف الظافر ومهللا ومحمرا من شدة الفرحة، بتقديم البطاقة المهنية التابعة لأحد شهود الطرف المدني الذي يمتهن مهنة حاجب في بهو تابع لوكالة من وكالات بنك الخليفة، واندهش هذا الأخير متسائلا ما علاقة هذه البطاقة المهنية بـ « أموال الجنرالات » وقد ظن المحامي ويلام بوردون – المعروف بتوجيه هجماته مباشرة نحو الشخص – أنه وضع يده على الحجة الدامغة عن تواطؤ خزينة الخليفة مع قيادة أركان الجيش الوطني الشعبي ! وتذهب هذه المناورة إلى أبعد من ذلك عندما تؤكد مقالات يلهم محتواها سعيد بوتفليقة أن محاكمة باريس ضد الواشين على الجيش قد تم تسديد أتعابها من قبل بنك الخليفة ! (بينما أحوز على كافة الحجج والشهادات التي تثبت عكس ذلك)

لما بدأت التقارير والتحذيرات تتهاطل على رئاسة الجمهورية بخصوص « الظواهر » الملاحظة في تسيير بنك الخليفة ترك الأمر يأخذ مجراه ويستفحل لأن طائفة من الصحافة الأجنبية أكّدت أنّ « مجموعة الخليفة تدير أموال الجنرالات » وأنّ « مومن خليفة الرجل المتوهج هو مسخّر هؤلاء الجنرالات ».

اضطرت المؤسّسة العسكرية التي كانت عرضة لحملة الأكاذيب والتشنيع بسبب الصمت النفعي الذي يعتبر دستوريا مسؤولا عن كشف الحقيقة، أن تتدخل على لسان قائد أركان الجيش للتكذيب والتنديد.

أجبر الجيش الوطني الشعبي والمصالح الأمنية على مواجهة طريقين ملغّمين : الأول في مواجهة الجماعات الإسلامية، والثاني في الكلمات والعبارات القاتلة والكتب المشنعة.

إنّ الرجل الذي أدلى سنة 1994 بهذه العبارة الجميلة تجاه العسكريين : « إننا نوجد كلنا بنفس الخندق ! » قد وجّه الحربة ضد أولئك الذين يصمدون ويستشهدون.

فلم يقم بنك الخليفة إلا بتحويل جزء من الأموال الضرورية لأجل تغطية المحاكمة، وهذه الأموال ليس لها أية علاقة ببنك الخليفة.

إن الكثير من الأشخاص لم يدركوا المغزى من ذهابي لأجل مرافعة حبيب سوايدية الذي يعتبر مجرما مسبوقا قضائيا ودمية تحرك إنهم كانوا ضحايا حملة إعلامية حادة شنتها الجماعة الرئاسية التي كانت ترغب في أن تحقق هجمات المنظمات غير الحكومية أهدافها ألا وهي إحالة أصحاب الرتب العليا في الجيش (المحالون على التقاعد أو الذين مازالوا يتقلدون مناصب) أمام المحكمة الجنائية الدولية، وبعد إيداع شكوى ضدي بباريس من قبل حلفاء حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، ابتهج الأمين العام لحزب جبهة القوى الاشتراكية الذي كان يتواجد بولاية البويرة وهلل أمام منظر الجنرالات وهم يواجهون نيران العدالة الدولية !

نمحي كلّ شيء ونعيد الكرّة

إنّ استراتيجية الخطاب المزدوج تتفاقم في الوقت الذي يرغب فيه الحصول على عهدة رئاسية ثانية، وقد أدرك عبد العزيز بوتفليقة أن الجزائر قد فقدت الأمل نهائيا في سياسته القائمة على التذبذب والوعود الكاذبة والجحود والخيانة. فتجميد الإصلاحات والركود الاقتصادي والشقاق في منطقة القبائل واستعادة الإرهاب أنفاسه وقلق الشباب والفضائح المالية والتبذير هي حوصلة لا يمكن أن يعرضها أمام الرأي العام مرشح لرئاسة الجمهورية.

ومن ثمة، وجد نفسه وحيدا. إنّه هو الذي رخّص كل الحسابات وأعاد إحياء كل الاضطرابات وشن معركة طويلة خفية ضدّ مؤسسات البلاد وهدّد وناوش على الجميع بالغيبة والاتهامات، واضطر إلى استعمال أساليب المافيا رغبة منه رغم كل شيء في البقاء في السلطة.

استعمل بطريقة جلية وسائل الدولة لأجل تشجيع ترشيحه قبل الآجال القانونية، وقام بفضل تواطؤ بعض المسؤولين بالإدارة المخلصين له بإعداد آلية عجيبة لتدليس الانتخابات باستخدام أساليب المافيا قصد إبعاد منافسين محتملين بواسطة مساومة ترك المنصب قبل الأوان وبشراء الضمائر واستعمال الجهوية الضيّقة.

كانت عملية الإغراء التي حاول أن يقوم بها لمغازلة الجيش الوطني الشعبي بمناسبة الاحتفال بالذكرى الواحدة والأربعين للاستقلال، تهدف إلى الحصول على دعم حاسم قصد البقاء لمدة خمس سنوات

أخرى أو أكثر... في قصر المرادية، بما أن العهدة الرئاسية الثانية ستسمح له بالقضاء على أولئك اللذين يعرقلونه في تسيير البلاد حسب مشيئته وإلى الأبد ونهب كل ثرواته. في أيّ بلد يظن بوتفليقة أنه يعيش لكي يعتقد ولو للحظة أن مؤسسات الجمهورية ومصالح هذه الجمهورية نفسها ستقبل القيام بانقلاب ضد الديمقراطية بانتهاكها صناديق الاقتراع مجاملة له (أو بترك أساليب المافيا تحقّق أهدافها) وسيسهر الرجال ذوي المروءة على منع بوتفليقة – وأعوانه المتواطئين معه – من تحويل البلاد إلى سلطة القرون الوسطى حيث يتم الاحتفاظ بالسلطة بفضل نظام الطوائف والغش والرشوة. إن الجزائر تعيش منعرجا تاريخيا ويجب أن تضع شرعية الاستشارة القادمة حدا للإخفاق والديماغوجية دون التباس.

يحاول بوتفليقة محو أربع سنوات من الضغينة والمناورات والهجمات بواسطة خطاب مغر موجه إلى مخادعة حول ما يضنه في قرارة نفسه وحول حقيقة شخصه، وينبثق هذا المنعرج بدرجة 180 على انحناء بوتفليقة أربع سنوات من بعد « ... أمام أرواح شهداء الواجب من ضباط وضباط الصف والجنود الذين سقطوا في المأساة الوطنية عند أداء واجبهم » بينما لم يكن يعير أية شفقة لأولئك الذين سقطوا أو تعاطف مع عائلاتهم أو زملائهم أو قادتهم.

هل هو نفس الرجل الذي يعترف للمجرم حسان حطاب بالجدارة المعنوية والسياسية كون هذا الأخير لم يوجه ضرباته إلا على العسكريين وأجهزة الأمن ؟ هل هو نفس الرجل الذي قام بالتوقيع على نص حرّره مأجورون (بإيعاز من أخيه السعيد ؟) أسبوعا قبل الاحتفال بالذكرى الواحدة والأربعين للاستقلال ويلمح فيه أنه سيقوم بتسليط عقوبات على قائد أركان الجيش « الذي اتهم » لكونه لاحظ أن الجيش الوطني الشعبي لم يدافع عنه في وقت كان عرضة إلى حملة إعلامية شرسة وكاذبة ؟

هل هو الرجل نفسه الذي دفع سنة من قبل، بصحافته الخاضعة[47] لأوامره ضد كل من قام بالتنقل إلى باريس للدفاع على شرف الجيش والذي صرح لما أدرك أنه أصبح وحيدا تقريبا، كلمة بكلمة ما كنت أصرخ به في تلك الآونة : « ... وبينما أنتم تحاربون هذه الهمجية باسم دولة القانون التي تتمثل مهمتها الأولى في ضمان حق الحياة والأمن وقد أدت معاركم البطولية إلى شن هجمات لا توصف ضد الجيش والمصالح الأمنية هجمات غادرة [...] التي أرادت أن تستند على أساس الدفاع عن حقوق الإنسان » ؟

ومرة أخرى لم يتوصّل إلى إقناع أحد. لقد خلق في أذهان أولئك الذين كانوا يستمعون إليه بإمعان بمناسبة الذكرى الواحدة والأربعين للاستقلال – والذين استمعوا إليه بكل إمعان خلال الأربع سنوات الفارطة – شعورا غامضا بالانزعاج، هذا الانزعاج الذي يضيق على الرجال اللذين تبوّؤوا بمسؤولياتهم وقدّموا التضحيات لبلدهم، والذين اكتشفوا فجأة بعد أن كابدوا التهكمات والوشاية والاعتداءات المتسترة، أنهم سيتحملون المداعبات الظرفية من رجل نكر نفسه بطريقة مهينة لا لشيء سوى البقاء في السلطة[48].

خلاصة القول، إنّ ألدّ عدوّ لبوتفليقة قضى عليه سياسيا وأخلاقيا ليس لا رئيس حزب ولا طائفة سياسية ولاصحافيّا ولا لواء، بل إنّ أكبر عدوّ لبوتفليقة هو بوتفليقة نفسه.

---

47. إن بعض الجرائد التي يحركها سعيد بوتفليقة ادعت نفسها بمثابة المدافعة عن مسعى يرمي إلى تحويل الرأي العام عن الجرائم وأعمال الاغتصاب الإرهابية لكي تشد انتباهه على المؤسسات والأشخاص الذين ألقيت عليهم مسؤولية المأساة التي تعيشها البلاد منذ بداية العشرية المنصرمة.

48. يقول المقال : « إن باريس جديرة بالقداس ! » إن الإنكار لأسباب سياسية له سوابق في التاريخ. يعتبر سلاح من أسلحة الأمير عندما يخدم إرضاءه مصلحة الدولة ويخدم في هذه الحالة المسار المهني لشخص طموح. هل يدرك بوتفليقة ماذا أثارت تساؤلاته لمساعدته على الاحتفاظ بالسلطة عند كل الذين استمعوا إليه ؟

الفهرس

توضيح 7

توطئـــة 13

السنـــة الرهيبـــة 17

لماذا تم التفكيـر في ترشيـح بوتفليقـة ؟ 21

يـوم المغفـلين ومناوارات وسيكودرامـا 25

أقـلّ المرشّحـين رداءة 33

أولـــى العشـــرات 41

تجاوزات كلاميـــة 45

رجـل التغيـّرات المفاجئـة 51

أعـراض مـــرض سيـــــسي 55

عـــودة أم استعـــادة ؟ 61

الخطيـــب الوحيـــد 63

الجهويـة كمنهـج سيـاسي 65
أساليـــب المـــافيا 69
السلطـــة قضيـة عـائليـة 73
قضيـــة الخليفـــة 75
خطـة الخطـاب المزدوج 79
عودة إلى الماضـي 83
19 جـوان المغتصـب 91
كـان يـا مكـان 95
العاليـة أو سقـوط القنـاع 99
أزمـة القبائـل أو التعفّـن المقصـود 103
وئـام بـعـد وئـام 107
ســانت أجيـديو تحـلّ بالمـرادية 117
لقـــاء عـلى انفـــراد 119
الأوّل والثـــاني 125
وحـــدهم فـي الخنـــدق 127
نمحـي كلّ شيء ونعيـــد الكـرّة 133

أنجز طبعه على مطابع
chihab print - باتنة -